دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأكاديمية الليبية

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم الدراسات الدبلوماسية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الإجازة العليا (الماجستير) في الدراسات الدبلوماسية

بعنوان" استعمال القوة العسكرية و انعكاسها في العلاقات الدولية في ظل القانون الدولي العام"

إعداد الطالب:

مجدي إمحمد علي قاجوم

تحت إشراف أ.د. منصور الفيتوري حامد

رقم القيد : 17851

العام الدراسي خريف : /2014/2013م

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية ألقرانيه	ا
الإهــداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المقدمة:	1
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
المشكلة البحثية	4
فرضيات البحث	5
الدراسات السابقة	6
منهج البحث	8
مصطلحات البحث	9
الفصل الأول:استعمال القوة في العلاقات الدولية	12 82
المبحث الأول:اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية	14
المطلب الأول :مظاهر استخدام القوة فى العلاقات الدولية	15 34
المطلب الثاني: الإطار العام لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية	35 46

المبحث الثاني :واقع استعمال القوة في العلاقات الدولية	47
المطلب الأول : الواقع الدولي لاستعمال حق القوة	48 64
المطلب الثاني:الواقع الاقليمي لاستعمال حق القوة	65 82
الفصل الثانى :انعكاسات استعمال القوة على واقع الفعل السياسي الدولي	83 129
المبحث الأول:تأثير استعمال القوة على العلاقات الدولية	85
المطلب الأول:الصراع غير المتوازن في العلاقات الدولية	85 97
المطلب الثاني:نتائج الصراع غير المتوازن	98 114
المبحث الثانى:دور الأمم المتحدة فى حفظ لسلم والأمن الدوليين	115
المطلب الأول :بعض نماذج النزاعات الدولية التي أخفقت الأمم المتحدة في إنهائها	115 119
المطب الثانى تطوير الأمم المتحدة استجابة للمستجدات الدولية	120 129
الخاتمة	130
قائمة المراجع:	134

بسم الله الرحمن الرحيم

((قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي(28)))

الآيات من 25 – 28 من سورة طه

الإهداء

إلى الذي خاض الحياة بثقلها لضمان عيشي بين البشر ولم يبخل بشي

في سبيلي كي يدفع بي إلى ميدان العلم .

إلى الجبل الذي تستند إليه قامتي

أبي العزيز

إلى من علمتني الحنان وحملت همومي في الليالي ساهرة ....

إلى مدرستي الأولى إلي من كان رضاها ودعواتها في الحياة نوراً .....

أمي الغالية والحبيبة

إلى بسمتي وفرحتي والذين آنسوني في وحشتي إلى من عاشوا الحياة

معي بحلوها ومرها ....

أخوتي وأخواتي

إلى كل من علمني حرفاً وساهم في دفعي إلي طريق النجاح ...

إليهم جميعا أهدي هذا البحث

الشكر والتقدير

باسم العزيز القدير الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل ،أستهل الشكر رافعاً إلى الله يد الحمد و الثناء لما حباني به من نعمة التواجد في مناخ علمي خلاق ، وجمعني بأساتذة أجلاء أتا حوالي قبسا من العلم و المعرفة ، فكان لهم فضل توجيهي منذ بدأت دراستي الأكاديمية فإليهم جميعاً عميق شكري وامتناني .

لا يسعني إلا أن أفرد شكرا خالصا إلى مشرفي الأستاذ الفاضل .

الأستاذ الدكتور / منصور الفيتوري حامد

الذي أشاد بالعمل منذ بدايته وأدلي لي بملاحظاته الدقيقة وقد تفضل بقبول هذه الدراسة .

ويسعدني أن أتقدم بالامتنان و العرفان لكل من ساهم في إخراج موضوع هذا البحث إلى حيز الوجود .

كذلك الشكر الجزيل لرجال و مفكرين عظام لم تتح لي الفرصة بمقابلتهم و لكنني تشرفت بالاطلاع على أعمالهم و جهودهم العلمية التي أسهمت و ساعدتني في كتابة هذا البحث .

وأدعو الله وأرجوه أن أكون قد وفقت في تحقيق آمالي علي طريق الطموح لخدمة الوطن .

المقـدمـــة

كانت الحرب في ظل القانون الدولي التقليدي مشروعة وكانت الوسيلة التي تحسم المنازعات بين الدول ، التي لا يمكن التوصل إلى حلها بالوسائل السلمية ، وتم النظر إلى حق الدولة في شن الحرب باعتباره مترتباً على مبدأ السيادة .

وبما أن الدول أعضاء المجتمع الدولي متساوية في السيادة فلا يمكن تصور وجود سلطة تعلوها وتستطيع أن تفرض حكمها بصدد نزاع بعينه ، ومن هنا كانت وظيفة الحرب في الفقه التقليدي كوظيفة المحكمة في العلاقات بين الأفراد ، فكما يلجأ الأفراد إلى المحاكم للحصول على ما يرونه حقاً لهم عن طريق إلزام خصومهم بأداء التزامات معينة فكذلك الدولة تلجأ إلى الحرب لحسم الخلافات التي تنشأ بينها وبين غيرها من الدول .

ولقد تطور استعمال هذه القوة بشكل مباشر وصريح وخصوصا القوة العسكرية،إلى استخدام غير مباشر للقوة بشكل التهديد مثلا أو الضغوط بكافة أشكالها والتي تسمى عادة بوسائل الضغط مثلا والتي لا تصل إلى حد الحرب، ولقد بذل المجتمع الدولي جهودا عظيمة في سبيل تنظيم وتحديد منع استعمال القوة وكانت هذه الجهود تتناسب طرديا مع التقدم الحضاري الذي تحققه البشرية وكلما زاد هذا التقدم زادت الجهود في ذلك السبيل .ولعل السبب في ذلك هو توصل العالم المتحضر إلى أسلحة أشد فتكا وتدميرا بشكل متزايد ومتطور بتطور الحضارة من ناحية ومن ناحية أخرى لأن ظاهرة اللجوء إلى القوة تمتاز بها عادة المجتمعات الأقل تحضرا بينما تلجأ المجتمعات المتحضرة إلى العقل والحكمة في جل معضلاتها.

وعلى الرغم من كافة الجهود التي بذلت سواء كانت نظرية جاءت بها الأديان والثقافات والإيدلوجيات المختلفة أو عملية تمثلت في المعاهدات والاتفاقات والمواثيق والمنظمات الدولية فلم يتوصل المجتمع الدولي حتى الآن إلى القضاء على ظاهرة الحروب واستخدام القوة بل أخذت الدول تتفنن في إيجاد المبررات القانونية والمنطقية والأخلاقية لتجيز لجوءها لاستعمال القوة.

وحيث أن الطبيعة البشرية والحاجات العملية للحياة السياسية المعاصرة لا تسمح برفض تام لاستخدام القوة وذلك لعدم وجود ضمان دولي لحد الآن يردع المعتدي ويعاقبه ويستخلص للمظلوم حقه فيبدو أن مقولة الحق للقوة مازالت صالحة في كثير من الأحوال ليس بمفهوم الاعتداء والعدوان وإنما بمفهوم المحافظة على الحقوق والدفاع عن النفس من قبل الدول فالدول الضعيفة لا يمكن أن تدافع عن نفسها وتحافظ على حقوقها وسيادتها واستقلالها في هذا العالم المتناقض الذي يحافظ على السلام باللجوء إلى الردع المتبادل لمنع وقوع الحرب.

إن القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل، ومنها العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والبشرية والتي تؤثر في بعضها البعض وتعد عاملا لتحقيق سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستعمال سياسة القوة في العلاقات الدولية وأهمها : التدخل المباشر كالحرب العسكرية واستخدام القوة بشكل غير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات والتحالفات الجماعية وتحالفات سياسية وعسكرية كالحلف الأطلسي وتحالفات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي.

ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استعمال القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استعمال القوة والتي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة وأن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت بذلك المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

أولا : أهمية البحث.

تظهر لنا أهمية البحث من الناحية النظرية أو العملية حيث

يمكن القول أن مشكلة القوة تدخل في جميع العلاقات الدولية سواء كانت الحروب والمنافسات بحيث نجد أن القوة هنا تتدخل بمعناها العسكري وفي التعاون يدخل التهديد بالقوة لقمع أحد الأطراف كما أن القوة في السياسة الدولية أوضح بكثير وكثيرا ما تسمى السياسة الدولية بسياسية القوة. وتكمن أهمية هذا الموضوع من خلال تأثير حق استعمال القوة على الواقع الدولي بحيث أصبح هذا الموضوع إحدى الوسائل التي

تستعملها الدول لفض المنازعات الدولية بالرغم من أن المجتمع الدولي حاول الحد من العدوان وتأطير الحرب وجعلها أكثر إنسانية.

سبب اختياري للموضوع :

هو شعوري بأهمية الموضوع وضرورة البحث فيه، وخصوصا أن عالمنا العربي تتكالب عليه الدول القوية لتجزئته وإبقائه ضعيفا وذلك بعد نهب ثرواته وخيراته ولاسيما النفط الذي يعتبر عصب الحياة والتقدم في عالمنا المعاصر ومن ناحية أخرى ظهور مجموعة من الصراعات في قلب وطننا العربي واعتماد القوى العظمى على منطق القوة والعدوان في تعاملها مع الدول.

ثانيا : أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على المفاهيم المختلفة التي طرحها الباحثون لأشـــكال اســـتعمال القوة وتأثيراتها على العلاقات الدولية .
2- تحليل تأثيرات القوة فى العلاقات الدولية .
3- عرض بعض الحالات لاستعمال القوة وانعكاساتها على العلاقات الدولية .
4- تحليل موقف القانون الدولى والمعاهدات الدولية من استخدام القوة .

ثالثًا : المشكلة البحثية:

يعتبر مبدأ استعمال القوة من أكثر المباديء التى شاعت فى العلاقات الدولية ، بل تنامى هذا المبدأ قبل قيام منظمة الأمم المتحدة فقد كانت القوة السبيل الأكثر انتشارا لتحقيق أهداف الدول ، وما شهده العالم من حربين عالميتين يعد دليلاً على ذلك ، غير أن الدول بعدما شهده العالم من دمار وخراب لجأت إلى وضع تقنين لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية ، ورغم الجهود التى بذلتها ولا تزال يبذلها المجتمع الدولى، إلا أن المشهد الدولي الراهن ولجوء كثير من الدول خاصة الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى استخدام القوة ، يوضح أن المشهد العالمى لا يبدو مضبوطا ومنتظما، فهناك إساءة للعديد من المفاهيم والركائز القانونية ومن أهمها تحريك استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، ولقد ساهمت الحروب

التي يشهدها الواقع الدولي اليوم في تشجيع الفكر لإعادة دراسة موضوع استخدام القوة في القانون الدولي وتمحيص الحجج والذرائع التي باتت تسوقها الدول الكبرى الآن لتبرير استخدامها للقوة بصورة منفردة خلافا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإشكالية الأساسية المطروحة في هذا البحث، تتمثل فيما يلي ما هى انعكاسات استعمال القوة على العلاقات الدولية ؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات البحثية كالتالى:

1) ما هو تأثير استعمال القوة على الواقع الدولي ؟
2) ماهي الأساليب غير المشروعة لاستعمال القوة في العلاقات الدولية ؟
3) ما هو الإطار العام لتحريم استعمال القوة؟
4) ماهو واقع استعمال القوة في الواقع الدولي؟
5) ما هي الانعكاسات التي يمكن أن يخلفها حق استعمال القوة ؟
6) هل يمكن أن يؤثر التعسف في استعمال القوة في ظهور صراعات غير متوازنة علي مستوي العلاقات الدولية ؟
7) هل يمكن تطوير آليات منظمة الأمم المتحدة حتى تكون في مستوى التحديات المطروحة دوليا ؟.

رابعاً : فرضيات البحث :

توجد علاقة ذات دلالة سلبية بين العلاقات الدولية ووقوع النزاعات المسلحة بين الدول بمعنى أن استعمال القوة هي السبيل للتعامل بين الدول وأثر ذلك على العلاقات الدولية.

وكذلك توجد علاقة ذات دلالة سلبية بين استعمال القوة العسكرية لفرض مبدأ معين ، أو لتحقيق مصالح لدولة على حساب أخرى وما بين القانون الدولى ، حيث أن انتشار مبدأ استعمال القوة يعنى انتهاكا للقانون الدولي ولمباديء العلاقات الدولية الصحيحة.

خامساً : الدراسات السابقة :

1- سعيد حسنين محمود حسن غلاب ، التطورات الراهنة فى النظام الدولى وأثرها على مبدأ حظر استعمال القوة فى العلاقات الدولية،رسالة دكتوراة،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2005.

تناولت هذه الدراسة موضوعاً من أهم موضوعات القانون الدولى العام المعاصر،وهو الخاص بمبدأ حظر استعمال القوة فى العلاقات الدولية من حيث التقصى والتمحيص عن التطورات الراهنة فى النظام الدولى،والناشئة عن انهيار القطب السوفيتي،ومن آثار انهيار النظام الدولى ثنائى القطبية.

2- نهى شـــافع توفيق محمود ، الدفاع الوقائي عن النفس : دراســـة نظرية تطبيقية فى ضـــوء أحكام القانون الدولى المعاصر 2001 -2007 ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 .

يدور موضـــوع الرســـالة حول الدفاع الوقائي عن النفس من خلال دراســـة و تحليل قواعد وأحكام القانون الدولى المعاصـــر ذات الصـــلة ، وتناولت هذه الدراســـة الحالات التي تم فيها الادعاء بالدفاع "الوقائي" عن النفس، و بخاصـــة حالتي الحرب على أفغانســـتان ٢٠٠١، والحرب على العراق ٢٠٠٣ حيث كان هذا الادعاء ثانويا في الحالة الأولى، و رئيســاً في الثانية، وذلك بغية توضـــيح موقف القانون الدولى المعاصـــر من هاتين الحربين. واتبعت الدراســـة المنهج القانوني في دراســـة وتحليل قاعدة حظر اللجوء لاســـتعمال القوة في العلاقات الدولية، والدفاع الشـــرعي بوصـــفه الاســـتثناء الرئيس عليها، ومدى انطباق شـــروط الدفاع الشـــرعى، كما هي في أحكام القانون الدولى، على الدفاع "الوقائي" عن النفس، مع الإشـــارة إلى أهم التطبيقات الدولية الحديثة لهذا الأخير .

3- انجى محمد مهدى توفيق ، استعمال القوة العسكرية كأداة فى السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد، 2012

تنبع أهمية الدراســـة من أنها تســـلط الضـــوء على موضـــوع ليس فقط لأنه يتعلق بدولة عظمى اقتصـــاديا وعســـكريا وثقافيا وتكنولوجيا ، ولكن لأنه يتناول الرؤية الاســـتراتيجية لدور الولايات المتحدة فى ظل النظام العالمى الجديد، واليات تحقيق هذا الدور ، كما تتناول الدراســـة حالات تطبيقية لاســـتعمال القوة العســـكرية

الأمريكية وما يصـــاحبها من مراجعة اســـتراتيجية لدور القوة العســـكرية كأداة لتحقيق أهداف الســـياســـة الخارجية الأمريكية .

4- عادل عبدالصـــادق محمد الجخة، أثر الارهاب الألكتروني على مبدأ اســـتعمال القوة في العلاقات الدولية 2001-2007، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد، 2009 .

يدور موضـــوع هذه الدراســـة حول بيان واســـتجلاء الآثار والتداعيات المترتبة على ظاهرة الإرهاب الالكتروني التي تنامت في ظل الثورة العلمية والمعلوماتية الحاصـلة في الاونة الراهنة بالنسـبة إلى اسـتعمال القوة في العلاقات الدولية ســـواء فيما يختص بعلاقة هذا بطبيعة القوة أو فيما يتعلق بمضـــمونها وأبعادها ومدى تأثير ذلك كله على أنماط وحالات الصـراع والسـلم فى العلاقات الدولية المعاصـرة وخاصـة ما يتعلق بتأثير ذلك على الطابع السلمى للفضاء الألكتروني كظاهرة جديدة فى النظام الدولى .

5- أميرة على الدين حسـن أبو سـمرة، البعد المعيارى لاسـتعمال القوة العسـكرية في الدراسـات النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد، 2007

توضح الباحثه تطور شكل استعمال هذه القوة بشكل مباشر وصريح وخصوصا القوة العسكرية، إلى استعمال غير مباشر للقوة بشكل التهديد مثلا أو الضغوط بكافة أشكالها والتي تسمى عادة بوسائل الإكراه مثلا والتي لا تصل إلى حد الحرب، ولقد بدل المجتمع الدولي جهودا عظيمة في سبيل تنظيم وتحديد منع استعمال القوة وكانت هذه الجهود تتناسب فرديا مع التقدم الحضاري الذي تحققه البشرية وكلما زاد هذا التقدم زادت الجهود في ذلك السبيل ولعل هذا السبب في ذلك هو توصل العالم المتحضر إلى أسلحة أشد فتكا وتدميرا بشكل متزايد ومتطور بتطور الحضارة من ناحية ومن ناحية أخرى لأن ظاهرة اللجوء إلى القوة تمتاز بها عادة المجتمعات الأقل تحضرا بينما تلجأ المجتمعات المتحضرة إلى العقل والحكمة في جل معضلاتها .

سادساً : منهج البحث:

سوف تعتمد الدراسة على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وذلك على النحو التالى:

1- المنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي من أكثر المناهج التقليدية شيوعاً، وهو يعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية سابقة، وبإمكان هذا المنهج تحقيق عدة مزايا منها [1]:

أ- القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما.

ب- إن استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر.

ج- إنه يساعد أيضا على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.

د- إن التاريخ في اعتقاد دعاة هذا المنهج يخدم كمعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة [2]

2- المنهج الوصفي : من خلال معرفة أهم انعكاسات استعمال القوة على العلاقات الدولية.

مصطلحات البحث :

1- مفهوم القوة :

مفهوم القوة هو مفهوم مركب، بطبيعته، وأن امتلاك عناصر القوة لا يكفي حتى تكون الدولة مؤثرة، فلابد من تبني سياسات فعالة لاستعمال القوة. ويناقش تطور مفهوم القوة، من حيث العناصر المادية وغير

---

(1) محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، مناهج البحث العلمي الجزء الثاني، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة، الطبعة الثانية،1980، ص-ص، 170-178.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبية الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص ص 14-15.

المادية التي تتشكل منها القوة، مثل القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية والقوة الثقافية، وهناك أشكال من القوة المختلفة، مثل القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الافتراضية .

2- مفهوم الحرب:

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعاً وشهرة فى الصراعات الدولية،وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الجامع المانع للحرب ، فهناك من يعرفها "بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين أو أكثر بالاستمرار فى صراعهما باستعمال القوة المسلحة " [3].

وفى تعريف آخر تَعرف الحرب " بأنها أعمال عنف مسلح بين دولتين أو أكثر ذواتى سيادة ، أو أنها أقصى صور الصراع عنفاً ووضوحاً " [4] .

والحرب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية: الحرب هي إظهار القوة وحسم النزاع بالسلاح، سواء أدارت رحاها بين الأمم حيث تدعي حروباً وطنية، أو نشبت بين مجموعتي شعوب وتدعي حروب تكتل، أو حصلت بين أبناء شعب واحد وتسمي الحروب الأهلية. إذاً الحرب سياسية في حقيقتها وجوهرها، لكنها سياسة عنيفة، حيث عرفها (كلاوزوفيتس) بأنها "استمرار للإجراءات السياسية، مع مزيج من الوسائل الأخرى غير السياسية، مزيج من الوسائل العنيفة.

3- القوات المسلحة :

تعتبر القوات المسلحة أحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية ،أحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية ، ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية ، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية تهيء من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وان

---

(3) منير محمود بدوى، مفهوم الصراع ، دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث ، جامعة أسيوط، دراسات المستقبل ، يوليو 1997، 36.

(4)صالح الشاعرى ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، 2006، ص22.

التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة ،إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها .

4- العلاقات الدولية:

إن التعريف بالعلاقات السياسية الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصورها البعض [5] ، بل هى فى غاية الصعوبة والتعقيد ،وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام 1948 عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع ،وأثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة ، والعلاقات الدولية كما يقول " **جيمس** " هي التي تتناول "علاقات الدول والشعوب فيما بينها " [6] ، إن هذا التعريف بسيط وشامل ،بمعنى آخر لا يخضع لمنهجية علمية معينة ويمتاز بالشمولية التي لم تتناسب مع دقة موضوعية العلاقات الدولية وتعقيدها ، بينما ذهب كل من" **كيرك** " و" **شارب**" إلى أن هذا الموضوع يعنى "بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم " [7] .

ولقد ظهرت تعريفات جديدة بصدد هذا الموضوع في أعوام 1950 –1970 وكان من أبرز هذه التعريفات التي وردت في أفكار" **هانس مورجانثو**" الذي يرى أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية ، وان السياسة الدولية هي الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة ".[8] .

.10 ص ، 1990 الرباط، الرباط، المعرفة، نشر ، دار الحديث العصر في الدولية العلاقات العمر، علي شقيق (5)علي

الأولى،1978 ،ص54 . الطبعة العربي، المركز الثقافي منشورات الدولية، العلاقات علم إلى مدخل خلف، (6)محمود

ناصر ،1991،ص55. جامعة الدولية، العلاقات لدراسة مقدمة يونس (7) منصور ميلاد

،1985، ص8. الأولى الطبعة بيروت، العربي، الكتاب دار الدولية، العلاقات في النظرية حنى، يوسف (8)ناصيف

الفصل الأول

استعمـــال القــوة فــي العلاقــات الدوليـــة

المبحث الأول:اللجوء إلي القوة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مظاهر استعمال القوة في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: الإطار العام لتحريم استعمال لقوة في العلاقات الدولية

المبحث الثاني:واقع استعمال القوة في العلاقات الدولية

المطلب الأول:الواقع الدولي لاستعمال حق القوة

المطلب الثاني:الواقع الإقليمي لاستعمال حق القوة

تمهيـــد :

يعد موضوع استعمال القوة في العلاقات الدولية من أهم الموضوعات التي يتناولها القانون الدولى العام المعاصر، ذلك لان الأمر يتعلق بسلامة وأمن الدول في البيئة الدولية ، ومن ثم أمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي ككل ، فاستخدام القوة من جانب الدول المكونة للنظام الدولي كأحد أدوات سياستها الخارجية يؤدي إلى اضطراب خطير يمس العلاقات الدولية ، ويعرقل مسارها الطبيعي ،بل ويثير كثيراً من القضايا التي تؤثر تأثيراً بالغاً في البيئة الدولية .

واللجوء إلى القوة هو مبدأ اعتمدت عليه كثير من الدول في عصور مختلفة ،ولا يزال مستمراً حتى الآن كمبدأ في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن ثم ساد مبدأ القوة كأساس في نظرية العلاقات الدولية ،وقد دفع استعمال القوة في العلاقات الدولية وما يترتب عنها من دمار وتخريب وقتل للأفراد والشعوب، ولهذا فقد عمل علماء السياسة والقانون الدولي إلى الحفاظ على سلامة واستقرار الجماعة الدولية بتقنين مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية عبر مراحل تاريخية مختلفة .

وعلى الرغم من وجود عدد من الآليات التي استخدمها القانون الدولي لحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ،إلا أن الواقع الدولي يشير إلى استعمال القوة كمبدأ حاكم لتعاملات الدول مع بعضها البعض ، وهو ما يتم في إطار ظاهرة الصراع الدولي وهو ظاهرة شائعة في العلاقات الدولية .

وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث الاتيه :

المبحث الأول

اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية

يتحدد دور أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الإستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استعمال القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع [9]

ولقد حدث تغيير عالمي لمفهوم القوة إذ في ظل التعادل النووي لموازين القوى على المستوى العالمي يستحيل على القوى العظمى تغيير هذه الموازين المركزية، لأن مثل هذه لمحاولات محاطة بالخطورة الكبرى، وهذه الحقيقة لا تترك إلا مجالاً واحداً للعب في هذه الموازين في الدول الهامشية وهي القوى الإقليمية .

وسنتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : مظاهر استعمال القوة في العلاقات الدولية

---

(9)تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط 1 ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005م ، ص 276.

المطلب الأول

مظاهر استعمال القوة في العلاقات الدولية

من المسلمات ارتباط النظام الدولي بشكل أو بآخر بموازين القوى التي تنشأ عبر التحالفات بين الدول أو المنظمات أو غيرها، وأساس هذه الموازين هي القوة التي ينبغي التعرض لها بهدف الوقوف على أنواعها وطبيعتها وكيفية تأثيراتها ومداها.

أولاً: ماهية القوة وعناصرها

– تعتبر القوة بشكل عام وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، وبذلك من الصعب تصور أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين[10]. إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفا في حد ذاتها، كما اتجهت المدرسة الواقعية مثل كتابات " **هانز مورغانثو**" التي أكدت أن القوة في حد ذاتها قد تمثل قيمة مرغوب فيها[11].

أ–تعريف القوة:

ليس هناك خلافات جوهرية أو ذات شأن في تعريف القوة أو تحديد المقصود منها، فمعظم التعاريف تقرر أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة. ونظرا لأن هذا التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وبشؤونها قدموا تعاريف أكثر وضوحا نظرا لارتباط القوة بعلاقات الدول وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. و بصورة رمزية، فإن القوة هي قدرة (أ) على دفع (ب) لأن يفعل (س)، أو لا يفعل (ص). بمعنى أن تسمح (أي

([10]) فعندما تقوم الحكومات بتنظيم استعراضات عسكرية لقواتها وأسلحتها في عواصمها، يكون الهدف هو اكتساب أو تأييد مكانة سياسية دولية – إقليمية معينة، أو رفع الحالة المعنوية لشعوبها، إن لم يكن تدعيم الردع، أو إرسال رسائل في اتجاه أو آخر.

([11]) Hans Morgenthau, Power Politics, The University of Chicago Press, (1946), p. 81.

علاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكا معنيا، لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها. وتتمثل إحدى مشكلات هذا التعريف في معظم الحالات أن يتم التأكد من احتمالات قيام الطرف الثاني بالفعل (س) أو عدم قيامه بالفعل (ص)، إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة[12].

ومهما يكن من أمر التباين فإن أي أساس لتعريف القوة يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفا الانصياع لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته أو تتوافق معها ذلك في فترة محددة أو ممتدة في مجال معين أو عدة مجالات. وبذلك يمكن الإشارة إلى عدة عناصر للقوة أبرزها[13]:

1- ليست القوة فعل ساكن وإنما علاقة بين طرفين يتم التفاعل في إطارها وسائل وأساليب التأثير في الإيرادات والسلوك Actor، فترة من الزمن تشكل في التحليل النهائي إما حوار أو صدام إرادات وبناء عليه تتحدد بناء ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين، وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الإيصال الصريح الذي تستخدم فيه أدوات وأساليب القوة بوضوح، كما قد تتخذ أشكالا إيحائية تتحرك عبرها رسائل مختلفة. إلا أنه ينبغي التنبه إلى أن التأثير لا يسير دائما في اتجاه واحد طوال الوقت، فقد تكون دولة ما هي الطرف الفاعل Actor، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف Target أو العكس، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين، فإنه معرض لردود أفعال، ومهما بلغت قوة الطرف الآخر، تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة. كما أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعددة الأطراف، على نحو تفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد، وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنها ثنائية، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر.

([12]) فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات إلى أن اليابان لم تستسلم للولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها ضربت بالقنابل الذرية، فربما عجل هذا بحدوث ذلك ليس إلا، إذ أن اليابان كانت قد أنهكت، كما كانت حكوماتها قد بدأت تبحث عن طريقة للاستسلام. لذا ظهر تعريف شهير يقرر أن القوة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ).

See Yukiko Tanaka (Author), Toshiyuki Tanaka (Author), Japanese War Crimes in World War II, West Vies Press; (1998), 6th Ch.

([13]) For more details see, Ralph E. Tarter, Principles of Solid – State Power, SAMS, (1985), pp 23 – 24.

2- ليست القوة قيمة مطلقة بل تعتبر نسبية، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى، فتلك المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي[14] . فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثر به الآخرون في سلوكها. إلا أن الأمر لا يبدو بهذه البساطة كذلك، فنسبية القوة لها تعقيداتها هي الأخرى بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة[15].

3- تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية Process، تتضمن أكثر من مجرد قدرة دولة ما على التأثير في سلوك دولة أخرى في حالات محددة، إذ أن عملية التأثير لا تتوقف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجه إليها من الدولة الأولى، بخاصة وأن رد الفعل قد يكون القبول، ما يتطلب من الدولة المؤثرة فعل تعاوني ما، لتدعيم الاتجاه الذي اتخذته الدولة المتأثرة، أو قد يكون عدم القبول، بما يضطر الدولة المؤثرة إلى رد فعل مضاد، وبالتالي ثمة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التالية التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل، بحيث يصبح كل طرف فاعل وهدف في نفس الوقت[16].

4- لكل عملية تأثير محددات خاصة بها تتفاعل الأفعال وردود الأفعال المتصلة بها في مجال أو نطاق معين، ووفقا لقواعد لعبة معينة تتحكم بكل عملية. فوصف دولة ما في سياق تلك النقطة بأنها قوية، لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات، وفي كل القضايا، أي أنها قادرة على هزيمتهم عسكريا ومنحهم ماليا والسيطرة عليهم ثقافيا واختراقهم سياسيا، فكوريا الشمالية مثلا يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكريا، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصاديا أو ثقافيا من الناحية العملية،

([14]) فالهند قد تكون قوة عسكرية بالنسبة إلى باكستان، لكن الصين قد تكون أقوى منها، والأخيرة أقل قوة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهكذا.

([15]) فمثلا تعتبر اليابان قوية اقتصاديا مقارنة بروسيا الاتحادية، إلا أنها لا تقارن بها عسكريا، كما أن مسألة امتلاك الأسلحة النووية قد أدت إلى انقلابات غامضة في مفاهيم القوة، إضافة إلى ذلك فقد تحولت عناصر القوة تدريجيا نحو القدرات المعرفية والتكنولوجية التي يصعب قياسها بعيدا عن تطبيقاتها، أو إدراك ما تتضمنه سياسيا، وكذلك وجود انقسامات عالمية حادة، استنادا إلى معايير قياسية، أصبحت تتيح وصف مجموعات من الدول بأنها متقدمة وأخرى متخلفة، دون حاجة لإجراء مقارنات مركبة، لكن تظل أهمية نسبية القوة في أنها تحدد ما هو متاح للتحقيق من جانب كل دولة إزاء الدول الأخر.

([16]) مثال ذلك انتفاضة الأقصى التي انفجرت عام 2000، فقد أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي إرييل شارون في حينها على دخول المسجد الأقصى، فرد الفلسطينيون على ذلك باحتجاج عنيف، لترد القوات الإسرائيلية بارتكاب مجازر، مما أدى إلى تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، أعقبته عمليات عدائية إسرائيلية، فردود أفعال فلسطينية، لتستمر العملية في طريقها، مكتسبة عناصر قوة ذاتية بدت متحكمة في سلوك الطرفين.

كما أن حيازة دولة ما لعنصر قوة محدد لا يعني أنها قادرة على استخدامه في التأثير على كل أنماط السلوك المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات ترتبط بالهدف الواسع من امتلاك هذا العنصر ذاته[17]. إلا أن الأمر الأساس المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجهات أو سلوك الدول الأخرى، لا يحقق أية نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت على إمكانات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة، كأدوات للتأثير، إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد، أو المعاقبة، في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها.

ومهما يكن من أمر فقد وصلت أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة إلى حد تبلور تيار بين محللي القوة يطرح تعريفا آخر للقوة لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإيرادات، وإنما رمز لامتلاك القدرات[18]، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد قدرات) معينة يصبح قويا، ومن لا يمتلكها يعد ضعيفا، على نمط ما هو متصور في التفكير العام بشأن القوة، خاصة وأن الإمكانات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة، ورغم أن التعريفات القائمة على امتلاك القدرات لم تصبح تعريفات سائدة، باعتبارها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهرة القوة، كما أنها تطرح إشكاليات أعقد بكثير مما تطرحه التعريفات المتداولة بشأن فكرة التأثير، إلا أن أي تعريف للقوة لا يتجاوز مطلقا مسألة أن أحد عناصرها الأساسية القليلة التي تضاف إلى الأفعال وردود الأفعال هو امتلاك القدرات التي تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعالة[19].

([17]) فامتلاك إسرائيل سلاحا نوويا يكسبها حصانة إزاء تهديدات الدول العربية لوجودها، لكن هذا السلاح لا يمكنه ردع الاستخدامات منخفضة الشدة للقوة المسلحة ضدها، بما في ذلك الحروب المحدودة كما حدث في حرب تشرين 1973 وكذلك في عدوانها على لبنان وبخاصة عام 2006 والتي هزمت فيها إسرائيل بمواجهة المقاومة اللبنانية، ولا تستطيع دولة بما في ذلك الولايات المتحدة السيطرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن تخوض عمليات ممارسة تأثير في كل اتجاه، على كل المستويات، في وقت واحد، دون أن تخاطر بالتورط في المشكلات، أو فقدان الهيبة أو المصداقية، ثم تدهور القوة. راجع خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 253 وما يليها.

([18]) Randall Schweller; "The Progressiveness of Neoclassical Realism", pp. 311 – 347, in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds, Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass.: MIT Press, (2003).

([19]) C. MacMillan, Strategy Formulation: Political Concepts, St Paul, MN, West Publishing: (1978), 2nd Ch.

ب- اهمية القوة:

تكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير، وتستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات، تشكل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقا للوجهة التي تخدم مصالحها، وتظهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها.

ورغم تداخل هذه العناصر وتشابكها لتشكل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة فإن العبرة تكمن أولا وأخيرا في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرض الدولة لأي ضغوط خارجية واستنادا إلى ذلك تتم عملية تقييم القوة ومدى تأثيرها.

فمصادر القوة وهي العناصر التي تمثل الموارد العامة، التي يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك أو تطوير قدرات معينة تستخدم في عمليات التأثير، كالموقع الجغرافي، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، والقاعدة الصناعية، والإمكانيات العلمية والتكنولوجية، والقيم الثقافية.

فالسكان مثلا لا يستخدمون مباشرة في الحروب، وإنما العناصر المنظمة القادرة على حمل السلاح منهم، والتي تسمى عادة جيشا. وتمثل هذه المصادر عموما أسساً لقوة الدولة. أما قدرات القوة، وهي عناصر القوة التي تمثل قدرات محددة يمكن أن تستخدمها الدولة مباشرة في عملية ممارسة التأثير في المدى القصير، كالقوات المسلحة، والاحتياطيات النقدية والأدوات الدبلوماسية، وأجهزة الاستخبارات، فالجيوش عادة ما تكون في وضع استعداد لاستخدام القوة المسلحة في أي وقت تتعرض فيه الدول للتهديد وتمثل هذه القدرات أدوات لقوة الدولة. ورغم أن القاعدة في احتساب حجم القوة وتأثيرها يرتكز على هذه العناصر إلا أن هناك العديد من الاستثناءات لها أبرزها:

1- رغم الدور الحيوي الذي تلعبه القدرات المحددة (العسكرية، المالية..) في تشكيل موقع الدولة على خريطة النظام الدولي، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة يحد من تأثيرها على هذا

المستوى. فتصنيف دول العالم إلى قوى عظمى، وقوى كبرى، ودول متوسطة القوة (قوى إقليمية كبيرة)، ودول صغيرة، يرتكز عادة على أسس القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبيا[20].

2- إن الكمية والكيفية المتعلقة بعناصر القوة المتوفرة لمطلق دولة هي التي تحدد طبيعة ونوعية القدرات التي يمكن امتلاكها والتصرف فيها في نطاق العلاقات الدولية. فالدول التي تمتلك موارد متواضعة لا تستطيع التأثير في مجرى العلاقات الدولية أو تغيير موازين القوى في النظام الدولي؛ فعلى سبيل المثال لو تمكنت سيريلانكا أو موريتانيا من إقامة برامج مساعدات مالية لدول أخرى أو إنتاج مواد إعلامية كبيرة موجهة للخارج أو إنتاج أسلحة نووية، لن يكون بمستطاعها التأثير بشكل فاعل في التفاعلات الدولية، بينما يبدو الأمر مغايراً بالنسبة لدول أخرى كفرنسا وبريطانيا، فامتلاك الإمكانيات الكبيرة تتيح لهذه الدول بناء جيوش قوية، وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وامتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات تأثير فاعل، وإن كان توافر الموارد لا يتيح بشكل تلقائي امتلاك القدرات، فالعلاقة هنا غير مباشرة، لكنها واضحة ومؤثرة.

3- إن تأثيرات عناصر القوة بين أي طرفين يمكن أن تكون حاسمة في المدى البعيد. فقد تمكنت ألمانيا في العام 1942 من إلحاق الهزيمة بالجيش السوفييتي وتمكنت أيضا من التوغل عميقا في الأراضي السوفييتية، يبدو أن أموراً عدة قلبت موازين القوى من جديد، فنتيجة الطبيعة المناخية الشديدة البرودة واتساع الأراضي التي توغلت فيها القوات الألمانية ونتيجة المقاومة العنيفة، أجبرت ألمانيا على الانسحاب. كما أن تمكن اليابان في العام 1941 من تدمير الأسطول الأمريكي في بيرل هربر وسيطرتها على المحيط الهادئ لم يمكنها من الاستمرار طويلا في هذا الوضع إذ أعادت الولايات المتحدة بناء قوتها من جديد لتعاود اجتياح القوات اليابانية في المحيط الهادئ، وهزيمة اليابان واحتلالها عام 1945[21].

([20]) ومثال ذلك أن انهيار عناصر قوة الاتحاد السوفييتي نقل الدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف القوى العظمى إلى مواقع الدول الكبرى رغم امتلاكها قوة عسكرية تعادل القوة العسكرية الأمريكية، كما أن امتلاك كل من الهند وباكستان لأسلحة نووية، لم يحولهما من دول متوسطة القوة إلى قوى كبرى، كما أن حيازة بعض دول جنوب شرق آسيا،أو الخليج العربي قدرات اقتصادية أو مالية كبيرة لم يؤد إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوة العالمي.

([21]) يمكن لبعض موارد القوة أن تستخدم مباشرة في التأثير على سلوك الأطراف الأخرى كقدرات قوة، ومثال ذلك هو استخدام الدول العربية للبترول كسلاح، يحظر تصديره إلى الدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب 1973 في ظل ملامح معينة لأسواق البترول ومصادر الطاقة خلال السبعينيات، كما أن الدول يمكن أن تستخدم إمكاناتها المالية مباشرة في منح المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى، فبعض الموارد الاقتصادية – المالية تمثل أسس قوة وأدوات قوة في الوقت نفسه. حول النفط واستخداماته السياسية راجع، إيان رتليدج، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص 21 – 23.

ج-عناصر القوة :

إن حصر أو تحديد عناصر القوة لأي دولة يبدو أمرا معقدا ومستحيلا في الوقت نفسه، فقوة الدولة مجموع العناصر الأساسية وما يتفرع عنها، الأرض والشعب والمؤسسات، وهي العناصر التي تحدد حجم الدولة وتأثيراتها في النظام الدولي[22].

أولا الأرض:

ويتمثل هذا الجانب بالعامل الجغرافي ومميزاته، وقد استند عليه الكثيرون في الماضي، ويستند هذا العامل على العديد من العناصر أبرزها:

1- الموقع الجغرافي فثمة دول تحتل مواقع إستراتيجية متميزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر، بينما تقع دول أخرى في مناطق معزولة كأيسلندا، أو داخلية كتشاد. وتبعا للمقولات السائدة فإن مواقع الدول تمثل عنصر قوة أساسي في تقييم وزنها، بخاصة إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية رئيسة كقناة السويس، أو باب المندب، أو الدردنيل. ويرتبط بذلك أيضا موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات، والذي يحدد طول سواحلها ومنافذها البحرية التي تتيح لها انفتاحا على العالم وثروات بحرية إضافية، وكذلك موقعها على خطوط الطول والعرض. الذي يؤثر على مناخ الدولة الذي سادت بشأنه نظرية مثيرة في الماضي تربط بين المناخ الحار والتخلف، وبين المناخ البارد والتقدم إضافة إلى ذلك شكل وطبيعة حدود الدولة وعدد وخصائص الدول المجاورة لها، وهو عنصر يؤثر بشكل كبير في سياساتها وأمنها.

2- ثمة دول تتمتع بمساحات شاسعة كروسيا وكندا والولايات المتحدة والبرازيل، ودول أخرى صغيرة كالبحرين وقطر وبلجيكا وفيجي وبروناي، وهناك اعتقاد شائع بأن ثمة علاقة قوية بين المساحة والقوة فكلما اتسعت المساحة ثمة إمكانية لاستيعاب أعداد أكبر من السكان إضافة إلى إمكانية زيادة احتمال وجود الموارد الاقتصادية الطبيعية، ورغم صحته فله استثناءات واضحة وكثيرة، فمساحة الأرض بالنسبة لكندا عامل سلبي مقارنة بالامتداد الجغرافي نحو القطب الشمالي وبرودته القارصة، ورغم صغر

([22]) لمزيد من التفاصيل راجع، خليل حسين، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 455 وما يليها.

الكويت ففيها إمكانات نفطية هائلة، كما أن شكل الدولة من حيث التضاريس الطبيعية (**جبلية، سهلية**)، أو الحدود الخارجية، أو كونها جزرا أو أقاليم قارية، يؤثر بشدة على أهمية المساحة، ويطرح تداعيات معقدة بالنسبة لقوة الدولة.

3- يشتمل إقليم الدولة ما تحته من موارد مختلفة تحدد قوة الدولة وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصدر الطاقة (**النفط، الفحم، الغاز، المواد النووية**)، أو ثروات معدنية (**كالحديد، والقصدير والنحاس والفضة، والذهب**)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (**ومصادر مياه**) تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في البحار والمحيطات، وامتداداتها تحت البحر (الجروف القارية). وتتمثل أهمية الموارد الاقتصادية فيما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مزدوج (موارد + قدرة)، كما أنها تمثل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي. وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك أو عدم امتلاك هذه الثروات وتأثيراتها على قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها.

تأنيا الشعب:

ويعبر عن هذا العنصر بالعامل الديمغرافي أو السكاني للدولة، لجهة تشكيله رافدا مهما للقوى المسلحة وعاملا لافتا في إدارة شؤون الدولة واقتصادها، وقد يمارس نمط التقييم والثقافة السائدة فيه، وإرادته القومية، أدورا مباشرة كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الأخرى. لكن يتم كل ذلك في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشري وقوة الدولة، بفعل المتغيرات في تلك العلاقة. ويتضمن هذا العامل عناصر فرعية عديدة، أهمها[23]:

1- تعداد السكان ويعتبر الأبرز في عوامل القوة للدولة، فثمة دول يزيد تعدادها عن المليار كالصين والهند كما هناك دول تعاني من قلة السكن الأصليين كالكويت والإمارات العربية المتحدة حيث المقيمون يناهزون إن لم يكن أكثر من مواطني الدولة، ويلاحظ تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى، بين حالات نمو السكان بأسرع من قدرتها على الاستيعاب، وأخرى تتوازى فيها أعداد المواليد مع معدلات الوفيات، وفي بعض الحالات اللافتة يتجه عدد السكان إلى التناقص. وتتضح معالم هذا المؤشر أكثر بإضافة كثافة السكان إليه، أي نسبة عدد السكان إلى مساحة الدولة القابلة

([23]) راجع عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، دون تاريخ، ص ص 143 – 144.

للحياة فيها، وتكمن أهمية ذلك في أنه يوضح حجم الضغط على الموارد، وشكل نمط الحياة في الدولة. وتشكل دول مثل بنغلاديش والهند والسويد والدنمرك حالات صارخة لتفاوت الكثافة، وإشكالاتها المختلفة. تبعا للمقولات التقليدية التي تقلصت أهميتها في العصر الحديث فإنه كلما زاد حجم السكان (وانخفضت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة بشكل عام.

2- توزيع السكان، وهو العنصر الرئس الذي يتحدد بناء عليه القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسي للدولة. ويتضمن عددا لا حصر له من المؤشرات منها التوزيع العمري للسكان، الذي يبين قوة العمل والوعاء التجنيدي في الدولة، ومعدلات التقديمات الاقتصادية في المجتمع، كما يشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة، ومؤشر التوزيع الجغرافي للسكان على أقاليم، أو مدن وأرياف، الدولة، الذي يبين مستويات التحضر، وأوضاع المدن، وتركيبة السكان. ومؤشر التنوع العرقي الديني للسكان، فوجود مشكلات عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الاجتماعي، وقد يعرض الدول لمشكلات حادة، كما هو قائم في العراق، أو الجزائر، أو السودان، أو رواندا وبوروندي، أو منطقة البلقان، أو إندونيسيا، أو بريطانيا وكندا، يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة، من تعليم وصحة وخدمات، فجميعها توضح حالة السكان في الدولة. ومهما يكن من أمر هذه العناصر ومدى تأثيرها في قوة الدولة، فإن الربط بينها ربط رمزي في الواقع، إذ تختلف ظروف كل دولة مقارنة بغيرها، فعدد السكان بشكل عام يمكن أن يكون مفيدا في حالات الدول المتقدمة اقتصاديا، الأمر نفسه يمكن أن يكون عاملا سلبيا في الدول الفقيرة.

3- المؤسسات وهي الإطار القادر على تحويل عناصر القوة إلى قدرات أو أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في غيرها من الدول أو إهدارها وبالتالي عدم فائدتها[24]. وثمة دراسات لتحليل القوة لاحظت مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسي، سواء أكان يتم النظر إليها كمتغيرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة لعناصر قوة الدولة، أو كعناصر قدرة مستقلة تضاف كأدوات إلى إمكانات الدولة. ومنها أولا استقرار النظام السياسي للدولة، فهناك نظم سياسية غير

([24]) فدولة مثل روسيا الاتحادية تمتلك أسس قوة هائلة (مساحة، سكان، موارد، خبرات، ثقافة) تمكنها من أن تكون قوة عظمى متكاملة، إلا أن سلبيات النظام السياسي قد أدت إلى تحولها لدولة تعاني من مشكلات واختلالات مزمنة، إضافة إلى ما يمثله جهاز الدولة ذاته (بمؤسساته الدبلوماسية، والثقافية، والأمنية) من أدوات قوة تمارس تأثيراتها مباشرة على الساحات الإقليمية والدولية، لتحقيق مصالح الدولة.

مستقرة، بمستويات أدت إلى انهيار هيكل السلطة المركزية، وتفكك الدولة في بعض الأحيان (يوغسلافيا، الصومال)، أو تفجر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان)، ونظم سياسية تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة دون مشكلات قائمة أو محتملة، وتتيح اتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة، كمعظم النظم السياسية في الدول المتقدمة. وثانيا أداء النظام السياسي، ويرتبط هذا العنصر بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح المجتمع، بدءا بتحصيل الضرائب، مرورا بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة، وصولا إلى إدارة السياسة الخارجية، فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان التي تمكنت من تعويض النقص عبر تطوير المهارات التنظيمية والفنية، والحالات العكسية تشمل معظم الدول النامية. وثالثا في قوة الوحدة الوطنية للدولة ومدى مساندة الشعب لحكومته فالنظم السياسية بدون غطاء شعبي تصبح في مهب الريح.

ومهما يكن من أمر، فإن موارد القوة تمثل عنصرا رئيسا للقوة القومية، لكن مشكلتها هي أن تأثيراتها لا تسير في وجهة واحدة، كما أن تحولها إلى أدوات قوة يتوقف على عوامل مختلفة، وبالتالي فإنها تمثل في غالب الأحيان قاعدة لقوة الدولة، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن الاستناد إليه لتحويل القوة الكامنة بدرجة أكبر أو أقل إلى قوة فعلية، إضافة إلى ما تقدمه في بعض الأحيان من تفسيرات جزئية لعملية التأثير في حالات عديدة[25].

ثانياً–وسائل استعمال القوة في العلاقات الدولية .

من المعلوم أن الحرب وسيلة من وسائل العنف تلجأ إليها الدول لفض المنازعات وخلافاتها أو سعيا وراء تحقيق غاية أو مطمع سياسي أو إقليمي، ولما كانت هذه الظاهرة قديمة قدم التاريخ الإنساني والقواعد القانونية التي تحكمها وتنظم سير عملياتها كانت محل اهتمام القانون الدولي وموضوعا لاتفاقاته وقد تأصل قانون الحرب بعد أن أعلنت الدول استعدادها للحد من اللجوء إلى القوة عن طريق إخضاع الأعمال العسكرية لبعض قواعد الأطراف وفرض الالتزامات بإصدار تصريح سابق عن نشوبها.وقد

(25) French, J. R. P., & Raven, B.; "The bases of social power, in D. Cartwright (ed.) Studies in Social Power, Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, (1959), Ch 5.

توجت هذه الصـــيرورة بعد الإعلان عن حظر القوة في العلاقات الدولية وإن كان هذا الحظر غير مطلق [26]

أ- تعريف التدخل في ضوء القانون الدولي

لقد كان التدخل في الأساليب الرئيسة التي استخدمتها الدول لاستعمال القوة في علاقاتها الدولية منذ القدم، وشـــهد مفهوم هذه الفكرة تطورا كبيرا بموجب الحلف الأوروبي المقدس، ثم تطورت الأفكار المتعلقة به إلى أن أصبح مظهرا غير مشروع من مظاهر استعمال القوة في العصر الحالي ويرى البعض أن أحسن طريقة لتعريف التدخل هي من خلال تعريف عدم التدخل، وفي هذا يقول تاليراند((أن اللا تدخل كلمة تعني ما يعنيه التدخل))[27] .

ومن الصعب محاولة وضع تعريف للتدخل مستندا إلى نفيه في محاولة لوضع تعريف للحرب ولكن على الرغم من صعوبة وضع تعريف مانع وجامع لابد من محاولة جادة في هذا السبيل. وأحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو وضـع الإطار العام لهذا التعريف ومناقشته، ثم محاولة وضع التعريف المطلوب كما أن " **أورس شفارتز**" هو أول من وضع أول معالم هذا الإطار العام هي أن الغاية من التدخل تكون المحافظة من وجهة نظر التدخل على الأقل، على الوضع القائم، سواء كان من الناحية السياسية أو القانونية، وثانيا ميزان القوى بين الطرف المتدخل والطرف الآخر بشكل واضح في صالح الأول إذ لا يعقل أن يتدخل طرف ضعيف في شؤون طرف قوي وإلا واحة الحرب، وثالثا فإن التدخل هو عمل محدود بالوقت وبالوسائل ويمارس ضمن سياق العلاقات العامة الأخرى.

وأخيرا فإن التدخل يقع سواء كان بدعوى من قبل الجهة المعنية به أم لا، وذلك لأنه موجه للتأثير على البناء السياسي والاجتماعي للجهة الأخرى.

---

(26)عبد القادر القادري ، "القانون الدولي العام"، الطبعة الأولى، الرباط، 1984، ص ، 329.

(27)سمير عبد العزيز المرغني ، "النزاعات المسلحة في القانون الدولي وطبيعة الحرب اللبنانية"، رسالة ماجيستير في القانون، كلية القانون والسياسة جامعة بغداد 1978، ص ، 213-221.

وهكذا فإن التدخل هو موقف أو كا حل تقوم بواســـطته دولة أو منظمة دولية أو مجموعة من الدول بتجاوز أطراف العلاقة القائمة المتعارف عليها. وتحاول فرض إرادتها على دولة أو مجموعة من الدول في ســـبيل إجبارها على القيام بعمل ما، أو اتخاذ موقف معين سواء كان سياسيا أو معنويا أو قانونيا[28] .

إن هذه التعاريف أعلاه تعالج موضـــوع التدخل بناء على دعوة الطرف الآخر حيث لا يوجد في هذه الحالة فرض للإرادة من جانب آخر وبذلك تخرج هذه الحالة من مفهوم التدخل وتصـبح مسـاعدة أو تعاوناً أو تنفيذ معاهدة أو بناء على التزام بموجب التحالف وما شاكل ذلك.

هذا ويميل البعض إلى توسـيع مفهوم التدخل بحيث يشـمل صـورا كثيرة جدا في صـور العلاقات بينما يميل البعض الآخر لإعطائه مفهوما أضـــيق والتدخل ينطبق فقط على العلاقات بين الدول وليس بين الأفراد والأحزاب والجماعات الســياســية أو المنظمات أو الجماعات الخاصـــة أو بين الدول، وإذا ما حدت التدخل من قبل مجموعات لا علاقة لها مع الدول المتهمة بالتدخل ويتمثل ذلك في أعمال التســـلل وأعمال التخريب وحركات العصـــابات فمن الضـــروري معرفة وجود مثل هذه العلاقة مع الدول الأجنبية قبل إمكان وصـــف العمل بأنه تدخل[29] .

ب- أهداف وغايات التدخل :

غالبا ما تكون الغايات المعلنة للتدخل غايات نبيلة وأهدافاً عليا تتذرع بها الدولة المتدخلة، فقد يكون ذلك بشكل نشر إديولوجية معينة أو عقيدة دينية معينة أو الحفاظ على الوضع القائم ضد الاضطرابات والفوضى ويمكن للباحث أن يجد أسس تلك الأفكار في الحلف المقدس[30] الذي عقد بالاستناد على الديانة المسيحية للتدخل ضـد الحركات الثورية التي كانت تجتاح أوربا في بداية القرن التاسـع عشـر. ولقد بقيت فكرة التدخل موجودة لدى الدول الأوربية حتى بعد زوال أســـباب قيام الحلف المقدس وإندثاره، فقد اعتبرت هذه الدول نفســـها منذ القدم ولاســـيما بعد ســـنة 1848 لأنها الدول الأكثر تحضـــرا وإنســـانية في العالم وأن الديانة والحضـــارة المســـيحية يجب أن تســـود العالم وعلى هذا فإن التدخل في ســـبيل نشـــر هذه الديانة والحضـــارة

---

(28)أمين هريدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، ط1 ، القاهرة ، دار الشروق ، 1991م ، ص 24.

(29)علاء الدين مكي خماس ، "استخدام القوة في القانون الدولي"، رسالة ماجيستير، كلية القانون والسياسية بغداد سنة 1982، ص ، 119-120-121.

(30)الحلف الاوروبي المقدس عقد سنة 1815 بين روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا.

والثقافة كان هدفا ســـاميا يجب الالتزام به مما زاد في ذلك الاعتقاد ضـــعف وهزال الدولة العثمانية وطمع الدولة الأوربية في اســتعادة المناطق الأوربية التي كانت تحت ســيطرتها مثل اليونان وبلغاريا وصــربيا على أساس مساعدة سكانها المسيحيين

وقد كان التدخل أيضـــا يتم أحيانا من أجل الحفاظ على الهيبة الوطنية أو على حياة المواطنين الأجانب، كما حدث في الصــين عام 1900 عندما أرســلت الدول الغربية قوات عســكرية للحفاظ على ســفارتها هناك من الثورة التي نشــبت في الصــين بعد إنقســام العالم إلى معســكرين، فقد أصــبح لكل معســكر أهدافه ومبرراته الخاصــة للتدخل، فالمعسكر الرأسمالي يرى أن أهداف التدخل المشروع هو نشر الديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير بينما يضيف المعسكر الاشتراكي لذلك نشر الشيوعية والأفكار الماركسية وتشجيع الثورات التحررية ومكافحة الثورات المضـــادة إلا أن الواقع الذي نلمســـه اليوم يرينا أن كلا من المعســـكرين يحاول تحقيق مصلحته الذاتية وراء التستر بهذه القيم والأهداف المعلنة.

ج- إعلان الأمم المتحدة لتحريم استعمال التدخل :

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشـــروع قرار أعلنت فيه عن نيتها لمنع التدخل، وذلك في الوقت الذي كان فيه العالم يشـــهد الكثير من حالات التدخل مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، ولم يكن هذا الإعلان ميثاقا جديدا ضـــد التدخل إذ لم يقدم أي قواعد قانونية جديدة فلم يزد عن كونه تأكيدا على المبادئ الأســـاســـية المعروفة لعدم التدخل ولقد أشـــار الإعلان وفي مقدمة المواثيق المنظمة الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية كما أكد على قرارات مؤتمر باندونغ، ومؤتمر رؤســـاء الدول عدم الانحياز المعقود ســـنة 1961 في بلغراد إلى أن الجزء المهم من هذا القرار ينص على أن لكل دولة الحق في اختيار نظامها الســياســي والاقتصــادي والاجتماعي دون أي تدخل من أي دولة أخرى ولا يحق لأية دولة أن تتدخل بشـــكل مباشـــر أو غير مباشـــر لأي ســـبب مهما كانت الشـــؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، لذا فالتدخل المســـلح وكافة الأشـــكال الأخرى المدخلات والتهديدات ضد شخصية الدولة أو ضد نظامها السياسي أو الاقتصادي والثقافي تعتبر مدانة وعلى جميع الدول أن تمتنع عن تنظيم ومســاعدة تحويل وتشــجيع الفعاليات المســلحة ذات الطبيعة الإرهابية التي تهدف إلى تبديل نظام الحكومة لدولة أخرى بالقوة أو بالتدخل في المنازعات الداخلية لدولة أخرى لا شـــيء في هذا الإعلان ينبغي أن يؤثر بأي شـكل من الأشـكال على التطبيق سـواء ميثاق الأمم المتحدة لإدامة السـلم والأمن العالمي وخاصة تلك المواد الواردة في الفصل السادس والسابع والثامن.

إن جوهر هذا الإعلان تم تبنيه من قبل أكثر من مائة دولة هو إدانة التدخل الفردي للدول بكافة جوانبه وأشـــكاله إن التركيز على عدم مخالفة في احتلال التدخل الجماعي من قبل هيئة الأمم المتحدة محل التدخل الفردي.

وأخيرا لابد من الإشـــارة إلى المادة 52 من الميثاق، التي منحت المنظمات الإقليمية الحق في معالجة القضايا المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين في مناطقها الخاصة[31] .

وهي بذلك تتساوى في صلاحية استخدام التدخل الجماعي المعطاة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ولها جميعا إمكانية التدخل الجماعي لحفظ الســـلم والأمن الدوليين وتتمتع القوات التابعة لها بميزة ارتداء الملابس والعلامات المميزة لقوات الأمم المتحدة.

تجدر الإشـــارة إلى أن القانون الدولي التقليدي كان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى يعترف بحق التدخل بصـورة منفردة، لذا كان بإمكان أية دولة عند توفير بعض الظروف، أن تتولى تطبيق القانون كما تشـاء وأما الفترة الكائنة بين الحربين، والتي شـهدت نشـوء وسـقوط عصـبة الأمم ومحكمة العدل الدولية الدائمة، فيمكن اعتبارها بمثابة فترة انتقال حيث سادت الشكوك حول حق الدول الكبرى في التدخل وبعد ظهور الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمنظمات الدولية

أصبح التدخل يعتمد على فكرتين أساسيتين هما :

1- أن المساواة بين الدول بغض النظر عن حجمهما ونفوذها أصبحت قاعدة أساسية. وذلك على الرغم من الحقيقة السـياسـية ووجود العملاقين وخصـوصـا الولايات المتحدة الأمريكية إذ لم يعد بإمكانهما الهيمنة على العالم بشكل كامل. وإن أي قاعدة قانونية دولية لا تنطبق على جميع الدول بالتساوي ولا تعتبر قاعدة صالحة وهكذا أصـبح على الدول الكبرى أن تسـمع رأي الدول الصـغرى، وأن تأخذ به وأصـبحت الدول الصـغرى والشـــعوب التي كانت ضـــعيفة ومغلوبة على أمرها ومســـتعمرة ذات تأثير على الأمم المتحدة وذات كلمة مسموعة ولها دور كبير تلعبه في المحافل الدولية.

---

(31)الفقرة 1 من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة .

((ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكلأت إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسب مادامت هذه التنظيمات آو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائم مع مقاصد " الأمم المتحدة " ومبدأها)) .

2- إن وسائل حماية مصالح الدولة قد تطورت وتوسعت وتحسنت كثيرا ويتوقع من الدول أن تستفيد من الإمكانات المتاحة لها من قبل الأمم المتحدة لتنفيذها ولقد أصبحت فكرة سيادة الدولة، فى مفهوم عدم التدخل فكرة مطلقة تقريبا إذا ما نظر إليها من الجانب السلبي، أي جانب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أما الجانب الإيجابي فإن سيادة الدول أصبحت محدودة من حيث إمكانية تطبيق نظام الأمن الجماعي المشار إليها سابقا.

وهكذا أصبح التدخل من قبل دولة منفردة بشؤون أخرى يعتبر إجماع الدول أمرا ممنوعا وغير مشروع ولكن نظرا لأن التسويات وأحيانا الإكراه يبقى ضروريا إلى درجة ما في البيئة الدولية فإن الحل يكمن في فكرة الحل والتدخل الجماعي لذا فالتدخل الجماعي الذي يتم ضمن إطار منظمة دولية معترفا بها، لقيادة قوة مشتركة لصياغة السلم والأمن الدولي يمكن أن يعتبر مشروعا وفي الفقه القانوني الدولي والممارسة الدولية المعاصرة لا يعتبر التدخل مشروعا إلا إذا تم بالنيابة عن الأمم المتحدة أو المنظمات المقامة على غرارها[32] .

ثالثاً- وسائل القوة:

تتطلع جميع الدول بشكل عام إلى التأثير في غيرها من الدول بما يتوافق مع مصالحها وبشكل يحفظ أمنها وتطور اقتصادها ومكانتها الدولية، ولكن تلك الأهداف تظل أمنيات ورغبات ما لم تقترن بامتلاك وسائل تنفيذها أي حجم ونوعية ما يمكنها الحصول عليه من أمن ورفاهية أو مكانة[33]. وفي الواقع تمتلك غالبية الدول بعض الوسائل الهامة التي تتراوح بين أدوات رمزية تتشكل من عناصر محدودة الحجم والمهام، ومؤسسات ضخمة تزيد ميزانياتها أحيانا عن الدخل القومي لدول أخرى بكاملها كالشركات المتعددة الجنسية، وابرز هذه الوسائل هي:

---

(32) SORENSEN Max 580.، "Manual of public international law", N.Y, 1968, p ،

([33]) عبر الزعيم السوفييتي الأسبق جوزيف ستالين ببرودة أعصاب شديدة، عن هذا المعنى، عندما استبعد رأي البابا في إحدى المشكلات المطروحة، قائلاً كم فرقة (عسكرية) لديه؟ على الرغم مما تمثله تلك العبارة من سوء إدراك لقوة وسائل التأثير المعنوي، حول ستالين وأفكاره ووسائله في الحكم راجع، سيرغو بيريا، أبي لا فرنتي بيريا، مرآة ستالين الدموية، ترجمة وتحقيق بسام مقداد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

1- القوة العسكرية:

إن طبيعة الدور الذي تقوم به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتبة على أي فعل تقوم به جعلها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة للدولة. ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة بصفة رئيسة قواتها المسلحة بأفرعها البرية، الجوية، والبحرية وتسليحها التقليدي، وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، إضافة إلى العنصر العسكري الفرعي المتمثل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل، كما تشكل في ذات الوقت مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصادها ودفاعها على مستويات أخرى[34].

2- القدرة الاقتصادية:

وهي وسيلة هائلة الأهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية، وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وكافة أشكال المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فقط على رفاهية الشعوب، وإنما على أمن الدول[35].

3- الوسائل الدبلوماسية:

لم تعد الدبلوماسية ترتبط فقط بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراء الاتصالات، وتنظيم أوضاع المواطنين في الخارج، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف، والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات، فقد أصبحت الدبلوماسية إطار لأنشطة واسعة النطاق

([34]) Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, Hard Power: The New Politics of National Security, Basic Book, (2006), p 22.

([35]) About these subjects see, David L. Coombes (Author), Representative Government and Economic Power, Ashgate Pub Co. (1982), pp 66 – 67.

تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات، على نحو يصعب حصره. وتعتمد هذه الوسيلة على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضم دبلوماسيين فقط، وإنما ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات، يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى[36].

4- القوة الاستخباراتية:

وتعني عمليات جمع وتقديم المعلومات الخاصة بقدرات ونوايا وخطط، وتحركات الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمصالح الدولة، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات مستخدمة وسائل الاستطلاع والتصنت والجواسيس، بالتوازي مع مهام مكافحة المحاولات التي تقوم بها الأطراف الأخرى لنفس الأغراض ضد الدولة المعنية. وفي الواقع تمتد العمليات الاستخبارية إلى أعمال أوسع كالتي اصطلح على تسميتها في العلاقات الدولية تقليديا بالنشاطات السرية، التي تصل بالنسبة لبعض الدول إلى تنفيذ أعمال الاغتيال والحماية والاختطاف والتوريط أو تهريب الأسلحة أو الأموال عبر الحدود، ودعم نشاطات أو جماعات أو أشخاص في دول أخرى، وعقد صفقات أمنية وسياسية، وكافة المهام الأخرى ذات الحساسيات الخاصة، وقد اتسع نطاق اهتمامات تلك الأجهزة في السنوات الأخيرة ليتطرق إلى مجالات عمل جديدة كالاقتصاد والتكنولوجيا[37].

وتشمل هذه النوعية من القدرات على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القوية في بعض الأحيان على الطرف الآخر، كالأدوات الأيديولوجية الرمزية، التي تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل[38]، وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، وتشمل وسائل الإعلام- الدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية، وتقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجهة إلى التأثير في أفكار النخب غير

([36]) Anderson, The Rise of Modern Diplomacy, 1450 – 1919, Wesley (1993), p 42.

([37]) John Keegan (Author); Intelligence in War, Ventage, (2004), p 57.

([38]) كمحاولات الترويج للفكر الماركسي اللينيني في فترة الحرب الباردة، أو لما سمي النمط الأمريكي للحياة، أو القيم الغربية، وفي الواقع صرفت أموال خيالية في هذا الإطار من قبل المعسكرين في محاولة لتلميع صورة النظام السياسي لكليهما.

الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجهات معينة، أو الدفع في اتجاه تأييد أو رفض وضع معين، فقد أصبح الإعلام قوة، خاصة مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجهات السياسية للدول[39].

وفي الواقع لا يتوقف الأمر على هذه الأدوات، فثمة وسائل أخرى تلجأ إليها الدول لتقوية أوضاعها ومنها، أدوات السياسة الداخلية، فالتأييد الداخلي لأي نظام سياسي يمثل أحد أهم عناصر تأثيراته الخارجية. لذا توظف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه، كما يمكن أن توظف النظم أدواتها التشريعية والتنظيمية وأوضاعها السياسية في التعاملات الخارجية. وكذلك الأدوات العلمية التكنولوجية، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية، والتطبيقات العلمية المعملية كأدوات أساسية للتأثير، كبرامج التبادل العلمي، والمساعدة الفنية، وبراءات الاختراعات، وبرامج استكشاف الفضاء وغيرها.

ثمة بعض التباينات لجهة تقدير حجم كل عنصر من عناصر القوة ومدى مساهمته في قدرة الدولة، فالمدرسة الواقعية ترى أن القوة العسكرية تمثل الأداة الرئيسة لقوة الدولة، وتنظر إلى كل وسائل القوة القومية الأخرى كالقدرات الاقتصادية، أو الأدوات الدبلوماسية وموارد القوة كعدد السكان والمساحة الجغرافية من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أي بالقدر الذي يمكن تحويلها أو عدم تحويلها إلى قوة عسكرية. وفي المقابل ثمة فئة أخرى تشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الاقتصادية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتيار آخر يركز على تحول القوة من الاقتصاد إلى المعرفة بأبعادها الثقافية العلمية – التكنولوجية، وتستند مثل هذه التيارات إلى مؤشرات مختلفة ذات أهمية، إلا أنها قد تثبت في واقع الأمر أن

أهمية القدرات الاقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقترب من القوة العسكرية، أو ربما تتفوق عليها في مجالات معينة [40].

([39]) Joseph S. Ney Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs; (2005), Ch 2.

([40]) على أي حال، أيا كانت أهمية الأداة التي تمتلكها الدولة يبقى مرتبطا بحجم ونوعية موارد القوة المتوافرة لكل دولة، فموارد الولايات المتحدة تسمح لها بامتلاك مؤسسة عسكرية ساحقة، وصل متوسط النفقات (الدفاعية) المخصصة لها سنويا خلال التسعينيات إلى 285 مليار دولار، وهو رقم يزيد عما تنفقه كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (قارة أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبي والمكسيك)، وكذلك كندا، ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا مجتمعة (245 مليار دولار) سنويا على جيوشها ووصل في 2005 إلى ما يزيد 450 مليار دولار، فهناك تفاوت واسع النطاق بين أحجام

وغالبا ما تمتلك الدول عددا من قدرات القوة التي تتوافر من مواردها، وتقوم الدول عادة بتوظيف الأدوات المتاحة لها، بأساليب مختلفة (كالضغط العسكري، والاتصالات الدبلوماسية، والحصار الاقتصادي) في وقت واحد، لتحقيق أهدافها، تبعا لأبعاد كل حالة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة، أكثر أدوات التأثير الخارجي .

استخداما من جانب الدول، تليها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التي تعتبر بأنها الخيار الأخير[41].

ونوعيات أدوات قوة الدول، تبعا لموارد كل دولة. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة تعتبر حالة مضللة، فكل دول العالم تقريبا تواجه العنصر الرئيسي من المشكلة الاقتصادية الأزلية، وهو محدودية الموارد، وبالتالي تجد نفسها في مواجهة معضلة تخصيص الموارد في اتجاه أو آخر. وتطرح هذه المسألة أحيانا في إطار معادلات ثنائية العناصر، كالإشارة إلى مشكلة الاختيار بين امتلاك الدبابات (القوة العسكرية) أو حيازة الذهب (الموارد الاقتصادية)، بما يثيره ذلك من إشكاليات، فالدبابات أداة قوية في تأثيراتها على المدى المباشر، ويمثل عدم امتلاكها مصدر تهديد لأمن الدول، بينما يعتبر الذهب أيضا موضع احترام عبر الزمن، وقد تكون تأثيراته أقل، فلن يمكنه إيقاف التهديدات على المدى القصير، وقد تستولي الدبابات عليه كما تثير حالة غزو العراق للكويت عام 1990، إلا أنه يمكن تحويله على المدى الطويل إلى دبابات، بينما لا يمكن تحويل الدبابات إلى ذهب ببساطة، لكن على الرغم مما لمثل هذه التمارين الذهنية من انعكاسات عملية، فإن كل دولة تحدد أوليات متدرجة في أهميتها تبعا لظروفها الخاصة، في ظل عمليات مساومة داخلية حادة بين جماعات المصالح المختلفة عند إقرار الميزانية القومية. حول النفقات العسكرية. راجع، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، الفصلان الخامس والسادس.

([41]) إن لجوء الدول إلى استخدام قدرات قوتها المختلفة دونها تعقيدات كثيرة ولا تقف عند هذا الحد، فبعض الدول قد تتجه إلى توظيف بعض أدوات القوة القومية أكثر من غيرها، وأشارت بعض الدراسات أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من أكثر الدول استخداما للأدوات العسكرية، وأن الصين وكوبا بالمقابل من أكثر الدول استخداما للأدوات الاقتصادية خلال مرحلة الحرب الباردة، وعادة ما يؤدي تكرار استخدام أداة معينة إلى تشكيل صورة معينة حول سياسة الدولة التي تقوم بذلك، كأن يشار إلى أنها تتبع سياسة قوة. كما أن توافر أداة قوة معينة لدى الدولة قد يغري باستخدامها أو بتكرار اللجوء لاستخدامها ضد الأطراف الأخرى. فالدول التي تمتلك جيوشا كبيرة في ظل موازين قوى تتيح لها حرية حركة تميل إلى استسهال التهديد باستخدامها في التعامل مع مشاكلها، في حالة ما إذا كانت هناك إمكانية ولو بسيطة لتأثر التفاعلات المتصلة بتلك المشكلة، كما كانت كوريا الشمالية والعراق تفعلان إزاء الدول المجاورة. لمزيد من التفاصيل راجع:

Robert J. Waltz, Kenneth N. Art, The Use of Force, Rowman & Littlefield Publishers, Ine.; 5th Edition, (1999), p 33 & p 65.

إضـــافة إلى ذلك ثمة علاقة أكيدة بين امتلاك أدوات القوة والقدرة على التأثير في ســلوك الآخرين، لكن مثل كل عمليات ممارســـة القوة، قد لا يكون وجود القدرات كافيا وحده للتمكن من التأثير على الآخرين، ثمة عدة متغيرات وســـيطة تحيط بذلك، أهمها قابلية أداة القوة ذاتها للاســـتخدام عمليا. وتوافر الإرادة والكفاءة لدى الطرف الفاعل في اســتخدام أدوات القوة القائمة بين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشــل في التأثير بصـــلابة أو ليونة الإرادة، أو توافر أو عدم توافر الكفاءة، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة؛ يضـــاف إلى ذلك إدراك الطرف الآخر لوجود عناصـــر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة بشـــأن اســـتخدامها. فقد تتجاهل أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك، ما يطرح احتمالات معقدة بشـــأن عملية التأثير برمتها، فإدراك القوة يكون أحيانا بنفس درجة أهمية وجودها؛ ولا يعني ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثرة، أو أنه يمكن الشـــك في ذلك، لكنه يعني أن ثمة محددات مختلفة تحيط بعملية التأثير، وتؤثر في نتائجها النهائية، فامتلاك أدوات القوة لا يكفي وحده لتحقيق الأهداف. ولكن بدون امتلاك تلك الأدوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة.

المطلب الثاني :

الإطار العام لتحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية

يأتي تحليل علاقات القوة عبر تحليل دور القوة في العلاقة الثنائية بين دولتين أو عدة دول، أو تحديد اتجاهات تأثيرها في صراع ما، لا يتوقف على حجم ونوعية عناصر قوة طرف واحد، وإنما على شكل ومضمون ميزان القوة بين قدرات الطرفين. فالقدرات التي تمتلكها دولة من الدول، مقارنة بقدرات الدول الأخرى، تعتبر من العناصر الأساسية في عملية التفاوض أو المساومة التي تشكل جوهر صدام وحوار الإرادات الدولية. فأهمية موازين القوة كمفتاح لفهم التفاعلات الدولية تأتي من عدم وجود قواعد ملزمة وأدوات تنفيذية عامة في معظم فترات التاريخ، تحكم علاقات الدول، مثل القوانين داخل الدول، فالمخالفة أو الجريمة داخل الدول تواجه بالعقوبة أما على المستوى الدولي، فذلك لا يحدث إلا في حالات استثنائية لا يمكن الركون إليها، فالدول قد تقصف الأطراف الأخرى، أو تحاصرها اقتصاديا، وربما تغزوها، دون أن تجد بالضرورة ما يوقفها[42].

إلا أن العقود الأخيرة شهدت تحولا بارزا وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي تتشكل فيها أسس العولمة، والتي شهدت نوعا من التبلور لما يسمى مجازا قواعد لعبة تحيط بسلوكيات الدول، وتنظم بعض أنماط علاقاتها، في ظل قيم عالمية كالتدخل الإنساني والأمن الجماعي، وضبط التسلح والاعتماد المتبادل، لكن انضباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بدولة ذات حكومة مركزية، فلا تزال القوة تستخدم استنادا على رؤى الدول لمصالحها الخاصة، لا يزال من المتعذر الاستناد على نوايا أو أخلاقيات الآخرين، وبالتالي ظلت قدرات الدول هي المعيار الأكثر استقرارا.

([42]) إن الرادع الوحيد المؤثر لسلوك الدول على المستوى الدولي في ظل هذا الوضع هو موازين القوى مع الأطراف المتضررة مما ترغب في القيام به، فقوة أي دولة لا يمكن مواجهتها إلا بقوة الدول الأخرى فقط، التي قد تتخذ مظاهر دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية بحسب طبيعة الواقعة ؛ وبالتالي، لا يوجد أمام الدول خيارات أخرى بعيدة عن ضرورة الاعتماد على نفسها، مدعومة أحيانا بقوة الدول المتحالفة معها، للتعامل مع المشكلات التي تواجهها، فالقيود التي تفرضها قواعد القانون الدولي أو مواثيق المنظمات الدولية قد تكون غير كافية، ولا يمكن التأكد من فعاليتها بدرجة تتيح الاعتماد عليها بصورة أساسية.

وتأتي في هذا السياق أهمية موازين القوة التي تتحكم بالتفاعلات بين الدول في إقليم معين أو على المستوى الدولي، إذ أنه مفهوم متعدد الأبعاد ويستخدم في ظل عدم وجود تعريف دقيق، فتشير بعض التعريفات إلى نمط توزيع القوة بين أطراف إقليم معين، أو في النظام الدولي، وتستخدمه بعض الكتابات بمعنى توازن القوى الذي تحكمه نظريات وقواعد معقدة تتصل بالتحالفات أو التحالفات المضادة التي تقوم بها الدول لمنع الهيمنة والحفاظ على الاستقرار. وبعيدا عن المعنى الأخير، يمكن رصد أهم الإشكاليات المتصلة بموازين القوة في أمرين أساسيين:

الأساس الأول : مستويات علاقات القوة بين الدول:

فعناصر القوة المقارنة للدول تطرح بشكل عام كمستوى قدراتها الشاملة، وقدراتها العسكرية أبرزها:

1- مفهوم التوازن الإستراتيجي:

ويقصد به العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطى مفهوم الميزان العسكري شائع الاستخدام، إذ يتضمن أبعادا اقتصادية وثقافية وسياسية، إضافة إلى البعد العسكري، فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما مقارنة بقياس العناصر لدى الطرف الآخر، بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتميان إليه[43].

فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى تخلق موقفا من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكانية المناورة والمساومة، وتتيح فرصا وبدائل متعددة، أما حالة الاختلال الإستراتيجي، فتخلق وضعا مختلفا، ففيها يشعر أحد الأطراف أن بوسعه حسم الأمور بالقوة، وأن الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقا، أما الطرف الآخر، فيجد نفسه في مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء في إطار اللعبة، بأقل خسائر ممكنة. وبينما تؤدي حالة التوازن إلى نوع من الردع المتبادل والحسابات الدقيقة لكل طرف قبل الإقدام على خطوة حادة، فإن حالة الاختلال تفتح الطريق إلى احتمالات عدم الاستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة، ومقاومة الطرف الآخر لذلك.

([43]) يكتسب هذا المفهوم أهميته في مجال إدارة الصراع تحديدا، فالصراعات هي مواجهة شاملة بين دولتين أو مجتمعين متقابلين، يستخدم كل منهما في إدارتها عناصر قوته الشاملة، وليس قوته العسكرية فقط، وحتى في حالة نشوب حرب، فإن نتيجة الحرب لا تتوقف فقط على موازين القوة المسلحة في مسرح العمليات، وإنما علاقات القوة الشاملة بين الجانبين.

2- مفهوم الميزان العسكري:

ويعتبر أشهر مفاهيم علاقات القوة، إذ يشكل العنصر الأساس في عملية التأثير خلال الاصطدامات الشديدة، باعتباره يحدد عامل القدرة على الإيذاء واستخدام العنف المسلح أو التهديد به خلال عملية التفاوض أو المساومة، لذا لا توجد موازين اقتصادية أو ثقافية أو دبلوماسية وإنما عسكرية فقط. ويعني الميزان العسكري الواقع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية تقليدية كانت أم غير التقليدية لطرف من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الطرف الآخر، فهو محصلة الأوزان المقارنة لتلك العناصر بين دولتين، وهو مصطلح محايد لا يشير إلى حالة معينة لعلاقات القوة كالتوازن أو الاختلال. وتكمن أهمية المفهوم في أن الميزان العسكري يمثل مفتاح البحث في إمكانية نشوب حرب أو عدم نشوبها في منطقة ما، فالطرف الأضعف لا يقوم عادة باستخدام القوة المسلحة بحكم واقع الميزان الذي يميل ضده، أما الطرف الأقوى فإنه يمتلك خيار التهديد بالحرب في ظل تقديراته الخاصة لحجم ما يمكن أن يحصل عليه مقابل خسائره المحتملة، وهي قاعدة صحيحة بشكل عام[44].

لقد أدى ظهور الأسلحة النووية تحديدا، ودخولها ضمن علاقات القوة بمستواها الإستراتيجي والعسكري، إلى جعل مفهوم القوة ذاته أكثر تعقيدا، فالتطورات التكنولوجية تؤدي كل خمسة أعوام إلى انقلابات في نظم التسليح، والدول تواجه بألفاظ مثل التفوق والتوازن والتدمير المؤكد دون تفسير واضح لأهميتها في مجال التطبيق من الناحية العسكرية، وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسيا. ولا تزال الأسلحة النووية ومعها الأسلحة الإستراتيجية غير النووية كالبيولوجية والكيميائية مصدرا لتعقيدات لا نهاية لها بالنسبة لموازين القوة.

الأساس الثاني: أنماط علاقات القوة بين الدول:

([44]) إلا أن الهجوم الياباني ضد بيرل هاربر عام 1941، والهجوم المصري السوري ضد إسرائيل عام 1973، وقرار الأرجنتين بغزو فوكلاند عام 1982، تثبت أن ميزان القوة العسكرية حتى عندما يتم تقديره بشكل سليم هو واحد من اعتبارات عديدة توضع في الحسبان من قبل صانع قرار الحرب. فعملية صنع قرار الحرب تتأثر بضغوط سياسية داخلية وخارجية تدفع القادة إلى التحرك، وتتأثر بفشلهم في تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية، وتقديراتهم حول الاتجاهات المستقبلية للموازين العسكرية، إضافة إلى اعتبارات يصعب تقديرها كالكرامة القومية. فميزان القوة العسكرية هي المحدد الأساس لاستخدام القوة المسلحة، لكنه ليس العامل الوحيد.

ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول على المستوى الدولي أو الإقليمي، بمقومات قوة الدخل داخل كل نطاق إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الدول على ساحته، وبخاصة طبيعة استخدام القوة بين دول النظام المعني. فالعالم أو أي من أقاليمه يتكون من دول، وتختلف عناصر قوة كل دولة عن الأخرى، وبالتالي قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية أو الإقليمية، اختلافا كبيرا، إلى درجة يمكن الإشارة معها إلى بضعة دول تمتلك قدرة حقيقية على التأثير في الأحداث والتطورات الرئيسة التي يشهدها العالم[45]. ويتم عادة تصنيف الدول في العالم إلى عدة فئات رئيسة، أكثرها شيوعا هي:

1- القوى العظمى التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى العالم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق.

2- القوى الكبرى التي تمارس تأثيراتها في نطاقات متعددة على مستوى العالم، كفرنسا والصين واليابان وبريطانيا.

3- الدول المتوسطة التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم كالبرازيل ومصر والهند وإندونيسيا وإيران.

4- الدول الصغيرة التي لا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج حدودها، ودائرة الجوار المباشر كنيكاراغوا وكينيا والبحرين وبلجيكا.

وقد مر العالم خلال القرون الماضية بعدة حقب زمنية، اتسمت كل منها، بوجود شكل معين لهيكل القوة فيه، استنادا على توزيع القوة، بعناصرها وتأثيراتها، بين أطرافه، بخاصة أطرافه المحورية التي تتحكم في التفاعلات الأساسية خلال كل حقبة. وعادة ما كانت كل حقبة تنسب إلى نمط هيكل القوة المسيطر فيها، والذي يمكن عبره فهم معظم ما يدور خلالها من تطورات. ويتم التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة أشكال رئيسة من هياكل القوة الدولية التي ظهرت في فترات تاريخية مختلفة وهي:

4- نظام القطب الواحد الذي يتسم بتركز القوة أو مواردها إلى حد كبير في دولة واحدة، أو تحالف محدود من الدول، وقد شهد العالم تاريخيا هذا الوضع عدة مرات، عندما سادت الإمبراطورية الرومانية في

([45]) لقد أفرز هذا الوضع تعبيرات على نمط مجلس إدارة العالم التي توصف بها مجموعة الدول الصناعية الثماني. فتتبعا لمؤشر قوة مركز مثل الناتج المحلي الإجمالي، تسيطر سبع دول في العالم على حوالي 50% من الحجم الكلي للناتج الإجمالي في العالم، بينها ست من مجموعة الدول الصناعية والدول الخمس الكبرى المالكة للأسلحة النووية في العالم.

العالم، وعندما شكلت بريطانيا العظمى ما سمي الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، كما كادت ألمانيا تحتل هذا الموقع مرتين خلال فترات حكم بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر، وهتلر في القرن العشرين. وقد عاد هذا الهيكل في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في ظل سيطرة الولايات المتحدة نسبيا على التفاعلات الرئيسة في العالم. وقد عمل كل قطب مهيمن على فرض قيمه وسياساته على الكتلة الفعالة من العالم فيما عرف باسم السلام الروماني قديما، ويشار إليه باسم السلام الأمريكي في المرحلة الحالية.

5- نظام القطبية الثنائية ويتسم بتركز موارد وقدرات القوة، واتجاهات التأثير في دولتين أو كتلتين رئيسيتين بشكل جامد أو مرن، في ظل وجود صراع أو تنافس كبير بينهما، وتمركز للتفاعلات الدولية حول مواقعها. وقد شهدت فترات تاريخية سابقة مثل هذه الهياكل، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبداية القرن العشرين؛ وأشهرها نظام القطبية الثنائية البريطاني الفرنسي الذي تم خلاله اقتسام مناطق النفوذ في أقاليم مختلفة من العالم، كما حدث في المنطقة العربية، وكانت أهم نماذجه هي التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين حتى عام 1991 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

6- نظام تعدد الأقطاب ويتسم هذا النظام بانتشار القوة فيما بين عدد كبير نسبيا من الدول، تقوم بينها عادة حالة من توازن القوى التي تكون في معظم الأحيان غير مستقرة، بفعل تأثير التحالفات والتحالفات المضادة المستمرة عليها. وتدور التفاعلات داخل هذا النظام حول أكثر من صراع دولي رئيس. وقد شهد العالم كذلك مثل هذا النظام عدة مرات، خاصة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين 1919 – 1939، إلا أن أهميته تأتي من تواجد عناصر أساسية منه في إطاراً النظم الأخرى، أو كونه إطار انتقاليا ينشئ أحد الهياكل لفترة مؤقتة، أو يميل إلى التحول مع الوقت لنظام آخر.

إن مثل هذه التصنيفات تعبر عن أنماط مثالية قد لا توجد بشكلها الجامد كما هي عليه، وإنما يمكن الاستناد إلى ملامح مختلفة لها في تحليل نمط علاقات القوة القائم في العالم خلال فترة ما، خاصة في الفترات الانتقالية التي تتسم بالسيولة، فقد كان النظام الدولي يبدو بعد انهيار القطبية الثنائية عام 1991 وكأنه يتجه نحو تعددية أقطاب قبل أن تتضح سيطرة الولايات المتحدة، كما أن سيطرتها هي في النهاية ناقصة، وتتعرض لتحديات مثيرة، فهناك مراكز قوى مختلفة تشكل شبكة تأثير اقتصادية عسكرية، إعلامية معقدة، وفاعلون

غير دوليين يمارسون أفعال غير مسبوقة في التأثير على الدول، بما يجعل نظام القطب الأوحد الحالي مختلفا تماما عما كان عليه تاريخيا[46].

الأساس الثالث : استخدامات القوة في العلاقات الدولية

يثير مفهوم استخدام القوة أن ثمة استعمالاً عنيفا لها، وأن الأمر يتعلق بشكل عام بالقوة العسكرية، وأن الاتجاه الذي يتم فيه من النوع الصدامي، إلا أن المقصود باستخدام القوة في الواقع أساليب التأثير، أي بمعنى الكيفية التي تستخدم بها الدول عناصر قوتها القومية في التأثير على سلوك الآخرين، والتي تتضمن أحيانا استخدام العنف المسلح أيضا، إلا أن المشكلة هي أنه على الرغم من أن ما يقترب من 90 % من إجمالي التفاعلات اليومية بين دول العالم تقوم على الإيحاء أو الامتناع البسيط، فإن مثل هذه التعاملات المعتادة قلما تلفت الأنظار كما يحدث عند اللجوء للأساليب العنيفة، وهو ما أدى إلى سيطرة تصور، أو افتراض، بأن علاقات الدول قائمة في الأساس على التهديدات، أو تنفيذها[47].

إن كل العلاقات التي تحدث بين الدول، سواء أكان الأمر يتعلق بمسألة فنية بسيطة، كالاتفاق على موعد زيارة رسمية أو مشكلة كبيرة يوجد خلاف حولها كنزاع حدودي، يشهد استخدام أساليب مختلفة في محاولة للتأثير على الطرف الآخر، إلا أن الأساليب المستعملة تختلف تبعا لنمط العلاقة القائم بين الدولتين[48].

([46]) كما تشهد أقاليم العالم المختلفة نفس أنماط علاقات القوة بنفس النماذج، أو بأشكال معدلة، فقد كانت مصر القوة الإقليمية الرئيسة المؤثرة في تفاعلات المنطقة المحيطة بها، لفترة طويلة امتدت منذ عام 1945 حتى عام 1967، بشكل واضح ومستقر دون منافسة أو تحديات كبيرة إلى أن بدأ الإقليم يشهد تطورات عسكرية واقتصادية وسياسية معقدة، أدت إلى صعود نفوذ دول أخرى، واندفاع دول ثالثة نحو صراع زعامة. وبدأ النظام العربي (الشرق أوسطي عموما) خلال التسعينات يتجه نحو تعدد أقطاب، فكثيرا ما يشار إلى مصر والسعودية وسوريا كتحالف قائد في المنطقة العربية، أو إلى مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا كقوى إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، تمتلك كل منها قدرة واضحة على التأثير في اتجاهات مرغوبة بالنسبة لها، أو عرقلة التطورات التي لا تتلاءم مع مصالحها الإقليمية، وهكذا فإن علاقات القوة، وما يرتبط بها من موازين، تمثل أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها تحليليا، كأحد الأسس المحورية لفهم القوة.

([47]) فقيام رئيس دولة ما بإجراء اتصال هاتفي مع رئيس دولة أخرى لا يلفت الانتباه مثلما يحدث في حالة إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية معها، رغم أن العمليتين تتضمنان مستويات متفاوتة من استخدام القوة.

([48]) فالحلفاء مثلا، على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا، نادرا ما يهدد أحدهما الآخر، حتى لو كان هناك خلاف بدرجة ما بينهما، إذ يتم الاعتماد غالبا على الاقتناع أو التعويض، أما بين الدول التي توجد بينها عداءات، وتسود علاقاتها الشكوك، كالولايات المتحدة وكوريا أو إيران، فإنها من المحتمل أن تلجأ أكثر إلى أساليب التهديد وفرض العقوبات. إلا أن ما يشار إليه هنا يمثل أيضا أنماطا مثالية للقياس عليها، فلا توجد تحالفات أخوية لا تسمح بحدوث خلافات، وبالتالي مستوى من

ويرتبط استخدام القوة بإستراتيجية الدولة، فالدول تسعى إلى اكتساب القدرة على التأثير من أجل الحفاظ علا مصالحها العليا، ذلك من خلال استخدام عناصر قوتها كأدوات لتحقيق الأهداف القومية المرتبطة بهذه المصالح، كما ترسمها قيادات الدول، في مرحلة معينة، ويتم ذلك في إطار إستراتيجية تتحدد من خلالها كيفية شكل أو نمط أو أسلوب الاستفادة من هذه الأدوات بهدف تحقيق تلك الأهداف المعروفة عادة. وتميز الدراسات الحديثة بين أكثر من مستوى للإستراتيجية، التي تعد المدخل الأساس لاستخدام القوة، أهمها مستويان:

المستوي الأول: الإستراتيجية القومية:

وتختلف تسمياتها من دولة لأخرى أو من تيار فكري لآخر، فتسمى الإستراتيجية الشاملة أو العامة أو العليا الكبرى. إلا أنها تعني نفس المضمون، وهو الكيفية التي تستخدم بها الدولة كل أدوات قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، لتوفير الدعم الأقصى لأهدافها وسياساتها القومية سواء في أحوال السلم أو الحرب.

المستوي الثاني: الإستراتيجيات الفرعية:

وتعبر عن مستوى أقل من المستوى السابق، ويختص بالكيفية التي يتم بها استخدام أداة معينة في مجال من المجالات، كالإستراتيجية العسكرية، أو الإستراتيجية الاقتصادية، في نطاق دورها المحدد في الإستراتيجية العليا، المتصلة بالأهداف القومية استنادا على خطط أو أساليب ذات طابع فني معروفة في كل مجال، وتتسم بتعقيدات كبيرة ومتنوعة[49].

إن أخطر ما يمكن أن يكون مطروحا بشأن إستراتيجيات استخدام القوة هو ما يشار إليه نظريا قد يكون غير قائم عمليا، فهيكل الإستراتيجية يبدو كبناء مؤسس منظم تنساب فيه القرارات وفق قواعد معينة، ويتم تحديد

الضغط، أو عداءات قبلية لا تسمح بحدوث تفاهمات، وبالتالي مستوى من الاتصال، فالمقصود هنا هو الطابع العام المسيطر على العلاقات.

([49]) إن أهمية مفهوم الإستراتيجية في تحليل استخدامات القوة هو أنه يحدد الإطار العام الذي تستخدم فيه أدوات القوة، فقرارات استخدام القوة العسكرية أو الأدوات الاقتصادية أو العمل الدبلوماسي كلها قرارات سياسية، وتتركز مهام المسئولين عن كل أداة في تحديد الكيفية التي يتم بها استخدام الأدوات لتحقيق المهام، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الكبرى، فوزراء الدفاع ليسوا هم الذين يقررون شن الحروب أو وقف إطلاق النار، ووزراء الخارجية ليسوا هم الذين يقررون إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة معينة، أو سحب السفراء منها، لذا يقال أن الحرب أكبر من أن تترك للجنرالات. وإن كانوا يؤثرون بالطبع على عملية صنع هذه القرارات.

الأساليب وتنفيذها في ظل اتصال وتنسيق مستمرين، استنادا على خطط محددة، لكن ذلك قد لا يحدث في الواقع، إلا أن له دلالات هامة بشأن كل ما يحدث داخل إطار صانعي القرارات لكثير من النظم السياسية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[50].

ومهما يكن من أمر فجميع الدول تستخدم أدوات قوتها بأساليب مختلفة سلمي وإكراهي وتتضمن عوامل مركبة تحيط بعملية تحديدها، وأسلوب ممارستها. لكن بعيدا عن التعقيدات المتصلة بالمسميات الدقيقة لما يتم بين الدول، ثمة مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الأفراد والجماعات والدول في التأثير فيما بينها بهدف تحقيق مصلحة ما أو الدفاع عنها، وأبرزها:

الوسيلة الأولي : الإقناع

ويرتبط بصورة بسيطة من التفاعل كالاتصالات في إطار التقدم باقتراح أو مناقشة اقتراح مع طرف آخر للحصول على استجابة مواتية دون أن تتم الإشارة علنا، أو بأشكال محددة، إلى إمكانية المكافأة أو التعرض للعقوبة في حالة الاستجابة أو عدم الاستجابة من جانب الطرف المعني. وقد يتضمن فعل الإقناع أيضا أعمالا ضاغطة، كالاحتجاج على سياسة معينة أو إنكار وقوع فعل ما دون أن يصل الأمر إلى التهديدات الواضحة أو ردود الأفعال الحادة، لعدم وجود ما يتطلب ذلك في كثير من الأحيان[51].

([50]) يقول المفكر الفرنسي جنرال يوفر بشأن الإستراتيجية النووية: أن الإستراتيجية (النووية) تبدو للناظر من بعيد في صورة تبعث الرهبة في النفوس، تماما كما يبدو منظر نيويورك أمام عيني المسافر عند وصوله إليها، ولكن ما إن يقترب المسافر من المدينة حتى يتبين أنه وإن كانت المدينة الضخمة مكونة من ناطحات سحاب عديدة وهائلة، إلا أن الاتصال بينها قليل، أو معدوم في أكثر الأحيان، كما يكتشف المسافر أن تلك البنايات الشاهقة ليست نتاج تيار فكري واحد، وإنما هي نتيجة لاتجاهات عديدة وإضافات هائلة. وبالمثل فإن من يتوغل في متاهة (الإستراتيجيات) يذهل من كثرة ما يصادفه فيها من إخفاقات متتالية ومتناقضة، كما يصدمه في كثير من الأحيان ما يشاهده من مفارقات شاذة يبدو في وضوح أنها من فعل السياسة والمصالح الهائلة للقائمين على صناعات السلاح.

([51]) إن ممارسة التأثير لا يكون دائما ضد رغبات الآخرين، فالقيم التي تدور العملية حولها قد لا تشكل مباراة صفرية بمعنى أن ما يحصل عليه طرف يمثل بالضرورة خسارة للطرف الآخر، فهناك من القيم (أي الأشياء المرغوب فيها) ما يمكن اقتسامه أو يمثل مصلحة مشتركة، أو أن حصول الدولة (أ) عليها لا يؤثر على الدولة (ب) أصلا، والأمثلة كثيرة، فالتفاهم والتنسيق بين الدول حول موقف مشترك إزاء مشكلة معينة، أو التفاوض حول صفقة تجارية، أو طلب التأييد في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، يعتمد على الإقناع في الأساس.

إلا أن الإقناع قد لا يكون بسيطا في أغلب الأحيان وإنما مركبا، كما يحدث خلال مفاوضات تحرير التجارة، أو حل المشكلات، أو تسوية المنازعات والتي ترتبط بقيمة معقدة مرغوب فيها، ويوجد ثمن معين تتحمله الدولة لاقتسامها. لذا فإنه نادرا ما يعتمد المفاوضون فيها على قوة الإقناع في الحجة، إذ يتم اللجوء إلى أدوات دبلوماسية وإعلامية، ووعود بالمكافآت، أو حتى التهديدات منخفضة المستوى. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أمرين أساسيين:

أ. إن الأداة الرئيسة المرتبطة بأسلوب الإقناع بصورته الأولية هي الأداة الدبلوماسية التي يتم عبرها التفاوض بين الدول بهدف الوصول إلى حلول وسط بشأن القضايا المثارة بينها، تضاف إلى ذلك أساليب أخرى تستهدف في تشكيل التوجهات والقيم داخل الدولة على المدى الطويل، كالبعثات التعليمية، أو الإعلام الموجه، أو التبادل الثقافي.

ب. إن الإطار العام الذي يحيط عادة باستخدام هذا الأسلوب هو العلاقات العادية التي لا تشهد سوى مستويات منخفضة من التفاعل، أو الاهتمام المتبادل[52].

الوسيلة الثانية: المكافأة:

وتعتبر صورة مركبة من التفاعل الذي يستند على جوهر عملية المساومة، بمعنى الحصول على شأن مقابل شأن آخر. ويتمثل الوضع التقليدي لهذا الأسلوب في أن تقوم الدولة بمكافأة الدولة الأخرى في حالة الاستجابة لرغباتها، أو قيامها بوقف مساعداتها لتلك الدولة في حالة عدم استجابتها، أو تغير سلوكها عما كان عليه الأمر كمنع أو وقف المكافأة، فالمنح والمنع هما الصورتان الأساسيتان لاستخدام هذا الأسلوب، إلا أن ثمة أشكال أكثر تعقيدا، أهمها:

([52]) كالعلاقات السودانية – السويدية أو العلاقات التعاونية التي لا تشهد اختلافات أساسية حول السياسات الخارجية، ويسودها الاستعداد المتبادل للاستجابة، كالعلاقات الأمريكية الأسترالية.

أ- الوعد بتقديم المكافأة، فقد تعد الدولة (أ) الدولة (ب) بتقديم مكافأة معينة لها، إذا سلكت سلوكا معينا في المستقبل، كتغيير سياسة قائمة، أو موقف معين، أو تأييدها في قضية ما، وقد يتخذ الوعد صورة إشارة إلى إمكانية زيادة معونات اقتصادية تقدم لها، أو إزالة صورة من صور العقوبات المفروضة عليها[53].

ب- التهديد بوقف المكافأة، فقد تهدد دولة معينة دولة أخرى تتلقى مساعدات مالية منها بالحرمان أو تقليص تلك المساعدات إذا لم تتصرف بشكل معين، وينطبق ذلك على التعريفات الجمركية الممنوحة ووضع الدولة الأولى بالرعاية، وحظر صادرات التكنولوجيات الحساسة، وفرض المقاطعة الاقتصادية، مرارا، كما قد تتضمن تلك التهديدات تقليص أو قطع العلاقات الدبلوماسية، ووقف الاتصالات السياسية. وتتوقف فعالية مثل هذه التهديدات على عوامل معقدة[54].

الوسيلة الثالثة : العنف:

ويتمثل هذا الأسلوب في استخدام أدوات العنف المسلح كالقوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف الأخرى، لدفعها نحو تغيير سلوكها، ويعد هذا الأسلوب أقدم وأشهر أساليب استخدام عناصر قوة الدولة، فلقد

([53]) كما يحدث بين الولايات المتحدة وكل من إيران وسوريا وباكستان، إلا أنه بحكم عدم الثقة أحيانا بين الأطراف، قد يصر الطرف (ب) على عدم تغيير سلوكه، إلا إذا حصل بالفعل على المقابل، كما يحدث تقليديا في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، عندما يقرر طرف أن الأعمال وليست الأقوال هي المطلوبة للتصرف بشكل معين.

([54]) ولا يرتبط بالضرورة استخدام هذه الأسلوب فقط بالأداة الاقتصادية، رغم أنها الأكثر شيوعا، وكما هو واضح، فإن المقابل قد لا يكون من نفس النوع، إذ قد تكون الاستجابة المطلوبة سياسية. لكن الأهم في هذا المستوى أن أسلوب المكافأة بشكله الإكراهي المتصل بالحرمان أو المنع يرتبط أساسا بالعقوبات غير العنيفة، كقطع العلاقات الدبلوماسية، أو زيادة التعريفة الجمركية، أو الانسحاب من منظمة أو معاهدة دولية، أو فرض الحصار أو الحظر الاقتصادي. أو إغلاق الحدود السياسية، أو قطع الاتصالات الهاتفية، أو منع السفن أو الطائرات من الرسو أو الهبوط في إقليم الدولة، وهو ما يميز بينه وبين العنف المسلح، لذا فإن الإطار السياسي المحيط به عادة ما يرتبط بأنماط العلاقات الوسيطة بين التعاون والصراع، وهي العلاقات التي تتسم بالتنافس أو التوتر، التي يسودها عدم التفاهم، في ظل وجود مستوى من التعارض أو الاختلاف في توجهات السياسة الخارجية، رغم ما قد يكون بين الدولتين من اعتماد متبادل يستند على مستوى مرتفع قائم أو ممكن من التفاعل، يؤدي في أحوال كثيرة إلى التعامل بالمثل.

كانت الدول في الماضي تتجه إليه كأداة رئيسة تكاد تكون وحيدة في إدارة خلافاتها مع الدول الأخرى. في ظل عدم امتلاكها وسائل أخرى، أما في الوقت الحالي، فإنه يعتبر وسيلة أخيرة يتم اللجوء إليها عند الضرورة، بعد فشل كل أساليب التأثير الأخرى. ويصعب تماما حصر كافة أشكال استخدام القوة العسكرية بين الدول، إلا أنه يمكن رصد مستويين منها، يتضمن كل منهما نمطين لاستخدامها وهما[55]:

أ. التهديد باستعمال القوة العسكرية، ويرتبط بتلويح الدولة، بشكل مكشوف أو مستتر، باستخدام قواتها المسلحة ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر، إذا لم يقم باتباع سلوك معين، يتخذه بدوره نمطين: الردع، وهو إستراتيجية تهدف إلى منع العدو من تحقيق أهدافه، عبر تهديده بعقاب غير محتمل بالنسبة له إذا قام بذلك العمل. والإجبار، وهو إستراتيجية تهدف إلى إكراه الخصم على القيام بعمل لا يرغب فيه، عبر تهديده بالعقاب إن لم يفعل ذلك.

ب. الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط بقيام القوات المسلحة فعليا بخوض حرب ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر، في حالة فشل التهديدات المشار إليها في تحقيق أهدافها، تبعا لنمطين رئيسيين، هما: الدفاع، وهو إستراتيجية تهدف إلى صد أو دفع هجوم فعلي تقوم دولة أخرى بشنه ضد الدولة المعنية، مع تقليص خسائرها إلى أقصى حد ممكن، فهدف الدفاع هو منع دولة أخرى من تحقيق الأهداف التي شرعت في تنفيذها، فالمسألة هنا ليست النوايا، وإنما الفعل. والهجوم، وهو إستراتيجية مثيرة تهدف الدول من خلالها إلى تحقيق أهدافها إزاء الأطراف الأخرى بالقوة المادية، وذلك بتدمير القوات، أو احتلال الأراضي، أو الاستيلاء على الموارد، فهدف الهجوم هو قيام دولة ما بالحصول على ما تريده من الدولة الأخرى فعليا.

وثمة علاقة قوية بين التهديد باستعمال القوة والاستعمال الفعلي لها، فمصداقية التهديد تعتمد على إمكانية الاستخدام الفعلي، كما أن فشل التهديد ردعا أو إجبارا قد يقود إلى التورط في الحرب، وتتبع الدول إستراتيجيات مختلفة في استخدامها لقوتها العسكرية، أشهرها الردع الذي تصاعدت أهميته في العصر النووي، كما تطلق معظم الدول أيا كانت إستراتيجيتها تعبيرات منسوبة للدفاع على مؤسساتها العسكرية التي تسمى عادة وزارات دفاع بدلا من وزارات حرب، وأحيانا على جيوشها، كما تفعل إسرائيل التي تسمي

([55]) For more details see, Peter Karsten, Peter D. Howell, Military Threats: A Systematic Historical Analysis of the Determinants of Success, Military Affairs, Vol. 50, No. 4, (1986), pp 219 – 221.

قواتها جيش الدفاع رغم اعتمادها إستراتيجية هجومية، إذ أن الدفاع هو الاستخدام الوحيد المشروع للقوة العسكرية.

إن الإطار السياسي العام المحيط باستخدام العنف هو الإطار الصدامي الذي يتسم بوجود خلافات وتناقضات حادة بين مصالح وتوجهات الأطراف، بدرجات يصعب تسويتها بسهولة، مع ملاحظة أنه لا يتم الاقتصار في إدارة الصراعات على استخدام القوة المسلحة، فكافة عناصر قوة الدولة تتم تعبئتها في تلك العملية، بما في ذلك الأداة الدبلوماسية، سواء بين الأطراف المتصارعة ذاتها كمفاوضات وقف إطلاق النار، أو اتصالات سرية، أو مفاوضات تسوية سليمة، أو في الساحة المحيطة بالصراع.

وهكذا، فإن الدول تستخدم أساليب متعددة، بأشكال معقدة للتأثير على سلوك الدول الأخرى، وتحيط بكل منها أطر سياسية مختلفة، تحدد ما يستخدم منها، وكيفية استخدامه، ويتم ذلك في إطار عملية تصاعدية مع الوقت، تبعا لحيوية الهدف الذي يتم العمل على تحقيقه، فإذا فشل الإقناع، تستخدم المكافأة، وإذا لم ينجح ذلك غالبا ما تستخدم القوة العنيفة[56].

---

[56] (يقول كلاوزفيتز إن الحرب استمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى، وإذا فشلت القوة العنيفة (الحرب)، تبدأ محاولة الانسحاب، طالما أن الانتحار ليس أسلوبا عقلانيا. ويدفع الانسحاب بالطرف المعني إلى مأزق حقيقي في الداخل، ومن هنا تأتي مخاطر فشل التأثير.

المبحث الثاني

واقع استعمال القوة في العلاقات الدولية

إن القوة ظاهرة طبيعية لازمت البشرية منذ وجودها على هذه الأرض ولقد استخدمها الإنسان في كافة مراحل تطوره لغاية أساسية ألا وهي الحفاظ على البقاء لتحسين أحواله المعاشية ، وهكذا وبتطور الإنسان اجتماعيا استطاع أن ينظم نفسه وكل علاقته مع جل الجماعات التي تعيش معه بشكل يؤمن له تحقيق حاجياته وذلك بالاعتماد على القوة المتوفرة لديه، وذلك من أجل الدفاع عنها وبالتزامن مع ذلك لازالت المسيرة التاريخية للبشرية التي تعاني من ممارسات مشؤومة تتحلى فيها استخدامات للقوة في العلاقات الدولية بحيث تضررت في عواقبها المأساوية. ولقد ارتبط أيضا مفهوم استخدام القوة بمفهوم المصالح القومية والحفاظ عليها منذ القدم كما أن الدولة مازالت تبنى مواقفها استنادا إلى ما تملكه من مصادر القوة سواء كانت ثابتة أو غير ثابتة كالموقع الجغرافي والموارد الكامنة أو المتغيرة كالقدرات الذاتية لشعوبها وقوتها المسلحة.

ولقد تطور شكل استخدام هذه القوة بشكل مباشر وصريح وخصوصا القوة العسكرية، إلى استخدام غير مباشر للقوة بشكل التهديد مثلا أو الضغوط بكافة أشكالها والتي تسمى عادة بوسائل الإكراه مثلا والتي لا تصل إلى حد الحرب، ولقد بدل المجتمع الدولي جهودا عظيمة في سبيل تنظيم وتحديد منع استخدام القوة وكانت هذه الجهود تتناسب فرديا مع التقدم الحضاري الذي تحققه البشرية وكلما زاد هذا التقدم زادت الجهود في ذلك السبيل ولعل السبب في ذلك هو توصل العالم المتحضر إلى أسلحة أشد فتكا وتدميرا بشكل متزايد

ومتطور بتطور الحضارة من ناحية ومن ناحية أخرى لأن ظاهرة اللجوء إلى القوة تمتاز بها عادة المجتمعات الأقل تحضرا بينما تلجأ المجتمعات المتحضرة إلى العقل والحكمة في جل معضلاتها.

وسنتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول: الواقع الدولي لاستعمال حق القوة .

المطلب الثاني: الواقع الإقليمي لاستعمال حق القوة .

المطلب الأول :

الواقع الدولي لاستعمال حق القوة

تجسدت حرية الحركة والقوة والتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلكها والتي وصفها بأنها من أكبر كل إطار قانوني في عدة مظاهر وعلى أصعدة مختلفة أبرزها تجاوز الأمم المتحدة، وخرق القانون الدولي والمعاهدات الدولية بالإضافة إلى التغيير القسري للأنظمة زيادة على خرق سيادة الدول واستباحتها.

كل هذه المظاهر وغيرها أدت إلى جدل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول العالم حول جدوائية القانون الدولي في ظل الاستكبار الأمريكي ناهيك عن فعاليته وتفعيله فبينما ترى أوربا أن المؤسسات فوق القومية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هي مصدر التشريع ترى الولايات المتحدة أن الدولة القومية هي مصدر التشريع وهي بهذا ترفعها الاحتكام إلى المؤسسات المشار إليها معتبرة أن الواقع الدولي قد تغير كثيرا مما يفرض تغييراً في القانون والقواعد القانونية حتى تكون عاكسة لحقائق الواقع الجديد[57] .

اولا- احتكار استعمال القوة .

يكمن ذلك من خلال استفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي وتهميش الأمم المتحدة والقانون الدولي :

1- احتكار الولايات المتحدة للقرار الدولي :

تقف الولايات المتحدة الأمريكية في العالم اليوم لكافة مقاييس القوة التقليدية متفرجة ومنفرجة الساقين عبر الكرة الأرضية كما يلاحظ "**بروكس وولفورت**" لا توجد قوة أو كتلة في الكفة الأخرى من الميزان يمكنها أن تجبر الولايات المتحدة أن تفعل ما تريد أن تفعله في المضمار الدولي[58] وتستمد الولايات المتحدة أسباب قوتها وهيمنتها على عالم اليوم من مكونات عدة :فعلى الصعيد العسكري : نجد أن من المتوقع أن تنفق الولايات المتحدة على الدفاع في العام 2003 أكثر من إنفاق الدول الخمس عشر إلى العشرين التالية

---

(57)أحمد سيد أحمد ، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 يوليو 2003، المجلد 38، ص ، 144.

(58)نصير عاروري ، "جدور الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي رقم 392 شهر 2003/6، ص ، 8.

لها الأكثر إنفاقا على الدفاع مجتمعة والولايات المتحدة تتمتع بتفوق مذهل، ولديها أقوى ســـلاح جوي في العالم، وأقوى قوات بحرية، وقدرة فائقة على ممارسة النفوذ العسكري حول العالم.

ويمكن القول كذلك إن تفوقها العسكري سيظهر بشكل أوضح إذا نظرنا إليه بمعايير كيفية، وليست كمية فحسب. فالولايات المتحدة تتفوق في هذا الإطار على العالم أجمع في استغلال التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة في مجال الاتصـــالات والمعلومات كما أنها أظهرت قدرة لا مثيل لها على التنســـيق ومعالجة المعلومات المتاحة عن ساحة المعركة، وعلى تدمير أهداف محددة بدرجة فائقة من الدقة واشنطن تعمل كذلك على تصعيب مهمة الآخرين باللحاق بها، الأمر الذي يتضح بالنظر إلى الفجوة الهائلة بين ما تنفقه هي على أنشطة البحث والتطوير. وبين ما ينفقه الآخرون عليها حيث إنها تنفق في هذا الصدد ثلاثة أضعاف ما تنفقه عليها ا لقوى الكبرى الســـت التالية لها مجتمعة.والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة تحقق هذا التفوق العسكري بنحو 3.5 فقط من دخلها المحلي.

ويقول المؤرخ بول كيندى "إن احتلال القمة بتكاليف باهظة هو أمر معقول، ولكن أن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم بتكاليف زهيدة فهو أمر مذهل"[59] .

وفي الوقت ذاته نجد أن التفوق الاقتصـــادي الأمريكي ســـواء بالنســـبة إلى الدول التالية لها الأكثر ثراء، أو بالنسبة إلى العالم ككل يفوق أي مثيل له حققته أية قوة عظمى في التاريخ الحديث.كالاقتصاد الأمريكي اليوم ضـعف حجم منافسـه الأقرب أي الاقتصـاد الياباني، بل عن اقتصـاد كاليفورنيا فحسـب قد حقق نموا مذهلا جعله الخامس في العالم، متفوقاً في ذلك على الاقتصاد الفرنسي، وثانيا مباشرة لاقتصاد المملكة المتحدة.

(59)وليام ســـي وولفورت ، "تأملات في أبعاد القوة الأمريكية الراهنة"، ترجمة محمد عالي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، العدد 115، السنة الحادية والعشرون نوفمبر/ديسمبر 2002، ص 9.

وأخيرا، فإن تفوق الولايات المتحدة في المجالين العســـكري والاقتصـــادي له حدود مؤكدة تتمثل في موقعها كأكبر قوة تقنية على مستوى العالم[60] .

بناء على ما سبق، فإن الولايات المتحدة اليوم تتبوأ مكانة القوة الإمبراطورية الأقوى في العالم دون أي منافس حقيقي لها في أي بعد رئيس من أبعاد القوة المشــار إليها، وهو موقع فريد حيث لم يســبق أبدا أن كان هناك نظام دولي يحتوي على دولة واحدة تتمتع بكل هذه الدرجة من الهيمنة، إن حيازة أمريكا وبجدارة لمكانة القطب الأوحد في العالم يترتب عليها وبحســـب الباحثين العديد من النتائج ومن ضـــمن هذه النتائج المترتبة على الأحادية القطبية ذلك أن الكثير من متخذي القرارات حول العالم يعملون في ظل مشـاعر من التقيد، حيث إن جميع المشاركين في المناظرات الجدلية حول السياسات يدافعون عن خياراتهم المفصلة بالإشارة إلى العواقب المأساوية التي يمكن أن تترتب على عدم العمل بنصائحهم ولكن مصادر القوة الأمريكية هي مصادر متنوعة وممتدة الأثر للغاية لدرجة أن الســياســة الخارجية الأمريكية أصــبحت تعمل اليوم في مجال الاختيار وليس الإجبار، أو الضرورة أكثر من أي قوة عظمى في التاريخ الحديث.

وســواء اعترف المشــاركون في المناظرات بهذه الحقيقة أم لا، فإن حرية الاختيار الجديد هذه غيرت بشــدة من طبيعة الجدل حول ما يجب أن يكون الدور الأمريكي عليه[61] .

بناء على ذلك يدخل التعاطي الأمريكي مع المنظومة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبدو الولايات المتحدة اليوم غير مهتمة بالأمم المتحدة ولا بالعمل الجماعي إلا بقدر ما يخدم مصالحها وحسب،أما إذا تعارضت مصالحها مع الأشياء، فإنها تعمل منفردة دون الإحساس بأي حرج أو خشية من العواقب.

2- تهميش الأمم المتحدة والقانون الدولي :

---

(60)نصير عاروري ، المرجع السابق، ص 9.

(61)وليام سي وولفورت ، المرجع السابق، ص ، 18.

يســـعى تيار المحافظين الجدد ومنذ انهيار الاتحاد الســـوفيتي إلى التأكيد على هيمنة الولايات المتحدة على الســياســـة العالمية، باعتبارها القطب الوحيد، وللقيام بهذه المهمة يجب أن لا تقيد الولايات المتحدة أو تحدها المؤســســـات والأعراف الدولية، بل هناك من يرى أن أمريكا تفعل بناء ما بدأت به عند نهاية الحرب العالمية الثانية حيث شغلها عن هذه المهمة الصراع مع الشيوعية العالمية.

وقد جاء عدم الاهتمام بالأمم المتحدة واضـــحا في كتابات وتصـــريحات كل من ريتشـــارد وجون بولتون الذي يعتبر الرجل الثاني في وزارة الخارجية، أيام كولن باول يقول بولتون "لا يوجد شـــــيء مثل الأمم المتحدة هناك الجماعة العالمية التي تقودها القوة الوحيدة في العالم وهي الولايات المتحدة وذلك عندما تتوافق الحاجة إليها مع مصالحنا، وعندما نجد أخرين ينخرطون معنا في الركب"[62] .

هذا التوجه المتمثل في عدم الاهتمام بالمؤسسات والأعراف الدولية والتركيز على البعد الأحادي في السياسة الخارجية في عهد بوش الإبن، كان ســببا في توترات في العلاقات الأمريكية الأوروبية ففيما نرى أن الولايات المتحدة قوية وتركز في الوقت نفســـه على مجموعة متميزة من التهديدات الأمنية، مما جعلها تســـعى في السنوات الأخيرة إلى زيادة حريتها في العمل إلى الحد الأقصـى وتقليل القيود على تصـرفها، من أجل احتواء هذه التهديدات ودحرها، وحدها عند الضرورة.

ونرى أنها تميل إلى الانعزال والتصـــرف الأحادي الجانب، ذلك أن ذوي النزعة الأحادية الجانب يحتلون الآن منـاصـــــب مرموقـة في الإدارة. وخـاصـــــة في الكونغرس، وهم يركزون على تعزيز القوة الأمريكيـة والحفاظ على السـيادة الأمريكية. فهم يفضـلون الاعتماد على الذات، ويرفضـون النزوع إلى العمل الجماعي، والمعاهدات الدولية باعتبارها قيودا غير ملائمة على قدرة أمريكا على تنفيذ إرادتها، فهم يفضـــلون القوة

(62) سميح فرسون ، "جذور الحملة الأمريكية على الإرهاب"، مجلة مجلس المستقبل العربي، 292 شهر 2003/6، ص 78.

الصـــلبة والجبروت العســكري والعضـــلات الاقتصـــادية والزعامة الدبلوماســـية على القوة اللينة للمعاهدات والأعراف الدولية، ومنابر التفاوض[63] .

وعند الكثير منهم لا يمكن أن ترفع نفقات الدفاع الأمريكية على نحو كاف أبدا. كما أن المســـاعدة والدعم الخارجيين اللذين تقدمهما الولايات المتحدة للمنظمات الدولية لا يمكن إنقاصها بما فيه الكفاية على الإطلاق.

أما المشـــاورات فهي من أجل التحدث، وليس الاســـتماع، والمســـاواة تنطوي على أخذ لأعلى عطاء، إنها الســـياســـة الخارجية الواقعية العنيدة القائمة على فكرة قديمة وهي الفكرة القائلة إن القوي يفعل ما يشـــاء، أما الضـــعيف فيفعل ما هو مضـــطر إليه، وليســـت هذه الطريقة الأوروبية في القرن الحادي والعشـــرين على الأقل، فالأوروبيون يتبعون تقاليد الاندماج الأوروبي المتعدد الأطراف، ومرغمون بســـبب نقص القوة على التحرك على أســـاس التعاون، هكذا يرون أن الســـياســـة الخارجية ينبغي أن تهدف وبشـــكل رئيسٍ إلى بناء أنظمة دولية. وصـــياغة تعاون موســـع، وينبع من الإيمان بالحلول التعددية عند الأوروبيين من الاعتقاد بأن كثيرا من التحديات العالمية من الاحتباس الحراري، والهجرة إلى موقف انتشـــار الأســـلحة والتدخل في الدول ومصـــالحها ليســـت قابلة لحلول أحادية الجانب حتى لو اضـــطلع بها بلد مثل الولايات المتحدة. ورغم أن التركيز على الأحادية الأمريكية لم يبدأ بشـــكل كبير إلا منذ مجيء جورج بوش، فإن الفوارق بشـــأن كيفية معالجة القضـــايا الكبرى بين الولايات المتحدة وبقية العالم لم تكن ظاهرة حديثة. فإدارة كلينتون بعد فترة رئاســـته الأولى كثيرا ما كانت تهتم باتباع طريق أحادي الجانب، وقائمة الشـــكاوى طويلة رفض أمريكا التوقيع على حظر الألغام الأرضية، ورفضها أن تكون طرفا في محكمة الجرائم الدولية[64].

---

(63)القوة اللينة عند "جوزيف ناي" هي القوة التي تجسدها أمريكا كنموذج، يحتدى به وثقافة وسلوك محط إعجاب وقدرات على التواصل والتعاون مع الآخرين في إطار التعددية والشراكة ومراعاة وجود هؤلاء الآخرين، راجع فى ذلك صحيفة البيان الإماراتية، 2002/09/25، الموقع على الانترنيت ، www.albayan.net.

(64)لقد كانت الولايات المتحدة جائرة ومتعســفة في معارضـــة إقامة محكمة للجنايات الدولية أكثر من أية دولة أخرى، وتعلل إدارة بوش في شرحها لأسباب التراجع عن توقيع المعاهدة أن هذه المحكمة المنقوصـة البناء والتي تتمتع بصـلاحية اعتبار ما تراه بأنه يندرج ضـــمن مفاهيم كجرائم الحرب أو أعمال عدوانية قد تشـــكل خطراً على قوات حفظ الســـلام والمقاتلين من أفراد

لقد طرح بعض المحللين سؤالا يفرض نفسه وهو لماذا تخشى الولايات المتحدة أن يطول قضاء المحكمة رعاياها ؟ ولماذا التخوف على أفراد جيشها من الذين قاموا بمهمات التدخل العسكري في أقطار أجنبية إذا لم يكن لهم ما يؤاخذون عليه ؟ لاشك أن خوف الولايات المتحدة من المحكمة له ما يبرره لذلك فإن معارضة الولايات المتحدة لهذه المحكمة لازالت مستشرية وقوية حيث ظهر من تدخلاتها المتعاقبة رفض مبدأ خلق المحكمة وعدم قبول الاحتكام إلى العدالة الدولية.

ورفضها تسديد ديونها بالكامل للأمم المتحدة ورفض مجلس الشيوخ الأمريكي لمعاهدة منع التجارب النووية، وطريقة إدارتها الدبلوماسية والعسكرية لأزمة كوسوفو وحربها[65] ثم رفضها إيجاد حل وسط بشأن تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيير العالمي في المناخ، ومتابعتها لنشر دفاعات ضرورية صاروخية محظورة بموجب معاهدة عام 1972 التي تحظر القدائف الصاروخية ذاتية الدفع.

وقد اكتسب هذه القضايا أهمية بارزة في عهد كلينتون ومعظمها باق كمصدر للنزاع اليوم، ومع ذلك فإن رد الفعل الأوروبي على الأحادية الأمريكية كان خافت الصوت، طيلة سنوات حكم كلينتون أكثر مما هو عليه اليوم في الأشهر التي تلت مجيء بوش للسلطة.

ويعود جزء من سبب هذا التغير في اللهجة إلى أن الرئيس كلينتون كان كثيرا ما يعطى لنفسه مظهر شخص مرغم على اتخاذ مواقف أحادية ضد رغبته الذاتية الصريحة، فقد كان كرئيس يتحدث بلغة التعددية، حتى ولو لم يمشى مشية التعددية[66]

وعلى العكس من ذلك فقد أعطت إدارة بوش كل إشارة إلى أنها صالحة تماما في كثير من هذه السياسات الأحادية الجانب. فالرئيس الأمريكي ومستشاروه يعتبرون وبشكل صريح، أن الاتفاقيات الدولية أداة

الجيش الأمريكي خاصة أولئك الذين اشتركوا في الحرب الغامضة ضد الإرهاب كما أن المشكلة ليست متمثلة في أن المحكمة فوق القانون ولكن أيضا في حقيقة أنه لا يوجد قانون جلي وواضح يعدو عليها.

(65)للاطلاع على ملابسات الموقف الأمريكي من حرب كوسوفو ووجهة النظر القانونية من هذه الحرب أنظر كتاب عبد الواحد الناصر ، "حرب كوسفو الوجه الآخر للعولمة"، منشورات جريدة الزمن أكتوبر 1999.

(66)ايفورد دالدر ، "هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق"، ترجمة د.محمد توفيق البيجرمي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 114، سبتمبر 2002، ص83.

متجاوزة لهذا قررت الإدارة الأمريكية مراجعة اتفاقاتها الدولية. مما يعكس حالة من العداء الإيديولوجي من طرف الأمريكيين للقانون الدولي، وهو شـــعور بدأ يتنامى منذ مدة بين ما يعرف باليمين المتطرف وأصبح عاما في الحزب الجمهوري، تحت إدارة بوش.

ويرجع هذا إلى قناعة راســـخة، بأن المعاهدات الدولية والقانون الدولي يشـــكلان خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية لأنهما يحدان من حريتهما وسيادتهما[67] .

هذا التوجه الأحادي النزوع، كان سببا في الكثير من الاحتجاجات الصارمة، والتي لم تقتصر على قرار بوش بإعلان وفاة الاتفاق المتعدد الأطراف حول التغير المناخي الذي وقعه أكثر من مائة بلد، ومن ضـــمنها الولايات المتحدة برئاسة كلينتون بل شملت التعليل الذي برر هذا القرار أيضا، فمعارضة بوش" **لكيوتو**" لم تقم أســاس التدرع بأن الاتفاقية غير فعالة. أو حتى على أســاس أن المشـكلة التي تسـعى الاتفاقية لمعالجتها قد بولغ فيها، ولكن على عدم الاستعداد لدفع شحن معالجة مشكلة عالمية تتحمل الولايات المتحدة عنها مسؤولية غير متناسبة.

وأوضـح بوش أنه نظرا لكون الولايات المتحدة تواجه أزمة طاقة، ولأن اقتصـادها قد تباطأ فإن تقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ليس واردا في جدول الأعمال، وهكذا فإن ما أزعج أوروبا وبقية العالم هو تذرع بوش بحجة أمريكا أولا وعدم اهتمامه الظاهر بالكيفية التي تؤثر بها أعمال أمريكا على الآخرين.

وبالمثل فيما يخص الدفاع الصـــاروخي، لم يكن الموضـــوع هو رغبة إدارة بوش في الدفاع ضـــد تهديدات جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بقدر ما هو عزم أمريكا الواضـــح على متابعة هذا الطريق مع العلم الكامل بأن ذلك ينطوي على خرق معاهدة حظر القذائف ذاتية الدفع أو الانســـحاب منها وهي تحظر تطوير وتجربة، ونشر هذه الدفاعات نفسها التي تسعى الإدارة لنشرها[68] .

---

(67)محمد الأمين الركالة ،"أحداث 11 سبتمبر محاولة لفهم ما يجري"، مجلة وجهة نظر، العدد 12/13-2001، ص ، 23.

(68)إيفورد دالدر ، مرجع سابق، ص ، 84.

هذا البعد الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الابن قاد بعض الدارسين إلى الاهتمام بالنزعة الإمبريالية للإدارة، وقد جاء أشمل توصيف لهذه النزعة فيما أورده "**إيكنبيري**" في تقييمه للسياسة الخارجية لإدارة بوش، فهو يرى أن لأمريكا طموحات إمبراطورية، فقد تخلت الإدارة عن مرتكزات السياسة الخارجية في إطارها العام. التي تقوم على الواقعية والتوجه الليبرالي ويعتقد أن إدارة بوش رسمت إستراتيجية جديدة تقوم على خمسة مقومات وهي باختصار :

- ❖ المحافظة على نظام القطب الواحد.
- ❖ تحليل جديد للأخطار العالمية.
- ❖ زوال إستراتيجية الردع، وظهور إستراتيجية الهجوم الوقائي.
- ❖ إعادة تعريف مفهوم السيادة، بملاحقة الإرهابيين.
- ❖ التقليل من أهمية القواعد والمعاهدات الدولية[69] .

ثانيا- التعسف في استعمال القوة .

من المعلوم أن الحرب وسيلة من وسائل العنف تلجأ إليها الدول لفض المنازعات وخلافاتها أو سعيا وراء تحقيق غاية أو مطمع سياسي أو إقليمي، ولما كانت هذه الظاهرة قديمة قدم التاريخ الإنساني والقواعد القانونية التي تحكمها وتنظم سير عملياتها كانت محل اهتمام القانون الدولي وموضوعا لاتفاقاته وقد تأصل قانون الحرب بعد أن أعلنت الدول استعدادها للحد من اللجوء إلى القوة عن طريق إخضاع الأعمال العسكرية لبعض قواعد الأطراف وفرض الالتزامات بإصدار تصريح سابق عن نشوبها.

1- التغيير القسري للأنظمة وخرق سيادة الدول :

يعتبر مبدأ الوطنية مبدأ قديما، قدم فكرة الدولة ذاتها أما السيادة فهي وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة ، وتمثل السيادة في لغة القانون الدولي، ما للدولة من سلطان على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال،ومن مقتضيات هذا السلطان : أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها.

---

(69)سميح فرسون ، مرجع سابق، ص ، 74.

إلا أنه مع وجود القانون الدولي وكون الدول تربطها مصـــالح مشـــتركة مع بعضـــها، فإن ذلك فرض عليها نوعا من التعاون، بحيث ليس لدولة في سـبيل تحقيق مطالبها الخاصـة أن لا تكترث بمصـالح الدول الأخرى بل يجب أن تكون ممارســتها في حدود القانون الدولي وحدود تعهداتها والتزاماتها الدولية، لأن هذا لا يعني الانتقاص من ســيادتها وفي هذا الإطار يتجه تطور الحياة الجماعية في المحيط الدولي، نحو التخفيف من حدة فكرة السيادة شيئا فشيئا، حتى يسهل التعاون اللازم بين الدول لنهوضها بالمهام الإنسانية الملقاة على عاتقها وفي مقدمتها صياغة السلم والأمن العام[70].

لقد كان مفهوم الســيادة مبالغا فيه "**فمكيافلي**" مثلا جعلها في دورة القداســة إضــافة إلى أراء أخرى في هذا المجال، كثيرة ومتعددة، كلها تقدس الدولة وتبرز ما لسياستها من أهمية وأولوية.

وعند نشــأة عصــبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، خطى العالم خطوة واســعة نحو تعاون الدول والحد من القداســة المفرطة لســيادتها بما قررته العصــبة من قيود التزمت بها الدول التي دخلت كأعضــاء فيها كذلك فرض ميثاق الأمم المتحدة عدداً من القيود المماثلة تهدد الدول الأعضــاء في الهيئة بمراعاتها في تصــرفها، وكلها قيود ليس فيها انتقاص من ســيادة الدول الأعضــاء أولا لأنها عامة، ثانيا لأن هذه الدول قبلتها عن طواعية واختيار[71] .

لكن الســيادة في هذا العهد الجديد اهتزت إلى حد القول بأن فكرة الســيادة في طريقها إلى النزول تحت تأثير المتغيرات الجديدة لتصل محلها فكرة المصلحة العامة، والدعوى إلى وجوب إخضاع مصلحة الدولة الخاصة للمصلحة العامة للمجتمع الدولي.

---

(70)ويسـلي كلارك : "الانتصـار في الحروب الحديثة العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، 2004، ص : 45.

(71)محمد محفوظ ولد العبادي ، "العلاقة بين القانون والواقع في الحرب على العراق"، رســالة لنيل دبلوم الدراســات العليا المعمقة، أكدال، الرباط، 2003-2004، ص-ص ، 108-109.

وهو ما حدا بالبعض إلى القول بأن دولة التنظيم المعاصـــر بالمفهوم الجديد للســـيادة، قد باتت عضـــوا في المجتمع الدولي تتحرك ضـــمن حدود القانون وتلتزم بأوامره وتتعرض مثلما يتعرض الأفراد للزجر والتنبيه والعقوبات الأخرى عند الإخلال بالالتزامات الدولية.

بيد أن أحداً لم يتصور قط أن يأتي يوم يصدر فيه هذا الزجر والتنبيه عن دولة من الدول، يفترض نظريا أنها متساوية قانونا مع الدولة التي قد يوجه إليها هذا الزجر والتنبيه أو العقاب.

وهذا تماما هو ما أقدمت وتقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، ضـــاربة عرض الحائط بمبدأ الســـيادة الوطنية، وبالمســـاواة في الســـيادة بين الدول وعدم جواز التدخل في الشـؤون الداخلية للدول ولاشـك أن انتهاء الحرب الباردة نتيجة لانهيار الاتحاد السـوفيتي السـابق وبوادر الخلاف بين الولايات الأمريكية وأوربا. قد أدى إلى محاولات أمريكية متواترة لتجاوز مبدأ السيادة في عدد لا يحصى من الحالات واقترن ذلك بمحاولات تقنين هذا التجاوز.

ويمكن لنا في هذا الســـياق رصـــد الجهود الأمريكية لتعزيز مبدأ التدخل الإنســـاني واتخاذ حقوق الإنســـان كذريعة للتدخل في الشـــؤون الداخلية للدول الأخرى باعتبارهما محورين رئيســـيين للعمل على تفويض ما تبقى من مبدأ الســـيادة الوطنية، وذلك على الأقل بالنســـبة لشـــريحة لا يســـتهان بها من دول العالم الثالث، ويحدث هذا التدخل والتجاوز إما من خلال قرارات تصـــدرها الولايات الأمريكية المتحدة عن طريق مجلس الأمن، أو عن طريق الفصـــل المباشـــر من جانب الولايات المتحدة بل والتهديد العلني والمباشـــر لهذه الدول والمواقف الأمريكية الأخيرة من سوريا وإيران وكوريا الشمالية في غنى عن أي تعليق[72]

ومن الأمثلة على التعســـف فى اســـتعمال القوة ما فعله الرئيس الأمريكي بوش، عندما طلب من رؤســـاء بعض الدول أو الحكومات ترك مناصـــبهم، أو عندما يدعو المســـئولون الأمريكيون إلى الأخذ بالنظم الديمقراطية في بعض الدول، هنا وهناك دون حل ودون أن ترتفع صـــيحات الإدانة قوية بالاعتراض على

(72) بعد مقتل رفيق الحريري بدأت الولايات المتحدة تحشـــر أنفها في الشـــؤون الداخلية للبنان، وكأنها جزء من عائلة الحريري وذلك من أجل فرض أجندتها الخاصة، في كل من لبنان وسوريا متعاونة في هذا الخصوص مع المعارضين للوجود السوري في لبنان.

هذا التدخل السافر في أخص الشؤون الداخلية، فإن علينا أن نتساءل عما بقي حقا من مبدأ السيادة الوطنية في ظل الهيمنة الأمريكية[73] .

إن الأمر يبدو على أكبر درجات الخطورة، عندما يتعلق بإرساء السوابق الدولية التي يمكن تكرارها في العمل الدولي، بما قد يمهد السبيل لإرساء قواعد عرفية جديدة قد تنسخ القواعد القانونية المستقرة.

إن المجتمع الدولي الذي اعتاد أن ينصـــت اليوم لخطاب التهديد والوعيد الأمريكي الموجه إلى دول يعينها إذ لم تتمثل لأمور معينة، قد يعتاد مثل هذا الخطاب وقد ينظر إليه بعد حين طال أم قصـــر. على أنه أمر طبيعي معتاد ولا يجد حرجاً في تقبله كقاعدة من قواعد القانون.

وهنا تكمن الخطورة ويكمن التركيز الأمريكي على هذه الثغرة التي يحاول من خلالها أن يخترق ما بقي من السيادة الوطنية على اعتبار أن السيطرة الأمريكية على مقدرات العالم الراهن وإمساكها بزمام الأمور يفترض بالضرورة إضعاف مبدأ السيادة الوطنية إلى أبعد مدى بحيث لا يكون هذا المبدأ أمام انسياب قانون أمريكي جديد، يختلف في أسسه ومخالفته للقانون الذي وضعه المجتمع الدولي والعمل بموجبه والانصياع لأحكامه.

هذا القانون لا يتوقف طويلا أمام مبادئ الســـيادة الوطنية لا يلقى بالا للمســـاواة بين الدول، أو لوجوب الامتناع عن التدخل في الشـؤون الداخلية، ولكنه يكثر الحديث عن حقوق الإنســان وعن الدول التي لا تلتزم بتطبيق أحكام ومعايير حقوق الإنسان حسب التعريف الأمريكي ووجوب إنزال العقاب بها[74] .

2- الحرب على العراق كجريمة دولية وتكريس فعلي لواقع القوة في العلاقات الدولية :

---

(73)صـــلاح الدين عامر ، "القانون الدولي في عالم مضـــطرب"، مجلة الســـياســـة الدولية، ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراســـات السياسية والإستراتيجية ، العدد 153 يوليو 2003، ص ، 85.

(74)المرجع السابق ، ص ، 86.

لقد أطلقت عملية العدوان الأمريكي على العراق رصـــاصـــة الرحمة على منظومة الأمم المتحدة والتي بدأت احتضـــارها منذ عاصـــفة الصـــحراء، والتي ترجحت ميزان قوى دولية جديدة أفرزته نهاية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي المندثر وأيلولة النظام الدولي إلى قطب واحد ووحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد بدأت الأمم المتحدة تتلمس هذه الحقيقة في مطلع التســـعينات من القرن الماضـــي وابتدأت تتلاءم مع الكثير من القضايا التي عرضت على مجلس الأمن.

لكن الولايات المتحدة ســـرعان ما انتقلت من طور اســـتدراج الأمم المتحدة للبصـــم على قراراتها إلى طور تجاوز الأمم المتحدة ذاتها في تلك الحروب التي خاضـــتها الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الأطلســـي بعيدا عن أي إجازة قانونية دولية من الأمم المتحدة بالإضـــافة إلى حرب تدمير العراق الذي تعيش فيه اليوم[75] .

حيث عكســـت هذه الحرب أكثر من غيرها التطبيق الفعلي لعدم الاهتمام بالأمم المتحدة، عندما شـــنتها الولايات المتحدة على الرغم من فشـلها في الحصـول على قرار مجلس الأمن بهذا الصـدد، مسـتهدفة بذلك الشـــرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي، مما وضـــع الأمم المتحدة أمام تحد خطير يمس اختصـــاصـــاتها ودورها بل ويرهن مصيرها ومستقبلها[76] .

3- تهميش مجلس الأمن في الحرب على العراق :

تعيش الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة كما سـبقت الإشـارة تهديدا عاصـفا بما يشـبه انقلابا عميقا في المركز والـدور ومجـال التـدخـل، ومن المؤكـد أن جوهر هـذه الأزمـة التي تعـاني منهـا الأمم المتحـدة ومن خلالها القانون الدولي والشـرعية الحربية يكمن بالأسـاس في طبيعة العلاقات التي شـرعت الولايات المتحدة في تشـكيلها غداة انفرادها بقيادة العالم دون منافس، أو رادع مما يؤشـر لبداية تاريخ جديد للإنسـانية إحدى

---

(75)عبد الإله بلقزيز ، "ندوة الحرب على العراق طبيعتها وتداعياتها المستقبلية"، مجلة نوافذ، عدد 21/20 سنة 2003، ص ، 20.

(76)أنظر ندوة السيناريوهات والتطورات الدراماتيكية لسير العمليات العسكرية ضد العراق، مجلة دراسات شرق أوسطية رقم 23 سنة 2003، ص ، 102.

مقوماته سيادة قانون الأقوى واستبعاد القانون الدولي التقليدي، وفرض الهيمنة المطلقة على الأسرة الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن بزغت كدولة ذات نزعة إمبراطورية تتجه نحو تحويل مجلس الأمن الأداة التنفيذية للأمم المتحدة إلى هيئة أشبه بحكومة ديكتاتورية غير مسئولة وغير شرعية أيضا معرضة لإصدار قرارات غير دستورية دون أن يكون في مقدور أي جهاز آخر أن يحرك أي نوع من أنواع الرقابة السياسية أو القضائية اتجاهه واتجاه الأعمال التي تمارس، سواء تحت غطائه أو بدونه والتي يكون سببها الرئيس مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى رسم سياسة تهدف في آخر المطاف إلى تهميش وإضعاف دور الأمم المتحدة، إن هي لم تساير توجهاتها التوسعية الإمبراطورية.

وقد تجلت معالم هذه السياسة في الحرب الأخيرة المعلنة على العراق بعد أن شنتها دون موافقة مجلس الأمن وفرضت احتلالا غير مبرر على دولة ذات سيادة وعضو بهيئة الأمم المتحدة، مما جعل دور مجلس الأمن يبدو باهتا ومتحاورا لم يتعد وظيفة تزكية وتوجهات القوى الكبرى كما كان عليه الحال إبان مرحلة الثنائية القطبية التي عان فيها المجلس، وهي مرحلة من الشلل في حركته وقدرته على التدخل بفاعلية لحل الأزمات الدولية، وهي مرحلة رأى بعض الباحثين أن انتهائها سيؤدي إلى تفعيل دور المجلس على عكس ما هو عليه اليوم خاصة أن غياب الفيتو السوفييتي سوف يعطى مجلس الأمن القدرة على التدخل في النزاعات الدولية، واتخاذ القرارات الفاعلة بشأنها، وأنه سيكون قادرا على تنفيذ هذه القرارات، مدللا على ذلك بدوره في حرب الخليج الثانية.

لكن خبرة التسعينات أثبتت انحسار هذه الآمال فبعد أن كان المجلس خاضعا محكوما بالفيتو السوفييتي والأمريكي، فإنه خضع للقوة الأمريكية المنفردة، وغلبت عليه سمة الازدواجية بحيث أنه كان فاعلا فقط في النزاعات التي لا تتعارض مع المصالح الأمريكية.

أما في العديد من النزاعات التي تتعارض مع المصالح الأمريكية، فلم يقم بالدور الفاعل اتجاهها. وخاصة اتجاه النزاع العربي الإسرائيلي، حيث استخدمت أمريكا حق الفيتو اتجاه العديد من القرارات التي تدين العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين أو الشوكة التي قسمت ظهر البعير. فقد كان العدوان الأخير على العراق والذي كرس النظام الدولي أحادي القطبية، وأكد بأن لا معارضة دولية حقيقية تشكل تحديا للقوة الأمريكية، فالمعارضة الدولية التي تجسدت في موقف بعض الدول الكبرى فرنسا روسيا ألمانيا لم تتجاوز

كونها معارضة سياسية ارتبطت بمصالح هذه الدول، ومدى تأثير هذه الحرب،ما من شأنه أن يزيد من فعالية مجلس الأمن لأنه سوف يكون قادرا على التدخل في النزاعات الدولية واتخاذ القرارات بشأنها، وقادرا على تنفيذها.

لكن هذه الفعالية تتسم بغياب العدالة في كثير من النزاعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها أو ترتبط معها بمصالح[77] .

نلخص من كل ذلك إلى أن الأزمات الخطيرة التي مرت بها الأمم المتحدة تكاد كل مرة أن تعصف بمصداقيتها، وبدورها في حفظ التماسك الدولي والسلام العالمي تعرض التفكير من قبل متخذي القرار الدولي في إعادة النظر في هذه الهيئة وجهازها التنفيذي مجلس الأمن.

فطبيعة تشكيل المجلس حسب البعض تعكس الصبغة التي اصطبغت بها العلاقات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية، والتي قسمت العالم إلى دول منتصرة وأخرى منهزمة، فترجم شكل هيئة دائرة الأقوياء بالمجلس، هذه الحقيقة التي تعززت بانشطار الدول إلى معسكرين معسكر اشتراكي ومعسكر رأسمالي.

ومع تغيير الظروف الدولية بات إصلاح مجلس الأمن ليقوم بدوره في حفظ الأمن الجماعي مطلبا ملحا، وذلك من خلال مراجعة حق النقض الذي تنفرد به الدول الدائمة العضوية والذي يعد عقبة حقيقية أمام عمل المجلس وفتح المجال لدول أخرى كاليابان وألمانيا لتعطى دوراً أكبر في المنظومة الدولية وبعض دول العالم النامي التي حققت نموا مهما في العقود الأخيرة.

ومن جهة أخرى، وعلى مستوى السلطة القرارية لمجلس الأمن تقتضي تحولات المشهد السياسي الدولي إعطاء فعالية أكبر لقرارات المجلس بإسباغ الديمقراطية عليها وإيجاد آليات لتفعيلها بدل تركها رهينة مصالح الدول الكبرى التي تكيل بمكاييل متعددة إزاء القرارات الأممية حسب التوجهات الإيديولوجية والمصالح المتضاربة في عالم أصبحت فيه القوة العنصر المتحكم في العلاقات الدولية.

---

(77)أحمد سيد أحمد ، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدولي"، مجلة السياسة الدولية،القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 153 يوليو 2003، ص ، 129.

إن مثل هذه الحلول من شـأن تطبيقها أن يسـاهم في عودة الأمن العالمي إلى نصـابه لكنها فيما يبدو حلولا أقرب إلى الخيال منها للواقع. فلا لدول الخمس الكبار سـتتخلى عن امتيازاتها التي يحققها الفيتو بسـهولة ولا القطب الأكبر الولايات المتحدة سـيقبل بإسـباغ الديمقراطية على قرارات مجلس الأمن خاصـة وأنه محكوم الآن أكثر من أي وقت مضـى بمنطلقات المصـلحة الخاصـة والأنانية وفكرة التوسـع الإمبراطوري.فالقاعدة الثابتة في عمل الأمم المتحدة هي "إذا أردت اسـتطعت" بمعنى أن الإرادة تسـبق القدر[78] ، أي أن إصـلاح الأمم المتحدة بخاصـة محكوم بتوجه إرادة الطرف الأقوى نحو هذا الإصـلاح لكن المؤكد أن هذه الإرادة لا توجد إلى حد الآن.

4- الاستخدام المفرط للقوة العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان :

لقد عرفت الحرب على العراق مظهراً من مظاهر الاسـتعمال المفرط للقوة العسـكرية وعدم مراعاتها للأوضـاع الأمنية والإنسـانية للشـعب العراقي. فقد أرادت القوات الأمريكية في هذه الحرب إثبات نظرية الصـدمة والرعب التي هيمنت على تفكير سـلاح الجو الأمريكي منذ عقود، تقوم هذه النظرية على توجيه ضربات قوية للخصم منذ البداية بهدف القضاء على أنظمة القيادة والسيطرة لديه، وتدمير الدفاعات الجوية وإيقاع أكبر قدر من الخسـائر لشـل حركته والقضـاء عليه من الضـربة الأولى وبالفعل قامت القوات الأمريكية في اليوم الأول للحرب بإسـقاط أكثر من 1300 قنبلة وقديفة صـاروخية على بغداد ومدن عراقية أخرى، اشتملت الضربات أيضا 320 صاروخاً من طراز توماهوك[79]

وبالرغم من صـعوبة تواجد المنظمات المهتمة بحقوق الإنسـان بسـبب الأوضـاع الأمنية السـيئة أثناء وبعد الحرب على العراق إلا أنه كانت هناك بعض الزيارات التي قامت بها هذه المنظمات، حيث عبر تقرير صـادر عن منظمة العفو الدولية في 18 أبريل 2003 عن قلق المنظمة العميق إزاء تزايد عدد الإصـابات

---

(78)سعيد اللاوندي ، "أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة"، الطبعة الأولى 2003، ص ، 135.

(79)ويسـلي كلارك ، "الانتصـار في الحروب الحديثة العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، 2004، ص ، 45.

في صـــفوف المدنيين في العراق نتيجة اســـتخدام القوات الأمريكية للقنابل العنقودية في المناطق ذات الكثافة السكانية[80] .

هذا ما أكدته منظمة هيومن رايتش روتش التي قالت في تقرير لها إن القيادة الوســـطى للجيش الأمريكي اســـتخدمت 10782 من القذائف العنقودية التي قد تحتوي على 1,8 مليون قنبلة على الأقل كما اســـتخدمت القوات البريطانية 70 قذيفة عنقودية أطلقت من الجو و2100 أطلقت من الأرض وتحتوي على 113190 قنبلة، ورغم أن شـــن الهجمات بالذخائر العنقودية محفوف بأخطار بالغة من المناطق الآهلة بالســـكان، فقد عمدت القوات البرية الأمريكية والبريطانية إلى اســـتخدام هذه الأســـلحة مرارا في هجمات على المواقع العراقية في الأحياء السكنية.

في تقرير آخر، عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشـــأن بيان صـــادر من بول بريمر رئيس الإدارة المؤقتة في العراق 27 يونيو 2003 قال فيه "بأن اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 من المعيار الوحيد دو العلة المعمول به في ســـياق ممارســـات الاحتجاز من جانب قوات التحالف، وإن هذه الاتفاقية تتقدم على ســـواها من اتفاقيات حقوق الإنســـان شـــددت المنظمة على أنه يجب الالتزام أيضـــا بأحكام معاهدات حقوق الإنســـان الأخرى التي يعتبر العراق طرفا فيها، وليس حوادث تم خلالها إطلاق النار على متظاهرين، مدنيين عراقيين على أيدي جنود أمريكيين مما تســـبب في مقتل عدد من هؤلاء المتظاهرين كما أشـــارت المنظمة إلى أنها تلقت عددا من التقارير حول وقوع حوادث تعذيب أو ســـوء معاملة للمعتقلين العراقيين على أيدي القوات الأمريكية مثل الحرمان من النوم ووضـــع القناع على الرأس والوجه لفترات طويلة وتعريض المعتقل لأضـــواء ســـاطعة بالإضـــافة إلى وقوع حالات وفاة في الحجز تنتج معظمها عن حوادث إطلاق نار على أيدي قوات التحالف أو بسبب سوء المعاملة " [81] .

---

(80)هاشم محمد السعيدي ، "المفهوم الأمريكي للقوة الناعمة من خلال الحرب على العراق"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط سنة 2004، ص 36.

(81) وثيقة ، العراق مذكر حول بواعث القلق المتعلقة بالقانون والنظام، منظمة العفو الدولية رقم الوثيقة 2003/157/14، بتاريخ 23 يونيو 2003،www.amnesty.arabic.org.

ومن بين مظاهر انتهاكات حقوق الإنســـان في العراق أيضـــا الغطرســـة والتعالي التي يتعامل بها الجندي الأمريكي مع المواطن العراقي، مثـل وضـــع الجنود أرجلهم على رؤوس العراقيين، وتفتيش المجنــدين الذكور لمواطنات عراقيات ولمس أجسادهن بطريقة مهينة.

المطلب الثاني :

الواقع الإقليمي لاستعمال حق القوة .

إن التغيرات الإقليمية هي تصـــرف أو مجموعة من التصـــرفات أو الأفعال تتخذها دولة أو أكثر حيال دولة أو أكثر أو حيال شــعب أو أكثر من شــأنها انتهاك قاعدة دولية آمرة أو ملزمة تنظم مركزا قانونيا أو تنشــئ حقا دوليا معترفا به.

وتتعدى صــور التغيرات الإقليمية غير المشــروعة فقد تأخذ شــكل حرمان شــعب من الشــعوب من ممارســة حقوقه المشـــروعة المقررة لـه وفق المواثيق والإعلانات الدولية كحقه في تقرير المصـــير أو منعه من ممارســة حقه في أن يعيش في مجتمعه دون تمييز أو تفرقة بســبب لونه أو جنســيته أو معتقده، على أن أهم صـــورة من صـــور التغيرات الإقليمية غير المشـــروعة هي ســـعي دولة ما نحو تحقيق مكاســـب إقليمية أو ترابية عن طريق احتلال أراضــي الغير أو الاســتيلاء عليها باســتخدام القوة العســكرية. وبذلك أصــبحت القوة العسكرية تستخدم بهدف الاستعمار الفقرة الأولى، ثم تستعمل بهدف التحرير الفقرة الثانية.

أولاً: استعمال القوة بهدف الاستعمار:

من قديم الزمان كانت الأوطان العربية هدفاً ومطامع للاســتعمار . فقد اســتعمال الغرب أســاليب كثيرة في سقوط الأوطان. ولكن مع العصور الحديثة تقدمت الأساليب في مواجهة الشعوب ، من خلال استخدام القوة وتقدم العلوم العسكرية . رغم الحجج الواهية التي يستعملها الاستعمار .

1- الاحتلال الحربي للعراق :

بدأت الحرب الأمريكية على العراق عارية من أي غطاء شــرعي مقبول. خصـــوصـــا بعد ســقوط المبررات التي ســـاقتها الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة على وجه الخصـــوص بنزع أســـلحة الدمار الشـــامل العراقية، الأمر الذي ضـــاعف من المعارضـــة الدولية للحرب وصـــار الحديث يتركز أكثر على الأهداف الحقيقية للحرب والقوى التي تقف وراء تأجج نارها، وعلى الرغم من اتســـام هذه الحرب بعدم المشـــروعية، كونها تقررت ونفذت خارج ســـلطة الأمم المتحدة وتحديد مجلس الأمن، فقد ســـعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية لحشــد الدعم العســكري الدولي، قصــد إظهار الطابع الجماعي للفعل غير المفوض من

مجلس الأمن، وقد نجحت الولايات المتحدة عقب احتلال العراق في الحصـــول على هذا الدعم من دول أوروبية وغير أوروبية ســـاهمت بقوات أرســـلتها إلى العراق تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كان المجهود الحربي قبل احتلال العراق ينحصر في قوات الولايات المتحدة تساعدها قوات من إنجلترا.

غير أنه وبالنظر لنجاح المقاومة العراقية التي أربكت المخططين العســـكريين الأمريكيين، وحجم الخســـائر التي لحقت بقوات الولايات المتحدة في العراق والمتطلبات والاحتياجات الأمنية والاقتصـــادية والســـياســـية التي يصـــعب النهوض بها من قبل دولة واحدة عادت الولايات المتحدة من جديد تطلب الدعم الدولي ولما كانت أغلب دول العالم قد ربطت مشـــاركتها في القوات الدولية العاملة في العراق بضـــرورة تفويض هذا العمل من مجلس الأمن، فقد اتجهت الجهود الأمريكية والدولية المشـــاركة في الحرب للضـــغط على الدول خصـــوصـــا منها الدول الدائمة العضـــوية في مجلس الأمن أو تلك الدول المؤثرة والتي أعلنت جهارا معارضـتها للتدخل العسـكري ضـد العراق دون إذن مسـبق من مجلس الأمن ألمانيا وذلك كله بقصـد تحرير مشـــاريع قرارات تضـــفي المشـــروعية أو تعطي نوعين من الدعم العســـكري أو المالي للمجهود الحربي الأمريكي في العراق[82] .

2- الذرائع المستخدمة لتبرير الحرب على العراق :

الحرب على العراق جاءت تتويجا للسـياسـة العدائية الأمريكية التي بدأها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وتابعها الرئيس كلينتون خلال فترة الرئاسة وقد بررت الولايات المتحدة حربها على العراق بأربعة مبررات :

المبرر الأول : هو منع العراق من امتلاك وتطوير أسـلحة الدمار الشـامل من نووية وكيمانية وجرثومية لما في ذلك من تهديد لأمن العالم ولأمن الولايات المتحدة الأمريكية سـواء كان هذا التهديد بواسـطة العراق لكي تستخدم ضد الولايات المتحدة أو ضد حلفائها.

---

(82) عبد السلام محمد اسماعيل عون ، "التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، سنة 2003-2004، ص ، 412-413.

المبرر الثاني : هو الحيلولة دون أن يصبح العراق مركزا جديد الإيواء المنظمات والعناصر الإرهابية، ولذلك حاولت الولايات المتحدة دون جدوى إثبات وجود علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة.

المبرر الثالث : هو الإطاحة بالرئيس صدام حسين لأن الولايات المتحدة على حد تعبير بوش لا يمكنها أن تسمح لأسوأ القادة في العالم بابتزاز الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها بأسلوب الأسلحة في العالم وباسم الدفاع عن الحرية أعطت لنفسها الحق في الإطاحة بحكومة الرئيس صدام حسين وتعويضها بحكومة ديمقراطية تلتزم بقرار الشرعية الدولية وتحسن معاملة شعبها وجيرانها[83] .

المبرر الرابع: يعنى أن مشاريع دمقرطة المجتمعات والدول الإسلامية تتعدى مرحلة الضغوط السياسية والدبلوماسية لتصل إلى مرحلة شن حروب التدخل ولذلك فإن مشاريع الدمقرطة العشرية وفقا للشروط الأمريكية والغربية هي مولد آخر من مولدات الانقسام الإيديولوجي الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة،ولقد قسم البعض الذرائع لتبرير الحرب على العراق إلى ذرائع قانونية وسياسية.

أ-الذرائع القانونية لتبرير الحرب على العراق

الذرائع القانونية هي ثلاث ذرائع : اثنتان استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة بوش الأب إلى الابن، أولهما الادعاء بحالة الدفاع الشرعي في استخدام القوة العسكرية ضد العراق منذ 1991 وإلى الآن. وثانيهما هو الادعاء العمل باسم المجتمع الدولي من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرارات ومنها قرار 678 عام 1990 وقرار 687 عام 1991 و1441 وعام 2002 ولاسيما ما يتعلق بنزع الأسلحة العراقية "أسلحة الدمار الشامل".

أما الذريعة الثالثة فهي مرتبطة بمنطق الحرب على الإرهاب وتكمن في اعتبار الحرب على العراق جزءا في الحرب على الإرهاب والهدف من هذه الحرب هو منع النظام العراقي من تسريب أسلحة إلى الإرهابيين والحيلولة دون أن يصبح العراق كأفغانستان على عهد الطالبان. وهذا ما يفسر المحاولات المتكررة الأمريكية والبريطانية لإثبات وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة.

ب- الذرائع السياسية لتبرير الحرب على العراق .

---

(83)عبد الواحد الناصر ، "العلاقات الدولية الراهنة"، مطبعة النجاح الرباط، 2003، ص ، 152 .

هذه الذرائع القانونية هي مجرد غطاء أو ستار لأن حرب الخليج الثالثة لها ذرائع سياسية تتناقض مع الذرائع القانونية لهذه الحرب، هذه الذرائع السياسية لحرب الخليج الثالثة تشمل :

تحرير العراق من الحكم الديكتاتوري الدموي لصدام حسين.

دمقرطة العراق عن طريق إقامة حكومة ديمقراطية بديلة.

استخدام الموارد البترولية العراقية في إعادة إعمار العراق ورفاهية الشعب العراقي.

القضاء على التهديد العسكري الذي يمثله النظام العراقي بالنسبة لجيرانه وبالنسبة للأمن القومي الأمريكي الذي يمثله مجموع المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة بما في ذلك أمن إسرائيل بيد أن هذه الذرائع السياسية تكشف زيف الذرائع القانونية المدعى بها وتكشف من جهة أخرى عن الأسباب الحقيقية لحرب الخليج الثالثة[84] .

ج-ضعف مصداقية مبررات الحرب على العراق .

قدم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تقريرا إلى مجلس الأمن في سبتمبر 2002 ذكر في التقرير سبعة مبررات تستند عليها الإدارة الأمريكية لشن حربها على العراق وهي عدم احترام بغداد لستة عشر قراراً صادراً عن الأمم المتحدة وأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وهو مسؤول عن انتهاكات لحقوق الإنسان من تعذيب واغتصاب وإعدامات فورية، وله ارتباط بالإرهاب ويحتجز لديه أسرى حرب من ضمنهم طيار أمريكي، وأنه لازال يحتفظ بثروات نهبها عند اجتياحه للكويت.

والولايات المتحدة استندت على ثلاثة مبررات أساسية وذلك من أجل الوقوف على مصداقيتها وصحتها بعد انتهاء الحرب على العراق.

امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل :

(84)سناء الأنباري ،"الحرب الوقائية في منظور القانون الدولي –العراق كنموذج-"، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، 2005-2006، ص ، 57.

من أكثر المبررات التي ركزت عليها الإدارة الأمريكية امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، هذا ما أكده " **بوولفووتيز**" نائب وزير الدفاع الأمريكي عندما قال "لقد تفاهمنا على نقطة واحدة هي أسلحة الدمار الشامل، ذلك لأنها تشكل الحجة الوحيدة التي يمكن أن يتوافق عليها الجميع"[85] وبالفعل فقد طرح رئيس الولايات المتحدة هذه الحجة وفي أكثر من مناسبة، ففي اجتماع مع أعضاء الكونجرس في 26 سبتمبر 2002 قال الرئيس الأمريكي "إن الخطر على بلدنا فادح الخطر يتعاظم فنظام الحكم في العراق يملك أسلحة بيولوجية وكيميائية ويسعى إلى امتلاك قنبلة نووية وبما لديه من مواد انشطارية يستطيع أن يصنع واحدة في غضون عام واحد".

وفي خطابه عن حالة الاتحاد في 28 يناير 2003 قال أيضا : "فقد علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين سعى مؤخرا للحصول على كميات ضخمة من اليورانيوم وفي 5 فبراير قال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي بأن تقديرنا المتحفظ هو أن العراق يملك اليوم مخزونا بين 100 و500 طن من الأسلحة الكيميائية[86] .

بالرغم من كل هذه التأكيدات وبعد عام من نهاية الحرب الأمريكية على العراق لم تستطع الولايات المتحدة تأكيد هذه الحجة، كما عجز الفريق الأمريكي الذي كلف بمهمة التفتيش عن الأسلحة المحظورة بعد احتلال العراق من العثور على أي منها. بل الأكثر من ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حليفتها بريطانيا بتلفيق بعض الأدلة عندما قالت بأن العراق سعى إلى شراء خمسمائة طن من أوكسيد اليورانيوم من النيجر يستخدم في صناعة الأسلحة الذرية، وفي مارس 2003 أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن الوثائق التي قدمت بهذا الخصوص تشتمل على تلفيقات لا أساس لها من الصحة[87] .

---

(85)رامونة إنياسيو ، "الحرب مستمرة"، مجلة لوموند ديبلوماتيك، مارس 2003، www.mondiploar.com.

(86)وثيقة بيان السناتور الأمريكي روبرت سي بيرد أمام مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء 24 يونيو 2003، مجلة المستقبل العربي، عدد 274-8-2003، ص ، 106.

(87)ألان غريش حرب التحرير ، جرائم حرب وأكاذيب لوموند دبلوماتيك، مايو 2003،www.mondiploar.com .

علاقة النظام العراقي بالإرهاب وتنظيم القاعدة :

سعت الإدارة الأمريكية إلى الربط بين أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحكومة العراقية، واتهمتها بدعم الإرهاب وعلاقتها بتنظيم القاعدة يؤكد على ذلك ما كان يدور في الاجتماعات التي عقدتها الإدارة الأمريكية بعد الأحداث وتصريحات كبار المسؤولين فيها في 15 سبتمبر 2001 دعي مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى اجتماع قدمت فيه عدة مداخلات كان من ضمنها مداخلة لنائب الرئيس الأمريكي "**ديك تشيني**" قال فيها "إنني أريد أن أركز أكثر على قضية الدول التي ترعى الإرهاب وأريد أن ألفت النظر إلى التركيز على دول لها كيان واضح أسهل من التركيز على جماعات ليس لها ملامح الدول التي ترعى الإرهاب متجسدة والجماعات الإرهابية مجرد أشباح وأظن أننا سوف ننجح أكثر في العمل ضد جسد ولا ننجح بالقدر الكافي ضد أشباح"، في نفس اليوم دعا الرئيس أركان إدارته إلى اجتماع غير رسمي خاطب فيه بوش الحضور قائلا : الشعب الأمريكي يريد عملا كبيرا مهولا فرقعة عظيمة لا أريد معركة واحدة، ولكن أريد حربا ممتدة يشعر بها الشعب الأمريكي، ويتأكد أننا نواصل الدفاع عنه حتى أقاصي الأرض ضمن الردود التي جاءت على كلام الرئيس قال بولار لفويتز نائب وزير الدفاع "إن ما يطلبه الرئيس يمكن أن يتحقق في حالة واحدة، هي حالة أن نوجه ضربتنا إلى الدول الراعية للإرهاب أو الدول الإرهابية والعراق أول القائمة بوجود صدام حسين على رأسه، في مقابلة جمعت بين كارل روفي كبير مستشاري الرئيس للشؤون الداخلية مع وزير الدفاع رامسفيلد للحديث معه عن سر الفتور الذي يسيطر على الحرب الأمريكية ضد أفغانستان لابد أن نوجه ضربتنا بعد الآن إلى الدول الراعية للإرهاب، الدول الإرهابية العراق أولها، صدام حسين ليس له صديق في العالم يدافع عنه حتى في روسيا وفي الصين وهو رجل يصعب على أحد أن يقول فيه كلمة طيبة في حقه[88] .

يتضح مما سبق أن هناك نية مبيتة لدى بعض أعضاء الإدارة الأمريكية على مهاجمة العراق من خلال ربطة بالإرهاب، وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة مناسبة لتحقيق ذلك، لذا بدأ الحديث في العلن عن علاقة النظام العراقي بالإرهاب وبتنظيم القاعدة بالتحديد. جاء ذلك واضحا في الخطاب الذي

---

(88)محمد حسنين هيكل ، "قراءة في أوراق إدارة بوش وعقلها"، مجلة الكتب وجهات نظر، العدد 53 يوليو 2003، ص ، 4.

ألقاه الرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد 28 يناير 2003 عندما قال "تخيلوا مختطفي الطائرات التسعة عشر أولئك ومعهم أسلحة أخرى وخطط أخرى هذه المرة وقد سلحهم صدام حسين لن يحتاج الأمر إلا لتسلل قارورة واحدة، علبة معدنية واحدة قفص واحد إلى داخل هذا البلد ليجلب علينا يوم دعر لم نعرف مثيلا له"، وكان الرئيس الأمريكي قد أعلن قبل ذلك أمام مجلس الشيوخ "إننا نعرف أن العراق وشبكة القاعدة الإرهابية يتشاركان في عدو واحد الولايات المتحدة الأمريكية ونحن نعرف أن العراق والقاعدة تربطهما صلات على مستوى عال ترجع إلى عقد مضى"[89]

كما روجت الإدارة الأمريكية بأن محمد عطا الذي يعتقد بأنه الرأس المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر وقائد طائرة البوينغ التي ارتطمت بالبرج الشمالي من مركز التجارة العالمي اجتمع مع أحمد خليل العاني، القنصل السابق في السفارة العراقية في براغ في يونيو 2000، وقد طرد العاني بعد ذلك من الجمهورية التشيكية بتهمة التجسس، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك دليلا على علاقة العراق بالقاعدة[90] .

إن من يقف وراء هذه الحجة قد نسى بأن النظام العراقي بقيادة صدام وتنظيم القاعدة بزعامة أسامة ابن لادن يمكن أن يتفقا على عدو مشترك ولكنهما من الصعب أن يتعاونا معا، حيث أن الحزب الحاكم في العراق حزب بعثي دو توجه علماني، مناهض لتنظيم القاعدة الذي يعترف بمعاداته للأنظمة العلمانية[91] .

كما أن حجة محمد عطا لم تصمد طويلا حيث أكد الرئيس فكلاف هافيل في تقرير سلمه إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش بأنه لم يحدث أي اتصال بين محمد عطا وبين عملاء المخابرات العراقية والأكثر من ذلك فمروره في براغ أمر مشكوك فيه كليا[92] . لذا اضطرت الإدارة الأمريكية إلى التراجع عن هذه

---

(89)وثيقة بيان السناتور الأمريكي روبرت سي، مجلة المستقبل العربي، العدد 294، مرجع سابق، ص،110.

(90)جيف سيمونز ،"استهداف العراق ، العقوبات والغازات في السياسة الأمريكية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2003، ص ، 52.

(91)ميشيل راتز وجيني غرين وبربارة أولشانكسكي، ضد الحرب في العراق، ترجمة ابراهيم الشهابي، دمشق دار الفكر 2003، ص ، 22.

(92)أريك لوران ، حرب أل بوش، ترجمة سلمان حرقوش، بيروت دار الكبال للطباعة والنشر 2003، ص ، 121.

الحجة وقال الرئيس الأمريكي في سبتمبر 2003 بأن الولايات المتحدة ليست لديها براهين على مشاركة صدام في هجمات 11 سبتمبر 2.

انتهاك النظام العراقي لحقوق الإنسان :

الحجة الثالثة التي روجتها واشنطن لتبرير حربها على العراق هي انتهاك النظام العراقي لحقوق الإنسان وبأنه نظام دكتاتوري يمثل تهديدا لجيرانه وكارثة لشعبه[93] .

هذه الحجة تعتبر من الحجج التي يسهل طرحها ويصعب تحديدها أو الحكم عليها، ولنفترض بأن النظام العراقي السابق كان بالفعل نظاما دكتاتوريا وقام بانتهاكات لحقوق الإنسان هل يمكن اعتبار الحرب هي طوق النجاة لحقوق الإنسان ؟ أليس الحرب هي التهديد الأكبر لهذه الحقوق، وأن معظم جرائم إبادة الجنس البشري والتطهير العرقي في القرن العشرين قد جرت أثناء الحروب أو بعدها مباشرة وذلك بسبب الفوضى والخراب وتفجر الأحقاد والسرية المصاحبة للحرب[94]

ثم ماذا عن الأنظمة الأخرى الحليفة لواشنطن لما قررت الولايات المتحدة معاقبة العراق بالتحديد على انتهاكاته لحقوق الإنسان بينما تدعم إسرائيل في الوقت الذي تنتهك فيه إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الفلسطيني[95]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كيف تريد الولايات المتحدة من العالم أن يصدق أنها ذهبت للعراق لتحرير الشعب العراقي من حاكم مستبد حسبما تدعى، بينما تسارع في تطبيع علاقاتها مع ليبيا بمجرد أن وافق الرئيس الليبي معمر القذافي على فتح المنشآت العسكرية الليبية لفرق التفتيش الدولية ألم تكن الولايات المتحدة تصف النظام الليبي بأنه نظام مستبد ولا يحترم حقوق الإنسان ويدعم الإرهاب الدولي

---

(93)أحمد سيد أحمد ،الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام لدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 153، يوليو 2003، ص ، 124.

(94) روبرت جاكسون ، "ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول"، ترجمة فاضل جكتر، الرياض مكتبة العبيكان 2003، ص ، 528.

(95)إرينا سيو رامونة . الحرب مستمرة، مرجع سابق، www.mondiploar.com

هل تغير كل شـــيء وأصـــبح الرئيس الليبي بمجرد اســـتجابته للضـــغوط الأمريكية رجلا ديمقراطيا يحترم حقوق الإنسان وليس له علاقة بالإرهاب.

الحرب على العراق انتهاك للشرعية الدولية :

لم تكن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق مجرد قرار منفرد لدولتين لغزو دولة أخري عضـــو في الأمم المتحدة فحســـب ، بل هو قرار بانتهاك الشـــرعية الدولية ، والتي تعتبر أن مبدأ ســـيادة الدولة والحفاظ على أراضـــيها ، واحترام أراضـــيها هو من أهم المباديء التي كفلها القانون الدولي ، فالغزو الأمريكي للعراق لم يتم تحت مظلة الأمم المتحدة ، على الرغم من إصرار الولايات المتحدة أن تحصل على مشروعية هذا الفعل ،إلا أن عدم اقتناع الدول الدائمة العضـــوية في مجلس الأمن كروســـيا وفرنســـا والصـــين بعدم جدية الدلائل التي ساقتها الولايات المتحدة ،كان هو السبب الرئيس في عدم حصـول أمريكا وبريطانيا على تفويض من مجلس الأمن بضرب العراق عسكرياً ،ومن ثم قامت كلا الدولتين باتخاذ قرارهما غير القانوني .

ولعل من مظاهر النضـــج في المجتمع الدولي المعاصـــر أن ميثاق الأمم المتحدة تضـــمن مباديء ســـامية ،ومنها حظر وتجريم اســـتعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، وذلك كأحدي الوســـائل اللازمة لصـــيانة الســـلم والأمن الدوليين ، غير أن الميثاق لم يغلق الباب مطلقاً أمام اســـتعمال القوة في العلاقات الدولية ،وذلك لإجازته اسـتعمالها في حالات منها الدفاع الشـرعي دون تحديد المقصـود من الدفاع الشـرعي ، مما قد يسمح بالتوسع فيه لإباحة استخدام القوة ، أو إساءة الاحتجاج به لتبرير كل عمل مسلح يمثل في الأصـل عملاً عدوانياً أو إرهابياً ، وقد كشـفت عدد من الحالات أن ثمة محاولة لإعادة النظر في مبدأ حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية [96]

وبالنظر إلى حالة الغزو الأمريكي للعراق يلاحظ أن الولايات المتحدة حاولت الادعاء بأنها تســـتخدم القوة ضـــد العراق للدفاع الشـــرعي ، وذلك تحت ذريعة أن العراق يمتلك الســـلاح النووي ، وهو ما يهدد الأمن

---

(96)شريف بسيوني ، الحرب الأمريكي على العراق :مشروعية استخدام القوة ، القاهرة ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 151، يناير 2003 ، ص 44.

القومي الأمريكي ، أو بمعني آخر يهدد امن إســـرائيـل والتي تعتبرهـا الولايـات المتحـدة جزءاً من أمنهـا القومي وواجـب عليهـا حمـايتهـا ، وعلى الرغم من عـدم واقعيـة التبرير الأمريكي ، وعـدم اقتنـاع عـدد من الدول الكبرى به خاصـــة الدول التي تملك حق الفيتو مثل روســـيا والصـــين وفرنســـا (وهي الدول التي عارضـــت الحرب الانجلو أمريكية على العراق) ، غير أن الولايات المتحدة قامت بالحرب بمشـــاركة عدد من الدول الأخرى تحت ستار (التحالف الدولي)

ومما يدحض مشـــروعية الحرب الأمريكية على العراق ما اقره القانون الدولي ،والذي بموجبه تم موازاة الاعتراف للدولة بالشـــخصـــية القانونية في المجال الدولي ، والاعتراف بحقوقها في البقاء ، والذي يشـــكل تاريخياً وأساساً قانونياً لحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي حسب بعض الفقهاء.

ثانياً- استعمال القوة بهدف التحرير الحرب العراقية الكويتية :

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى عام 1988 بدأت بوادر خلافات بين النظام العراقي البعثي والســـلطات الكويتية، وكانت الذرائع للرئيس العراقي الأســـبق وهو وجود خلافات حول بعض أبار النفط في المناطق الحدودية، فكان صـــدام يعيد إحياء أفكار حول كون الكويت أحدى المحافظات التاريخية التابعة للعراق في 2 اغســـطس 1990 بحيث اجتاحت القوات العراقية الكويت وأطاحت بحكم أل الصـــباح لحين عودتهم بعد انهيار الجيش العراقي على يد قوات التحالف في حرب الخليج الثانية وتبدأ الأزمة في 23 ســـبتمبر 1989 حينما زار العاصـمة العراقية أمير الكويت الشـيخ جابر الصـباح وقلده الرئيس العراقي صـدام حسـين أعلى وســام عراقي، لم يثر موضـــوع الحدود بينهما حتى يتجنبا إفســاد جو الزيارة ولكن أحد الوزراء الكويتيين هو الذي أثار هذه النقطة مع الدكتور أحمد ســعدون نائب رئيس الوزراء العراقي في الشـؤون الخارجية إذ ســأله عما إذا كان يرى الفرصـــة ملائمة لعقد معاهدة عدم الاعتداء بين العراق والكويت على غرار المعاهدة العراقية السعودية وكان رأي الوزير الكويتي أن عقد مثل هذه المعاهدات يؤدي إلى اطمئنان الخواطر .

وكان تعليق الدكتور ســعدون حمادي أولا التفاوض في ترســيم الحدود ثم مســألة معاهدة عدم الاعتداء ومنذ ســـبتمبر 1989 اعتدمت الخلافات في موضـــوع أســـعار النفط وحصـــص منظمة الأوبك وتزايدت درجة الحرارة بين البلدين ففي يناير 1990 زار الدكتور ســـعدون الكويت حيث التقى نظيره الكويتي، ثم تبين أن مهمـة الزائر العراقي هي طلـب قرض قيمتـه عشـــرة مليـارات من الـدولارات لتمكين العراق من مواجهـة

أزمته الاقتصادية بعد الحرب وتداخلت القضايا واختلطت قضايا المساعدات بقضايا الحدود وقضية أسعار النفط وتعقدت الأمور، وفي فبراير 1990 زار الشيخ صباح الأحمد الصباح العراق لمتابعة القضايا المتداخلة وقد ألمح الزائر الكويتي إلى الديون السابقة على العراق للكويت وأشار إلى أن الكويت تستطيع تقديم 500 مليون دولار تضاف إلى الدين القديم وكان الطرفان كلاهما على موقف متعارض وحسب طرفان بأنهما اتفقا فقط طلب العراق تسهيلات بحرية مثيلة للتسهيلات التي حصل عليها أثناء الحرب ضد إيران وطلب كذلك تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين وظن الدكتور حمادي أن نظيره الكويتي موافق وطلب الشيخ الصباح من سعدون حمادي تشكيل لجنة لترسيم الحدود وظن أن نظيره العراقي موافق ومحاولة دول الخليج عقد اتفاق بين المملكة العربية السعودية والكويت والعراق لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق إلا أن المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود.

وفي 3 مايو 1990 عاد العراق إلى شكواه المزمنة من الكويت بسبب إنتاجها الزائد على حصتها في اتفاقات الأوبك فتقدم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي، بشكوى حول ارتفاع معدل إنتاج النفط في دول الأوبك بما يشكل خطراً متصاعداً على العراق منذ أوائل يوليو 1990 بحيث بدأت تظهر علنا بوادر تفجر الأزمة وظهر ذلك بعد استقبال الرئيس العراقي وزير نفط المملكة السعودية هشام الناظر في بغداد في 8 يوليو الذي نقل إليه رسالة شفاهية تخص أسعار النفط وأوضاع السوق النفطية إضافة إلى العلاقات السعودية العراقية، كما عرض المبعوث السعودي على الرئيس صدام نتائج زيارته كلا من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ولم تكن هذه الخلافات بدايتها الحدود بل كانت هناك خلافات على الحدود بعد استقلال الكويت عام 1961 واعتداءات العراق على الكويت في الصامتة عام 1973. [97]

ففي الثاني من أغسطس 1990 احتل أزيد من 120000 من الجنود العراقيين الكويت، وزغم أن الرئيس العراقي أنه لبى دعوى من طرف المنشقين الكويتيين لكن هذا الاجتياح بدأ واضحا أنه يهدف إلى حل الخلافات الجارية بين العراق والكويت بالقوة، ثم تطور إلى ضم تام للقطر، وقد وجه مجلس الأمن بالغزو العراقي للكويت انضم المدعى في ظروف دولية متغيرة فمع نهاية الحرب الباردة ساد اعتقاد بأنه يصعب على الدول الكبرى توفير حماية دولية لدول معتدية كما هو الحال إبان الحرب الباردة حيث تسرع الدول

---

(97)موسوعة ويكبيدي الحرة الحرب العراقية الكويتية، http،arabic.baygnat.org.lb//.

الكبرى لحماية احد قائدها خصـوصـا في مجلس الأمن حيث حق الفيتو، كما أن موجة التفاؤل شـملت الأمل في تفعيل دور الأمم المتحدة وخصـوصـا مجلس الأمن الأمر الذي دعا البعض إلى الاعتقاد بأن الأزمة في الخليج الفارسي تعتبر أول اختبار حقيقي لنظام الميثاق للأمن الجماعي.

2- إدانة مجلس الأمن للعدوان العراقي على الكويت :

فور وقوع العدوان العراقي على دولـة الكويـت اجتمع مجلس الأمن بنـاء على طلـب من الكويـت والولايـات المتحـدة الأمريكيـة واتخـذ أول قرار فيمـا يتعلق بـالحـالـة بين الكويـت والعراق وهو قرار 660-1990 في 2 اغسـطس 1990 وقد اتخذ ذلك القرار بموجب الفصـل السـابع من ميثاق الأمم المتحدة أي في إطار آلية الضـمان الجماعي حيث قرر المجلس أنه يوجد خرق للسـلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت وبناء عليه يدين المجلس ذلك الغزو ويطالب بإنهاء احتلال الكويت دون قيد أو شـرط وقد صـدر القرار بأغلبية 14 صـوتا مقابل لا شـيء ولم يشـترك مندوب اليمن في التصـويت على أنها اعتراف غير مباشر بالضم كما طالب العراق بإلغاء إجراءاته التي ادعى بها ضم الكويت وقد صدر القرار بالإجماع[98].

أيدت هذا القرار 13دولـة وامتنعت عن التصـويت دولتان هما كوبا واليمن وتبنته كل من كندا وكولومبيا وسـاحل العاج وفلندا وأثيوبيا وفرنسـا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزائير، وقال مندوب كندا مستر فورينز إنه مما لاشك فيه أن العدوان العراقي على الكويت غير مقبول على الإطلاق وهو يمثل انتهاكا صـارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن حكومة كندا توافق على مشـروع القرار، وقال بلانك مندوب فرنسـا : إننا ندين وبدون أي تحفظ الغزو العراقي للكويت ونطلب من القوات العراقية الانسـحاب الكامل من الكويت حالا، وقال تاديس : مندوب أثيوبيا إننا ندين العدوان العراقي على الكويت وإننا مسـتعدون للتعاون بكل طاقاتنا لمواجهة هذا الموقف المحزن الذي يتعدى الحفاظ على السـلام والأمن الدوليين ونطالب العراق بالانصـياع للقرار 660-1990 ونعلن تضـامننا الكامل مع الكويت حتى تسـتعيد حريتها وسـيادتها ووحدتها الترابية وكل أراضيها.

نتائج الغزو العسكري للكويت :

---

(98)عبد السلام محمد اسماعيل عون ، المرجع السابق، ص ، 113-114.

أحدث الغزو العراقي للكويت شـــرطا عميقا في التضـــامن والوفاق العربي، ولكن لن تقتصـــر تداعياته على مدى التطور بل تســـتمر حتى المدى البعيد الآن، ذلك أن هذا الفعل قد عمق الخلاف ويعيد أجواء انعدام الثقة بين أقطـار النظـام العربي كمـا أنـه قد خلق ســـابقـة خطيرة في إدارة العلاقات العربيـة –العربيـة وهي اســتخدام الأداة العشــرية في إدارة هذه العلاقات يمكن أن تشــكل إرهاصــات لحروب عربية– عربية قادمة ولا نهاية لها ولقد اتســـمت هذه المرحلة بعد انتهائها ظهور التحركات الســـياســـية العراقية وهذه التحركات اتفقت بنوعين من السـلوك أولهما سـلوك خارجي يتمثل في المسـاعي السـياسـية والدبلوماسـية لدى الأطراف الدولية والقوى الكبرى لدعم الموقف العراقي من غزو الكويت، وثانيهما المبادرات والأطروحات الســـياســـية التي أعلنها صدام حسين بشأن قضايا الصراع والأزمات[99].

توقيع العقوبات ضد العراق :

كان إتفاق العراق في الانصـياع لدعوة الأمم المتحدة للانسـحاب من الكويت سـيؤدي بالضـرورة إلى النظر في احتمال استخدام القوة فإنه يمكن التساؤل مع روزلين هيجنز[100].

في إمكان اسـتخدام قدر من القوة لدعم فعالية العقوبات الاقتصـادية وبألفاظ أخرى حتى وإن لم يذهب مجلس الأمن لإجراءات عســكرية معينة تحت المادة 42 كوســيلة مختارة لفرض الســلام وهل يمكن اســتخدام إجراءات عسـكرية محدودة لضـمان فعالية الوسـائل البديلة المختارة وتحديد العقوبات الاقتصـادية، وفي حالة العراق هل يهيئ القرار السلطة اللازمة لفرض العقوبات الاقتصادية وإن كان بالقوة إن لزم الأمر[101].

---

(99)عبد الله يوسف الغنيم ، "دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين"، دراسة للحالة العراقية الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية 1990، ص ، 30–36.

(100)ابراهيم محمد حســـن ، "الصـــراع الدولي في الخليج العربي ، العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية"، مؤسسة الشراع، الطبعة الأولى، 1996، ص ، 88.

(101) شـكرى عاشـور رجب السـويدى ، دور جامعة الدول العربية تجاه العدوان الامريكى –البريطانى على العراق ، رسـالة دكتوراة، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2007، ص171.

وبالرجوع للممارسة السابقة لمجلس الأمن نجده مرة واحدة فقط خلال الحرب الباردة فوضت قوات عسكرية باستعمال القوة لفرض عقوبات اقتصادية، ففي عام 1965 وقع مجلس الأمن عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد روديسيا الجنوبية[102].

وفي عام 1966 مهتما باحتمال تسليم النفط إلى ميناء Beria في موزمبيق التي تخضع للحكم البرتغالي تسليم من بعد إلى روديسيا الجنوبية

توقيع الجزاءات على العراق :

في أول القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في حالة الكويت والعراق القرار 660–1990 بحيث وجه مجلس الأمن إنذاراً بأنه إذا لم يسحب قواته من دون قيد شرط من الكويت فانه سوف ينظر في اتخاذ خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار[103].

وحيث أن العراق لم يمتثل لقرار الانسحاب رأى المجلس بمقتضى قرار 660–1990 في 2 أغسطس 1990 ضرورة توقيع الجزاءات ولا تتطلب استخدام القوات المسلحة على تلك الدولة المدانة بالعدوان وذلك عملا بنص المادة 4 من الميثاق وتتلخص هذه الجزاءات في مطالبة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوقف العلاقات التجارية والمالية والعسكرية مع العراق باستثناء الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبيعية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية وقد أنشأ المجلس لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ عقوبات ولاشك في أن توقيع جزاء المقاطعة الاقتصادية والعسكرية على العراق هو التزام قانوني يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في المنظمة وذلك عملا بنص المادة 5/3 من الميثاق والتي تقضي بأن

---

(102)قرار مجلس الأمن رقم 217 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 1965.

(103)ومما قاله مندوب الإمارات العربية المتحدة إن العدوان العراقي على الكويت هو انتهاك للأعراف والقيم العربية وهو خرق للمبادئ العربية والدولية وسيخسر العرب كثيرا لنتيجة هذا العدوان، ولم يتوقع أحد في الحرب أن تقوم دولة عربية بارتكاب هذا العمل الوحشي الظالم ضد شقيقة عربية وقفت إلى جانبها ودافعت عن حقوقها وإنني أطالب العالم كله في هذا المكان أن يقف بحزم لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت لكي تنقذ العراق والمنطقة كلها من الكارثة والنتائج التي لا يتصورها أحد نتيجة هذا العدوان وتؤكد مرة أخرى تضامنها مع شعب الكويت وحكومتها في الكفاح لاستعادة سيادة الكويت.

يقدم جميع الأعضاء في كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا السياق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع[104].

معركة تحرير الكويت :

بعد خمسة أشهر من اندلاع الأزمة في 1990/08/02 كان الوضع يسير إلى مواجهة حتمية فقد صدر قرار مجلس الأمن طالب العراق بالانسحاب من الكويت، وبعد أن فرضت عليه حصارا بريا وجويا وبحريا وقد أغلق هذا الحصار كل منافذ العراق وقد أعطى مهلة 10 يناير للانسحاب أو الحرب واستعد الطرفان للقتال واحتشدت الأف الدبابات في منطقة الخليج على استعداد للقتال، مع إصرار عراقي على عدم الانسحاب من الكويت والتصميم على اعتبار الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق.

وفي نفس الوقت كان قد تم استبعاد جميع الوسائل السلمية من باقي الدول التي لا تريد للعراق التورط في حرب لن يخرج منها إلا مدمرا، وكانت هذه المحاولات تتمثل في الدول العربية والأسيوية للوصول إلى حل سلمي قبل انقضاء مهلة الإنذار الدولي الموجهة للعراق.

وفي البيت الأبيض أخذ الرئيس الأمريكي بوش يعيد مراجعة بعد التفاصيل العسكرية لعملية عاصفة الصحراء مع بعض أعوانه وبالذات في تفاصيل الضربة الجوية والتي ستسبق الهجوم البري الكبير وكان الجنرال ميريل ماكييك قائد الجوية الأمريكية هو الذي أخذ يجيب الرئيس الأمريكي ويوضح له التفاصيل التي يسأل عنها، وكان ذلك من الساعة السادسة مساء بتوقيت واشنطن والواحدة صباحا بتوقيت الخليج وقد اتخذ بوش مكانه في أحد صالونات البيت الأبيض ومعه نائبة دان كويل ومعه برنت سكوكرفت مستشارة لشؤون الأمن القومي وجون سنوفر مسئول البيت الأبيض والتليفونات بجانبه تدق دون انقطاع، وفي السادسة ودقيقة قطعت شبكة التليفزيون A.B.C برامجها وأعطت الكلمة لمراسلها في بغداد الذي أعلن عن

(104)عبد الله يوسف الغنيم ، المرجع السابق، ص ، 42.

بدء الغارات الجوية على العاصـــمة العراقية وكان تعليق بوش على ذلك الخبر أن قال ذلك بكل هدوء أن المعركة قد بدأت في وقتها المحدد لها[105].

ولقد استعملت في هذه الحملة مجموعة من القنابل ما يسمى بالقنابل الذكية والعنقودية وصواريخ كروز بحيث قام العراق بالرد على هذه الحملات الجوية بتوجيه 8 صـواريخ سـكود أرض أرض إلى أهداف داخل إسـرائيل في 18 يناير 1991 بالإضـافة إلى إطلاق صـواريخ سكود على كل من مدينتي ظهران والرياض بالسـعودية، ومن ضـــمن الأهداف التي أصـــابتها الصـــواريخ العراقية داخل الأرض القاعدة الأمريكية في الظهران في السـعودية أدى الهجوم إلى مقتل 28 جندياً أمريكياً مما أدى إلى عملية انتقامية بعد انسـحاب القوات العراقية وقصـف القوات المنسـحبة في عملية سـميت بطريق الموت، وفي الرياض أصـابت الصـواريخ العراقية مبنى الأحوال المدنية ومبنى مدارس تحد الأهلية الذي كان خاليا وقتها. كان الهدف الأول لقوات الائتلاف هو تدمير قوات الدفاع الجوي العراقي لتتمكن بعد ذلك من القيام بغاراتها بسهولة وقد تم تحقيق هذا الهدف بسرعة وبسهولة حيث تم إسقاط طائرات عراقية وإسقاط طائرة من قوات الائتلاف في الأيام الأولى من الحملة الجوية بحيث كان معظم الطائرات تنطلق من الأراضـــي السـعودية وحاملات الطائرات السـتة المتمركزة في الخليج العربي.

وبعد تدمير معظم قوات الدفاع الجوى العراقي أصبحت مراكز الاتصال القيادية الهدف الثاني للغارات الجوية، وتم إلحاق أضرار كبيرة بمراكز الاتصال مما جعل الاتصال يكاد يكون معدوما بين القيادة العسكرية العراقية وقطاعات الجيش، وقامت الطائرات العراقية بطلعات جوية متفرقة أدت إلى إسـقاط 38 طائرة ميج عراقية من قبل الدفاعات الجوية لقوات الائتلاف وأدرك العراق أن طائراتها الســـوفيتية الصـــنع ليس بإمكانها اختراق الدفاعات الجوية لقوات الائتلاف فقامت بإرســـال المتبقى من طائراتها إلى إيران، وبدأ العراق في 23 يناير 1991 بعملية سـكب متعمد لما يقارب مليون طن من النفط الخام إلى مياه الخليج العربي.مما شـكل جريمة دولية بيئية متعمدة .

وبعد تدمير الدفاعات الجوية ومراكز الاتصـــال العراقية بدأت الغارات تســـتهدف قواعد إطلاق صـــواريخ سـكود العراقية ومراكز الأبحاث العسـكرية العراقية والسـفن الحربية العراقية والقطاعات العسـكرية العراقية

(105)إبراهيم محمد حسن ، "الصراع الدولي في الخليج العربي"، المرجع السابق، ص ، 243.

المتواجدة في الكويت ومراكز توليد الطاقة الكهربائية ومراكز الاتصال الهاتفي ومراكز تكرير النفط والموانئ العراقية والجسور وسكك الحديد ومراكز تصفية المياه، وقد أدى هذا الاستهداف الشامل إلى تدمير البنية التحتية للدولة العراقية إلى عواقب لا تزال أثارها شاخصة إلى حد هذا اليوم[106].

نتائج عملية تحرير الكويت :

خسر العراق معظم القوات العسكرية، كما خسر المعركة السياسية وفقد ما يزيد على ثلثي قواته المسلحة وما بين 80 و100 ألف قتيل ورضخ في النهاية للإرادة الدولية وتم تحرير الكويت بالقوة المسلحة. وللأسف لم يقدم الرئيس ووزراؤه استقالتهم برغم من الهزيمة الساحقة وتدمير كل مقومات العراق .

كما تكبدت قوات التحالف مبالغ مالية ضخمة كما دمرت قوات التحالف البنية التحتية للعراق ووصل عدد هذه الغارات إلى ما يقارب 97 ألف غارة، وبالتالي فإن العراق سوف يحتاج إلى مبالغ مالية لإعادة ما دمرته الحرب.

كما تعرضت الكويت لعملية دمار نسبي سواء على أيدي القوات العراقية التي أحرقت ودمرت البنية التحتية وحرقت أبار البترول وسربت النفط إلى مياه الخليج وتم تقدير تكاليف إعمار الكويت بمبالغ طائلة تصل إلى حوالي 40 مليار دولار في الوقت الذي فقدت فيه نسبة لم تقدر بعد من إمكانات إنتاج النفط مستقبلا[107].ومن أهم النتائج الايجابية لعملية تحرير الكويت هو قيام المجتمع الدولي بدورة كاملا لمنع الدول القوية عسكريا من احتلال جاراتها الدول الصغرى مما شكل ضمانة للدول الصغرى من عدوان وغزو دول كبرى مجاورة .

---

(106)موسوعة ويكبيديا الحرة عملية التحرير الكويت، http//ar.wikipedia.org.wiki.

(107)إبراهيم محمد حسن ، المرجع السابق، ص ، 201-202.

الفصل الثاني

انعكاسات استعمال القوة على واقع الفعل السياسي الدولى

المبحث الأول :تأثير استعمال القوة في العلاقات الدولية .

المطلب الأول :الصراع غير المتوازن في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني :نتائج الصراع غير المتوازن.

المبحث الثاني :دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين .

المطلب الأول: بعض نماذج النزاعات الدولية التي أخفقت الأمم المتحدة في إنهائها .

المطلب الثاني :تطوير الأمم المتحدة استجابة للمستجدات الدولية .

تمهيـــد :

إن كثرة اللجوء إلى القوة العسكرية على مستوى العلاقات بين الدول أصبح لها انعكاسا واضحا على المشهد الدولي بحيث لا يخلو هذا المشهد من الصراعات والحرب ثم العنف المتزايد نتيجة كثرة التدخلات العسكرية وتقتصر أسباب هذه الحروب على مجموعة من الأسباب سواء كانت اقتصادية وسياسية ومن الأسباب الرئيسة أيضا الرغبة في توسيع مناطق النفوذ وامتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية وذلك بما يخدم مصالح القوى العظمى التي ترى أن لها الحق في ترتيب الأوضاع الدولية بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها في السيطرة والتحكم من أجل بسط النفوذ على الدول المستضعفة .

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وإن اللجوء إلى القوة هو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة . وليس هناك حصر مانع وجامع لمصادر قوة الدولة خاصة في المجال الدولي إذ يختلف تأثير هذه المصادر من دولة لأخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى في الدولة نفسها، ارتباطاً بطبيعة الإطار الدولي وبمصادر قوة الطرف الأخر في العلاقة، وبالقدرة على إدارة مصدر القوة من جانب القيادات السياسية أو استغلاله .

وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : تأثير استعمال القوة على العلاقات الدولية

المبحث الثاني: مبدأ حظر استعمال القوة فى القانون الدولى

المبحث الأول

تأثير استعمال القوة على العلاقات الدولية

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها، والقوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها، فقد تلاشت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام شعب فيتنام مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكن خشيت من استخدامها خوفاً من رد فعل الصين الشعبية والإتحاد السوفيتي (السابق) مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في أسلحة تقليدية.

المطلب الأول :

الصراع غير المتوازن في العلاقات الدولية.

عندما تختل الموازين وتتغير العلاقات الدولية فإن موازين قوى تنتصب وأوضاع جديدة تتشكل ومصالح تتوزع، ولفهم هذه السيرورة لابد من العودة إلى مفهوم الحرب لمعرفة مدى مساهمة القوة في حسم الصراعات بين مختلف الجماعات البشرية عبر العصور المتطاولة، ثم لابد من إدراك مفهوم الحرب والفكر الاستراتيجي وكيف تستخدمه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها[108]

(108) أحمد باباتا العلوي ، مجلة "العصر منتدى العصر الحرب والسياسة ومنطق الصراع"، http//www.alasr.ws.

وبهذا فإن الحرب أصبحت تؤيد اتجاها استراتيجيا لتحقيق أهدافها ومطامع اقتصادية وسياسية، والواقع الدولي يشهد على ذلك بحيث نجد أن هناك مجموعة من الحروب والصراعات وخصوصا في الشرق الأوسط وكل ذلك نتيجة لترتيبات أمنية دولية بدعوى مكافحة الإرهاب والشر في المنطقة والتي شهدت مجموعة من الصراعات التي تنعدم فيها التوازنات الاستراتيجية، فهناك احتلال أمريكي للمنطقة ومؤامرة على لبنان.

أولاً: النموذج الدولي للصراع غير المتوازن

سوف نناقش في هذه الفقرة نموذجين من الصراع الدولي غير المتوازن في العلاقات الدولية النموذج الأفغاني والنموذج العراقي.

ا – النموذج الأفغاني :

جاءت الحرب على أفغانستان نتيجة لتدابير الاستراتيجية والأمنية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية سواء على المستوى الداخلي أوالخارجي، واتجاه مختلف حلفائها التقليديين والجدد نحو تهميش صلاحيات منظمة الأمم المتحدة والتي أحكمت السيطرة عليه وبدأت في تطبيق السيناريوهات المتعددة لمواجهة تبعات 11 سبتمبر ومحاربة الإرهاب الدولي[109] . ذلك أن الولايات المتحدة رأت لنفسها الحق في أن تدافع عن نفسها في مواجهة الأنظمة المارقة التي تهدد أمنها القومي.

ويعتبر البعض أن غزو أفغانستان هو أول جولة عسكرية في الحرب على الإرهاب والقوات المشاركة في الغزو هي قوات التحالف الدولية وقوات التحالف الشمالي الأفغاني ضد حركة الطالبان، وأعطت هذه الحرب نسبة كبيرة من التأييد لسياسات بوش الخارجية إذ حصل وبالإجماع من الكونجرس ومجلس الشيوخ على 40 مليار دولار لحملتة على الإرهاب و20 مليار دولار لتعويض الخسارة التي طال قطاع الطيران عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

(109)أحمد عبد الحليم ، "الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية السياسة الدولية"، عدد 147 يناير 2002.

لكن تبعث هذه الحرب على الساحة الأفغانية أضحت واضحة للعيان، بحيث تضاعف الإنفاق العسكري الأمريكي بمعدل خمسين مليار دولار وأكدت الدراسات أن المصاريف بلغت 437 مليار دولار أضف إلى ذلك واقع حال الجنود والتحالف في هذا البلد المستضعف إذ يوميا يتم الإعلان عن سقوط المروحيات وموت عشرات القتلى من هذه القوة الغازية الشيء الذي أصبحت معه مقولة الفوز محطة خيال، وبالتالي يمكن القول بأن غزو أفغانستان كان خطأ كبيرا وكان ذلك سوء تقدير من الإدارة الأمريكية التي قضت على نفسها في العراق[110] .

الموقف من الحرب على أفغانستان :

لم تكن المواقف من الحرب الأمريكية على أفغانستان شديدة التباين فالموقف العالمي بدأ مساندا للولايات المتحدة في حربها على ما أسمته بالإرهاب، أما الدول العربية فالأغلب أيد هذه الحرب بل إن بعضاً منها عرض المساعدة والعون على القوات الأمريكية الغازية ولكن القليل رفض هذه الحرب على استحياء ولقد تضاربت مواقف الدول العربية حول الحرب بين مؤيد ومستحي من هذه الحرب.

الموقف العربي من الحرب على أفغانستان :

الجامعة العربية :

دعت جامعة الدول العربية إلى ضبط النفس وعدم توسيع المواجهة وذلك غداة عمليات القصف الأمريكي والبريطاني على أفغانستان، وقال أمينها العام عمرو موسى في تصريحات للصحفيين في اليوم الثاني من بدء الضربات العسكرية نرجو ونطالب حالا بتطور الاستخدام العسكري إلى عدم المساس بأي دولة عربية.

الموقف الدولي من الحرب على أفغانستان :

---

(110)عبد الوهاب الأفندي ، "كوميديا وتراجيديا الحرب على الإرهاب أفغانستان نموذجا 12، بيروت، شتنبر 2006"، ص ، 12.

مجلس الأمن :

تم إبلاغ مجلس الأمن الدولي بالهجمات بعد وقوعها واستجابت الولايات المتحدة وبريطانيا لطلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتقديم بيان تفصيلي مكتوب حول العمليات العسكرية إلى مجلس الأمن وتم تقديم البيان في اليوم التالي لوقوع الهجمات.

الناتو :

بدأ حلف شمال الأطلس بالاستعداد للمشاركة في العمليات العسكرية ضد أفغانستان في اليوم التالي لوقوع الهجمات، وقالت مصادر مسئولة بالحلف إن طائرات الاستطلاع من طراز أواكس التابعة للناتو والموجودة في قاعدة جايلنكيرش الألمانية بدأت الاستعداد بالانتشار في قواعد أمريكية وأضافت المصادر أن نشر الطائرات سيتم في إطار العمليات العسكرية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب وأعلن الأمين العام لحلف الأطلس جورج روبرتسون تأييد الحلف المطلق للولايات المتحدة في ضرباتها على أفغانستان[111] .

ب – النموذج العراقي :

لقد بدأت بوادر الصراع الجديد مع حلول الذكرى السنوية الأولى لتفجيرات المركز التجارة العالمي بنيويورك والبنتاغون سنة 2001، وبذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إحياء الملف العراقي، بدعوى توقيف أنشطة المفتشين الدوليين بدعوى أن العراق قد استأنف أنشطة التسليح بما فيها مساعيه لإنتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل مما يمثل حسب الإدارة الأمريكية انتهاكا فعليا من جانب العراق للقرارات الأممية الصادرة ضده والتي تلزمه بضرورة التوقف على الأنشطة التسليحية والتخلص منها[112] .

وبالرغم من هذا التبرير فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قررت منذ عقد من الزمن احتلال العراق، ولكن حين وصول المحافظين الجدد إلى السلطة كان عليها أن تختلف أسباباً لشن الحرب فوجدت

---

(111)أفغانستان ، الموقف من الحرب على أفغانستان تاريخ الإضافة 12/03108، http،www.islamstory.com//.

(112)محمد الهزاط ، "الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، المستقبل العربي، العدد 292، ص ، 78.

ضـــالتها في بث الرعب في نفوس سـكانها من امتلاك العراق لأسـلحة الدمار الشـامل لتحصـل على تأييد ممثلي شـــعبها في شـــن الحرب على العراق واســـتغلت أحداث ســـبتمبر لتقول لمواطنيها إن العراق يمتلك أسـلحة دمار شـامل وأن لصـدام حسـين تعاونا مع تنظيم القاعدة فثمة احتمال أن تتسـرب هذه الأسـلحة إلى أيدي عناصـــر القاعدة ليســـتخدموها ضـــد أهداف أمريكية أو غربية، وبالتالي وجدت الولايات المتحدة في قرار مجلس الأمن خير مرتكز لفبركة حملة الافتراءات حول أســـلحة الدمار الشـــامل العراقية ولاســـيما بالســـلاح النووي[113] ومن الأســـباب الحقيقية للعدوان الأمريكي على العراق تعود إلى أهداف إيديولوجية اقتصـــادية رأســـمالية وصـــهيونية وحضـــارية بالدرجة الأولى، فالغرب وعلى رأســـهم الولايات المتحدة الأمريكية يدركون جيدا على أن قوة العراق الحضـــارية كمهد للثقافات وكأرض للدائرة العربية والإســـلامية هو شيء يهدد سيادة ثقافته وقيمه الديمقراطية[114] .

إن الحرب على العراق ليست لها علاقة بجلب الديمقراطية إليه ولا بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل ولا بمكافحة الإرهاب، والحقيقة أن أمريكا اسـتغلت المناخ الذي هيأه هجوم 11 سـبتمبر لتعزيز اسـتراتيجيتها في الهيمنة، فهذه الحرب كما الحرب على أفغانستان مرتبطة بحاجة الولايات المتحدة لضمان السيطرة على إمدادات النفط في المنقطة الممتدة من وسط آسيا وحتى البحر الأبيض المتوسط، ولضمان أمن إسرائيل.

إن الحرب على العراق لا يمكنها أن تندرج في الحملة المزعومة ضـــد الإرهاب، إلا من خلال باب الافتعال السياسـي فهي جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي المؤسس على الطموح غير المحدود للأرباح، والحقيقة هي أن الطبقة الحاكمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تســـعى إلى إحلال أنظمة تابعة ومطلقة الولاء محل أي نظم لديه أدنى هامش من الاختلاف وذلك ضمانا لمصالحها الإستراتجية وعلى رأسها تأمين النفط.

وفي السـياق ذاته فإن السـعي لإقامة نظام من هذا القبيل في بلد منتج للطاقة بحجم العراق، ويعتبر التجسـيد الأول لهذا التوجه، فهذا البلد توجد فيه أكبر محطات الغاز في العالم وتحوي أراضـــيه على محيطات من

---

(113)جعفر وفياء وجعفر نعمان ، "أسلحة الدمار الشامل في العراق الاتهامات والحقائق"، المستقبل العربي، العدد 306، ص 45 ،.

(114)فرانك رايتش فيط ، جديد حول أسباب حرب العراق"، العدد 11068، بتاريخ 2005/24/10.

www.wajhat.com

النفط وذلك ســـيكون في خدمة الاســـتهلاك الكبير للولايات المتحدة للنفط حيث تبلغ احتياطات النفط في العراق المؤكدة في 115 مليار برميل أي نحو 1.11 من الاحتياطات العالمية.

وبالإضـــافة إلى تلك المميزات المطلقة للنفط العراقي، هناك الربحية الهائلة في الاســـتثمار في هذا القطاع. خاصـــة وأن حقول النفط العراقية تعتبر من أغزر الحقول في العالم وأكثرها قربا من ســطح الأرض مما يوفر نفقات ضخمة في عمليات التنقيب والاستخراج، وتفيد الدراسات الدولية أن معدل إنتاج البئر في العراق يتراوح ما بين 10 إلى 11 ألف برميل يومي بينما متوســـط إنتاج آبار النفط في دول أوبك الأخرى لا يزيد عن 84 ألف برميل يوميا.لذلك قررت الامبريالية الأمريكية الانتقال من سياسة الاحتواء إلى طور الإجهاز على النظام القائم في بغداد واحتلال العراق عسكريا لسنوات طويلة.

ومن الأســـباب الأخرى للتدخل الأمريكي في العراق يمكن اعتبار الحرب كمخرج للأزمة الاقتصـــادية حيث يمكن الحديث عن بوادر الأزمة الاقتصـادية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي كدافع إضـافي وحالي لنزوع الطبقة الحاكمة الأمريكية نحو الحرب.

وما يسـاهم في زعزعة مكانة الولايات المتحدة ليس أسـلحة الدمار الشـامل بل التدهور الاقتصـادي الناتج عن طبيعة النظام الرأسـمالي من فسـاده واسـتبداده ومن الهبوط في أرباح الشـركات نتيجة ظاهرة الإنتاج الفائض الذي لا تد جح السـوق الرأسـمالية في اسـتيعابه. والمخرج من هذه الأزمة هو إقرار سـياسـة بربرية تبيح قلب أنظمة واحتلال الولايات المتحدة للدول.

وليس هناك شـك في أن الأزمة الاقتصـادية الأخيرة تضـاف إلى المشـكلات الطويلة المدى، فعلى الرغم من اســـتمرار احتفاظها بمكانة الدولة ذات الاقتصـــاد الأكبر في العالم إلا أن الولايات المتحدة تعاني من تراجع متواصـل وتاريخي في حصـتها من إجمالي الناتج العالمي، وبالتالي انعكسـت الأزمة الاقتصـادية الأمريكية على توجهات الرأي العام داخليا، خاصة بين أوساط الطبقة العاملة[115] .

---

(115)ســـيد أبو ضـــيف أحمد ، "الهمينة الأمريكية ، نموذج القطب الواحد"، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 31 يناير مارس 2003، ص ، 38-40.

كما أن هذه الحرب أصـــبح لها تأثير وتداعيات على القانون الذي اصـــطبغ دائما بالطابع الخاص ومزدوج الرؤية والتطبيق بالقدر الذي تجد فيه الولايات المتحدة الأمريكية أو تمنع من تدوينه وتطوره المضـــطر عبر إحجامها أو امتناعها عن التصديق على كثير من الاتفاقيات الدولية والجماعية التي تهم تدوين القانون الدولي في بعض المجالات الدولية التي تعرف فراغا تشـريعيا دوليا، بالقدر الذي تنظر فيه إلى القانون الدولي كجزء من القانون الأمريكي الذي يسمح لها بالعمل على تنفيذ أحكامه وجبر مطالب فيه على الخضوع له.

ولعل هذه الرؤية المزدوجة والســلوك الدولي المتناقض للولايات المتحدة الأمريكية وعبر كثير من ممارســتها الدولية هو ما يفســر لناشــر فرقها لقواعد القانون الدولي كما هو متعارف عليه عالميا وفي نفس الوقت تبرير خروقاتها المتعددة لهذا القانون كونه تصويب لهذا القانون ودفاعا عن حرمته وعدم انتهاكه من طرف المجتمع الدولي.

ولعل هذه الصــورة تتضــح أكثر وبجلاء من خلال توســيع قرار بحرب العراق كونه قرار ينســجم مع القانون الدولي في حدود اعتباره جزء من القانون الأمريكي الذي يســـمح لها بالدفاع الشـــرعي الوقائي والاســـتباقي ضد خطر كامن ومرتقب تمثله العراق من خلال حيازته لأسلحة الدمار الشامل[116] .

وفي الســياق ذاته عبر كل من جورش بوش وتوني بلير عن احتقارهما الشــديد للقانون الدولي والمؤســسـات الدولية في قمة جزر الأزور عشـــية الغزو الأمريكي للعراق وأصـــدر إنذاراً للعراق ولمجلس الأمن "عليك أن تدعن وإلا فإننا سنقوم بعملية الغزو دون أن تبصم موافقتك التافهة وإننا سنفعل ذلك سواء غادر صدام وعائلته البلاد أم لا"، إن عصــب المســألة هو أن الولايات المتحدة مصــرة على أن تحكم العراق لقد أعلن جورج بوش بأن الولايات المتحدة لها تخويل مطلق باســتخدام القوة العســكرية للدفاع عن أمنها القومي المهدد بالعراق مع صدام أو بدونه.

(116)جعفر بنموسى ، "مدخل لدراسة المشاكل السياسية"، الطبعة الثانية 2005، ص ، 140-141.

وبذلك فإن بوش يرسخ وجود القوة الأمريكية في المنطقة ولا بأس بالديمقراطية شكلية واستسلامية المقبولة في الكواليس الأمريكية هذا على الأقل ما يقوله التاريخ والممارسات الدولية[117] .

عن تداعيات العدوان الأمريكي على العراق مازالت تفرز الكثير من الأحداث والمستجدات والوقائع الدولية التي لها تأثير واضح في صيرورة ومآلية القانون الدولي، وبالتالي سوف نعيش في عالم الفوضى والصراعات والحروب لا تعترف بالقانون الدولي مع فشل المجتمع الدولي في توحيد المنتظم العالمي على مرتكز القاعدة القانونية لتحكم الفعل السياسي الدولي.

ثانياً- النموذج الإقليمي للصراع غير المتوازن .

الحرب الإسرائيلية اللبنانية :

يبدو أن الحرب السادسة بين كل من إسرائيل وحزب الله ستكون أطول الحروب الكلاسيكية، أو غير النظامية التي قادتها إسرائيل منذ قيامها سنة 1948، وأعقدها وأصعبها ولربما قد تكون الأكثر تكلفة من الناحية الاقتصادية، ويمكن اعتبارها كذلك الضربة الكبرى التي تلقاها المشروع الأمريكي في المنطقة هذه الحرب كشفت عدة أوراق كانت موضع سر من لدن الدول الكبرى وأيضا بعض الدول العربية.

وأما على الصعيد الدولي كانت مختلف الردود تحمل حزب الله مسؤوليته عن تردي الأوضاع في لبنان وأن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها صحيح أن حزب الله له أسرى لدى إسرائيل ومن حقه طبقا للمواثيق الدولية أن يعمل كل ما في وسعه لاسترداد هؤلاء، لكن الغريب في الأمر هو أن العملية التي قام بها حزب الله كانت مفاجأة للغاية وحتى الأمين العام لحزب الله قال بأن الحزب لم يكن يتوقع أن يكون رد الفعل الإسرائيلي على قتل وأسر جنديين إسرائيليين بتلك القسوة والشدة والتدمير للبنية التحتية من مرافق عمومية حيوية كالموانئ والمطارات وقطع الجسور لتضع مختلف المدن اللبنانية تحت الحصار، ولكن الأهم من هذا وذلك المواقف الدولية خاصة الدول العربية لم تكن مفاجأة بل هي أصلا تعتبر حزب الله من

(117)نعوم تشومسكي ، "الحرب الوقائية ضد العراق الذي سيلازمه العار"، مجلة المستقبل العربي، العدد 2003/11297، ص ، 37.

المنظمات الإرهابية يجب القضـــاء عليها وتعتبره أمريكا وإســـرائيل المعرقل الأســـاس لعملية الســـلام بين إسرائيل ودول المنطقة.

وأما على الصـــعيد العربي جاءت هذه الحرب والنظام العربي مازال يعاني من غزو العراق وهذا ما يكشـــف عن عمق الأزمة التي يعيشـــها العالم العربي، ومن أزمة لبنان ازداد النظام العربي في عجزه وتأخره أكثر، مما كان عليه خلال حرب العراق من مارس 2003، إلى أن النظام العربي لم يســـتطع التعامل مع هذه الأزمة بشـــكل متناســـق ولكنها مراحل امتازت بتضـــارب الآراء وعدم توحدها بين تأييد لما قام به حزب الله وبين الرافض لما جرى[118] .

والنتيجة المنطقية لهذا الفعل أن وجدت إســـرائيل الغطاء لشـــن الحرب على لبنان، في حين ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت إلى تأييد بعض الدول العربية للحرب على حزب الله. [119]

بعد ذلك ردت إســـرائيل على عملية حزب الله بهجوم واســـع ومدمر على لبنان وســـميت العملية بأمطار الصـــيف وهي مقدمة دليل على أنها كانت تخطط لها منذ وقت بعيد كما أن أســـر الجنديين لم يكن ســـوى ذريعة مدعومة أمريكيا لشـــن هجوم ممنهج على لبنان لتفكيك حزب الله ونزع ســـلاحه أو بمعنى آخر لتنفيذ القرار 1599 الذي كانت إســـرائيل وراء صـــدوره تمهيدا لســـلام بين الدولة العبرية ولبنان وفي خارج لبنان اعتبرت الولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبي وروســـيـا أن خطف الجنـديين، إنمـا هو خرق للخط الأزرق فشـــرعت بذلك إعلان إســـرائيل الحرب على لبنان واعتباره عملا مشـــروعا ودفاعا عن النفس

(118)اجتمع وزراء الخارجية العرب في 15 يوليوز 2006 لكي يعكس هذا الموقف خلافات حادة بين تيارين الأول تدعمه كل من الســعودية ومصــر ويحمل حزب الله المســؤولية عن ما حدث والتيار الثاني تمثله ســوريا حيث أعلنت على ضــرورة دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية بلا حدود وأن الوقت ليس وقت لوم.

(119)خليل العناني ، النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك"، قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد 127 خريف 2006، ص ، 59-67.

باختصـــار جاءت العملية في إطار صـــراع حول الشـــرق الأوســـط فقد أعلنت إســـرائيل أنها تريد تغير قواعد اللعبة في لبنان وبذلك أعلن حزب الله عن حرب مفتوحه مع إسرائيل[120] .

ويكمن الهدف المركزي من وراء شـن هذه الحرب على لبنان والتي وضـعها النائب في الكنيسـت الإسـرائيلي زهافا فاغالنون بأنها حرب أمريكية بدماء يهودية تتلخص في تغير خارطة الشـــرق الأوســـط وتقســـيمه إلى كانتونات طائفية ومذهبية وعرقية متنابذة ولا يقر لها قرار إلا بأمر الســـيد الإســـرائيلي والأمريكي ومنهم من يذهب إلى أن هذه الحرب ليست كباقي الحروب الأخرى ولا يريد أحد في إسرائيل المقارنة بين الآلية العسكرية الإسرائيلية وأسلحة المقاومة والتي هزت القوة الإسرائيلية.

وهناك من يذهب بدرجة اليقين إلى أن هذه الحرب فإنها قد تمت بالوســـاطة الإســـرائيلية وإن جرى التقاطع بين الخاص الإســـرائيلي والعام الأمريكي في المنطقة، فالحرب جرى الإعداد لها من قبل ومنذ ســـنين وتم وضـــع الخطة الحربية ســـنة 2004، وكل ذلك تم بعد أن تم وضـــع خطط تدريبية لمعارك افتراضـــية في مواقع متشابهة لحزب الله[121] .

وفي هذه الحرب استطاعت إسرائيل أن توجد صورتها في عيون اللبنانيين على اختلاف توجهاتهم السياسية أو بالأحرى على تعدد انتماءتهم الدينية والطائفية ، ذلك أن اللبنانيين كانوا يرون إســـرائيل في صـــور متباينة إلى حد التعارض بينهم من كان يرى فيها العدو المطلق بالمعنى الديني كما بالمعنى الوطني ولم يكن يقبل نقاشـــا، لهذا العداء كائنة ما كانت الذرائع الســـياســـية وبينهم من كان يرى فيها العدو الوطني والقومي ولكن العجز عن مواجهته بالشـــعار الأصـــلي للمعركة القومية الفاصـــلة والحرص على الســـلامة الوطنية يجعل هؤلاء يســـلمون مكرهين بوجود إســـرائيل كدولة ويرفضـــون الصـــلح معها أو التطبيع لأســـباب وطنية يعززها اســـتمرارها في احتلال بعض التراب الوطني ومواصـــلتها تهديد لبنان ومحاولة ابتزازه ســـياســـيا في هويته

---

(120)عبد الرءوف ســتو باحث وأســتاذ التاريخ في الجامعة الخاصـــة اللبنانية، الحرب الإســرائيلية اللبنانية 2006، الخلفيات والمواقف والأبعاد مجلة حوار العرب، سبتمبر 2006، ص ، 36.

(121)محمد حيدر باحث في الفكر الســـياســـي رئيس تحرير مدارات عربية نفس المرجع المقاومة اللبنانية أنهت زمن الحروب الإسرائيلية الخاطفة، نفس المرجع، ص ، 49-50-51.

ودوره العربي وبالذات في علاقته بالقضـية الفلسـطينية لاسـيما أن لبنان طرف في القضـية لأسـباب تتجاوز ما هو عقائدي وعاطفي وعملي.

1 – الخلفيات والأهداف من الحرب الإسرائيلية على لبنان :

بدأت إسـرائيل عدوانها على إثر عملية أسـر الجنديين من جيشـها 12 يوليو 2006 وهذا العدوان كانت ترى أنها في حاجة إليه منذ عام 2000 وكانت حضـــرت له منذ أن ثبت عجز المحور الأميركي على الاعتداء الداخلي عربيا ودوليا عن تنفيذ قرار نقل لبنان من محور الممانعة والرفض لمشروع أمريكا إلى محور التبعية، لقد حاولت أميركا أن تستمر في احتلالها للعراق وتفرض على كل دول المنطقة الخضـوع فاصـطدمت بثلاث عقبات.

العقبة الأولى : إيران التي رفضـت التخلي عن برنامجها النووي كما رفضـت مد أمريكا بالتسـهيلات اللازمة لاستقرار احتلال العراق.

العقبة الثانية : ســـوريا رفضـــت نزع ســـلاح حزب الله في لبنان كما أنها لم تقدم لأمريكا الخدمات الأمنية والعسكرية في الداخل العراقي لتجعل الاحتلال فيه أمرا يسيرا كما رفضت طرد ممثلي المقاومة الفلسطينية من أراضيها.

العقبة الثالثة : في حزب الله الذي هزم إســـرائيل عام 2000 واســـتمر في بناء قدرة عســـكرية فريدة من نوعها تقع بين القوة التقليدية النظامية للجيش وغير النظامية، وصـــاغ هيكلة عســـكرية ذات قدرات مناســـبة لتشكيل تهديد جدي لإسرائيل[122] .

2 – الأهداف والنتائج من الحرب على لبنان :

تتشـابه أهداف إسـرائيل في حربها على لبنان العام 2006 تلك التي أعلنت عنها في العام 1982 القضـاء على منظمة التحرير الفلســطينية وإخراج ســورية من لبنان وعقد معاهدة ســلام مع لبنان، ففي العام 1982 كانت منظمة التحرير تشـــكل تهديدا لإســـرائيل في مناطقها الشـــمالية المحادية للبنان وبين ذلك التاريخ

(122)أمين محمد حفيظ ، "الخلفيات والأهداف الإستراتيجية للحرب على لبنان"، http،www.aljazeera.net//.

وتحرير لبنان عام 2000 والحرب الإسـرائيلية عليه في عام 2006 كان حزب الله هو القوة العسـكرية التي تهدد إسـرائيل وتمكن من حصـر جهودها إلى ما وراء الحدود اللبنانية واتخذ موقفا اسـتراتيجيا في الصـراع وإسـرائيل تسـعى لخلق ظروف السـلام مع لبنان، وهذا لن يتحقق ،إلا بالقضـاء على حزب الله وقوته وبذلك وقفت إسرائيل وراء خروج القوة السورية من لبنان بقرار 559. [123]

وبعد فإن علينا أن نتسـاءل عن أبعاد وأهداف هذه الحرب الإسـرائيلية الدائرة على لبنان ومن سـر مسـاندة الولايات المتحدة الأمريكية لإسـرائيل لنتسـاءل بعد ذلك عن مدى وآفاق النجاح الممكنة لهذين الحلفين في الحرب ولكي لا نسـرف في هذا التحليل فإن الهدف المباشـر المعلن لإسـرائيل في حربها هذه يتمثل في تدمير حركة المقاومة اللبنانية التي يرمز إليها حزب الله وقتل حسـن نصـر الله زعيم الحزب ثم تجريده من السـلاح على أقل تقدير إلى جانب إرغامه على الخروج ومغادرة معاقله التالية في الجنوب اللبناني مع إحلال قوات دولية محله بالتعاون مع قوات وطنية لبنانية بغية إنشـاء منطقة أمنية جديدة في الشـريط الحدودي في شمال إسرائيل، وتوجد أجندة أخرى ترمي إلى إعادة ترسيم الخريطة السياسية اللبنانية بحيث تتسلم مقاليد سلطة حكومة في لبنان ضعيفة وهزيلة وطبيعة لا تتراجع في عقد صفقة سلام مع إسرائيل بمباركة أمريكية، كما أن هناك هدف آخر وراء العمليات العسـكرية الجارية في قطاع غزة ومرماه إضـعاف كل من سـوريا وإيران بصـفتهما القوتين المحليتين التي تتبين في دعمهما المنتظم لحركة حماس وحزب الله علاوة على استمرارهما في مناهضة الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة[124] .

وفي النهاية لا يمكن عزل الحرب الإسرائيلية اللبنانية عن سياسة المحاور والصراعات في المنطقة كما أن الوضـع اللبناني الهش والتجاذبات الداخلية والتباين بين منطق الدولة والمقاومة، أسـهم كثيرا في جعل لبنان سـاحة للصـراع بين الداخل والخارج لذلك كان من المتوقع أن ينفجر صـراع عاجلا أو آجلا بين طرفين، وبذلك لم تتمكن الحكومة اللبنانية من الإمسـاك بالوضـع الداخلي وعدم إنجرار البلاد إلى حرب دفاعا عن المفاعل النووي الإيراني أم دفاعا عن نشـر الديمقراطية التي أراد الأميركيون أن يجعلوا لبنان نموذجا لها

---

(123)عبد الرؤوف ستو ، "الحرب على لبنان الأبعاد والخلفيات 2006"، المرجع السابق، ص ، 36.

(124)باتريك سـيل ، "أهداف الحرب الإسـرائيلية على لبنان 2008/10/12"، مركز الدراسـات الدولي العرب وأمريكا، http،www.icaws.org/site//.

أو منطلقاً لشـرق أوسـط جديد إلى درجة تدميره، لقد ترك العرب لبنان لأسـابيع ثلاثة من دون تغطية تدمر إسـرائيل بناه التحتية وتقتل شـعبه وتعصـف به مشـاريع القرارات المنحازة أو غير المتوازنة وإن عجزهم هذا هو جزء من مشـكلات لبنان مع العرب منذ الوجود الفلسـطيني المسـلح على أرضـه وبغض النظر عن عدم قدرتهم على مواجهة إسـرائيل أو عدم رغبتهم في ذلك فإن ذلك يعود إلى أنهم رأوا في صـراع حزب الله وإسـرائيل صـراعا إيرانيا أمريكيا وخوفهم من إيران النووية وجعلهم يرون إيران عدوا مركزيا كما أن اللبنانيين لم يتضـايقوا من التبعية الشـعبية ولكن بعض الدول كان لها تحفظات على الحرب فالرئيس المصـري حسـني مبارك قال بأنه لن يقود حرباً من أجل حزب الله أو لبنان فكلاهما واحد بالنسـبة إليه، وأما فيما يخص الجانب الإسـرائيلي فإن المواجهة والحرب بالنسـبة إليها مازالت مفتوحة وتملك أسـباباً تجعلها على اقتناع تام بإكمال الحرب من أجل فرض الهيمنة على المنطقة والتخلص من أعدائها وخصـوصـا حزب الله وإيران اللذان يعتبران كمحور الشـر في الإدارة الأمريكية، فالقيادة الشـعبية مازالت في المواجهة مع أمريكا وإسـرائيل وقد تدخل المنطقة في حرب إسـتراتيجية من الصـعب التكهن بنتائجها على المسـتوى الإقليمي والدولي.

وفي الوقت الحاضـر لكل نزاع من النزاعات في الشـرق الأوسـط أسـبابه بحيث يبقى العامل الرئيس للصـراع هو بروز إيران قوة إقليميـة ذات قـدرة نوويـة ممـا يؤدي هـذا الأمر إلى انقلابـات في التحـالفـات وانزلاق الوضـع وإيران هي القوة الوحيدة التي تملك الإسـتراتيجية المتماسـكة، وفيما عيون العالم متجهة نحو لبنان تتجه إيران بهدوء نحو الحصـول على السـلاح النووي وسـتحصـل عليه، كما أن هذه الحرب بانعكاسـاتها المالية اسـتطاعت أن تخدم إيران فهي كأي حرب في الشـرق الأوسـط تؤدي إلى ضـغوط حول سـعر برميل البترول الذي يتعرض لارتفاع منذ سنوات عدة وفي 2005 تخطى سعر البرميل سقف 60 دولاراً.

المطلب الثاني :

نتائج الصراع غير المتوازن .

إن الصـــراع يجري دائما مدفوعا بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصـــة فعندما تشـــعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصـالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصـراع، فإن الدول تقدم على كسـر قواعد أو انتهاك أعراف عامة لإدارة الصـــراع على مســـتويات مختلفة وتختلف أشـــكال الصـــراع وفق المصـــلحة وتصـــورات واعتقادات ورغبات القوى المتشـــاركة في الأدوار والصـــراع موجود في الواقع بحكم التوازنات، ويأتي ممتزجا بالكثير من التبريرات الاقتصـادية والسـياسـية، فهناك دائما سـبب أصـيل للصـراع، وبما أن هذا الصـــراع قائم بحد ذاته فإن غياب توازن يحكم الصـــراعات فإن له مجموعة من العواقب يكون لها محصلة ونتائج لها تأثير على العلاقات وبصفة عامة بين الدول[125] .

أولا: الإرهاب الدولي .

كانت إسـتراتجية الولايات المتحدة الأمريكية العسـكرية تتبنى سـياسـة الردع والاحتواء مع الاتحاد السـوفيتي والدول المعادية الأخرى وتقوم هذه السياسة على نوع من تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبنى سياسة الحرب الوقائية لظهور تهديدات من جانب مجموعة مسـلحة والعمل على توسـيع دائرة الحرب لتشـمل دولاً أخرى غير أفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة.

وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل غير محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة ترعى الإرهاب وتهدد الســـلم العالمي لامتلاكها أســـلحة الدمار الشـــامل مثل العراق وكوريا وإيران، ولقد أدت هذه التغيرات في مفهوم ســـياســـة الأمن الأمريكية إلى إعادة تحديد مهمة جهاز المخابرات وإمكانية اســـتخدام مصـــادر للمعلومات جديدة وفتحت لإســـهام القطاع

(125)موقع إسلام أولين ، الصراع بين مهارات المساومة وبناء التحالفات، www.islamonline.net.

الخاص للمشـــاركة في هذا المجال عن طريق تطوير التكنولوجية الأمنية مثل أجهزة كشـــف الأســـلحة والمتفجيرات، كشـف عن الممارسـات الفعلية عقب أحداث 11 سـبتمبر عن اسـتخدام مفرط للقوة العسـكرية وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب لأن أمريكا اكتشـــفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شـــركة واســـعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية لا يمكن توقعها. لذلك عمدت أمريكا إلى سياسة الانتشار العسكري لمواجهة الإرهاب[126] .

1- موقف الولايات المتحدة من الحرب على الإرهاب :

الأهداف المتوخاة من الحرب على الإرهاب حســـب التبريرات المعلنة هو القضـــاء النهائي على الإرهاب العالمي، ولكن هذه الأهداف اختلفت بحســـب مرحلتين، ففي المرحلة الأولى كانت الأهداف المتوخاة من هذه الحرب مرتبطة بتشـخيص العدو في أسـامة بن لادن وأتباعه في تنظيم القاعدة بالإضـافة إلى حركة طالبان التي اتهمت بتقديم الملاذ إلى الإرهابيين في أفغانســـتان، أما في المرحلة الثانية فقد تم توســـيع الأهداف المتوخـاة من الحرب على الإرهـاب لتشـــمـل أطرافاً جـديـدة من بينهـا العـديـد من الحركـات والتنظيمـات وحكومات الدول التي أصبحت توصف بأنها دول محور البشر بسبب سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وعلاقتها المحتملة مع الإرهاب، لذلك يتعين التمييز بين مرحلة التشـــخيص الأولى للأهداف المتوخاة من الحرب على الإرهاب وبين مرحلة توسيع الأهداف المتوخاة من هذه الحرب[127] .

لقد تميز الخطاب الرسمي الأمريكي عقب هجمات 11 سبتمبر بتشخيص العدو في الإرهاب متمثلا بشخص أسـامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي تم وصـفه بأنه تنظيم عالمي. ولكن تشـخيص العدو سـرعان ما شـمل حركة الطالبان التي كانت حكومتها تسيطر عليها عمليا على أكثر من تسعين في المائة من أفغانستان ليتم وصـفها بأنها حكومة مسـتبدة تقوم على التطرف ورعاية الإرهاب بتقديم الملاذ الأمني لإرهابي القاعدة الذين نفذوا هجمات 11 ســـبتمبر 2009 وقد ينفذون هجمات أخرى مماثلة ضـــد الولايات المتحدة أو حلفائها الأوروبيين.

---

(126)نظام بركات ، "تداعيات 11 سبتمبر على النظام الدولي"، http،//www.aljazeera.net.

(127)سعيد اللاوندي : "أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة"، الطبعة الأولى 2003، ص : 135.

وفي هذا الاتجاه حرص الخطاب الرسمي الأمريكي على التمييز بين الإسلام وبين الإرهاب وذلك باعتبار أن الإرهابيين لا يمثلون الإسلام ويحاولون مصادرة الإسلام على حد تعبير الرئيس الأمريكي جورج بوش، وقد برز هذا التمييز إثر الضجة التي أثارها استخدام الرئيس الأمريكي لمصطلح الحملة الصليبية في وصفه للمعركة القادمة مع الإرهاب من جهة ولتنامي الاعتداءات على العرب والمسلمين القائمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولطمأنة الرأي العام الإسلامي تم التنويه بعلاقات الصداقة التي تجمع بين الولايات المتحدة والكثير من الدول الإسلامية، وتم التأكيد من كبار المسئولين الأمريكيين والغربيين على أن الحرب على الإرهاب ليست حربا دينية ضد الإسلام وإنما هي حرب على الإرهاب مع الإبقاء الغموض الواضح بشأن التمييز بين الأصولية الإسلامية وبين الإرهاب[128] .

لكن توسيع صفة العدو لتشمل أفغانستان على عهد حكومة الطالبان تم ربطه بحق الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها وعن حرية العالم بأسره، فبعد مقتل ثمانية جنود أمريكان في معركة شاهي كوت 2 مارس 2002 في شرق أفغانستان صرح الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة ستدافع عن نفسها بأي ثمن في الحرب الدائرة في أفغانستان وأن الدفاع عن الحرية قضية عادلة في مواجهة من يريدون حرب الولايات المتحدة وحرمانها من الحرية[129] .

فالحرب على الإرهاب حسب التصريحات الأولى للرئيس الأمريكي ووزير دفاعه رامسفيلد ستستمر سنوات أو عقوداً ولن تنتهي باحتلال منطقة أو بانهزام قوة عسكرية معادية وإنما ستشمل عملية ضبط سياسي وأمني واستخباري على المدى الطويل وتحقيق الشفافية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والمالية في جميع الدول من أجل القضاء على الإرهاب مثل هذه الحرب المفتوحة لا يمكن تبريرها فقط بتهديد مصدر دولة نائية من محاور التدخل الأمريكي المباشر والمراكز الحيوية للمصالح الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى، فأفغانستان التي اتهمت برعاية الإرهاب دولة بعيدة كل البعد عن امتلاك

---

(128)عبد الإله بلقزيز : "ندوة الحرب على العراق طبيعتها وتداعياتها المستقبلية"، مجلة نوافذ، عدد 21/20 سنة 2003، ص : 20.

(129)عبد الواحد الناصر ، "المتغيرات الدولية الكبرى"، مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب، مايو 2004، ص ، 11.

أي قوة عسكرية حقيقية فإنها معزولة دوليا ومدمرة بفعل حروب استمرت أكثر من عشرين عاما وضعيفة التأثير في محيط بيئتها الدولية والإقليمية.

وكل ذلك يعني بأن العدو الجديد لا يتمثل في دول معينة أو في جيش محدد أو في جماعة محددة ولا يقتصر على قوة ظاهرة وواضحة المعالم يمكن تحديدها جغرافيا وإنما هو عدو شرس قادر على ضرب الولايات المتحدة من جديد لا ينحصر في تنظيم القاعدة ولا في حركة الطالبان وإنما يشمل مجموعة كبيرة من الحركات والتنظيمات والعديد من الدول التي تعتبر شريرة في نظر الولايات المتحدة وتهمتها الإرهاب أو رعايته ودعمه أو إقامة علاقة محتملة معه[130] .

وهذا يعني أن الخطاب الرسمي الأمريكي لم يتغير من حيث جوهره فالولايات المتحدة وحلفاؤها ومن ضمنهم إسرائيل يمثلون الخير في الصراع مع الشر مع اختلاف في طبيعة العدو فقد حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية وحلت بعض الدول الإسلامية بصفة خاصة محل الفاشستية والدول الشيوعية وكما الشأن بالنسبة للحرب العالمية الثانية أو فترة الحرب الباردة أو فترة ما بعد حرب الخليج، فإن الولايات المتحدة تواجه كعادتها دولا سماها الرئيس الأمريكي بدول محور الشر.

وهكذا فالحرب على الإرهاب وهي حرب حظيت بإجماع عالمي بما في ذلك إجماع الدول العظمى والقوى الإقليمية الكبرى وهي حرب بين الخير والشر وصراع بين العالم الحر والتطرف الإرهابي وبين الحضارة والهمجية وهي بالإضافة إلى ذلك حرب أصبح من الواضح أنها تستهدف أساسا استئصال الأصولية الإسلامية عبر القضاء على المنظمات والجمعيات والحركات الأصولية والإسلاميين المتشددين على امتداد العالم الإسلامي في مصر اليمن باكستان كشمير إندونيسيا والفلبين وغيرهما، كما أنها تستهدف من ناحية ثانية الدول المارقة أو المتمردة على إرادة الولايات المتحدة وهي دول توصف بأنها راعية للإرهاب أو المستقبل ويجوز العمل على قلب نظام الحكم فيها أو إضعافه بجميع الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية كما حدت مع حكومة طالبان في أفغانستان.

---

(130)محمد محفوظ ولد العبادي : "العلاقة بين القانون والواقع في الحرب على العراق"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، أكدال، الرباط، 2003-2004، ص : 108-109.

هذا التوجه الجديد نحو توسيع الأهداف المتوخاة من الحرب على الإرهاب تأكد بخطاب الرئيس الأمريكي حول حالة الاتحاد يوم 29 يناير 2002 وبلغ ذورته في إعلان الرئيس الأمريكي في ذكرى مرور ستة أشهر على هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2002 بأن الحرب على الإرهاب ستمتد بعيدا عن أفغانستان.

ففي خطاب ألقاه بالبيت الأبيض بمناسبة إحياء ذكرى مرور ستة أشهر على الهجمات المذكورة تعهد الرئيس الأمريكي بأن تستمر الولايات المتحدة في قيادة الحرب ضد الإرهاب العالمي حتى يتم القضاء عليه وتحقيق النصر ودعا كل دول العالم إلى أن تدرك أن الحرب ضد الإرهاب لها هدف مزدوج هو حماية حرية وأمن الولايات المتحدة والعالم المتحضر، مضيفا بأن الدول المتمدنة تدافع اليوم على أمنها المشترك وحث الرئيس بوش دول العالم على المساهمة والمشاركة في هذه الحرب قائلا إن الولايات المتحدة تتوقع من كل حكومة أن تساعد في القضاء على الإرهاب الذي يهدد جميع الدول والسلام في العالم[131]

وهكذا فخطاب 11 مارس 2002 كان الغرض الأساس فيه هو تصعيد التعبئة وسط الشعب الأمريكي من أجل مواصلة الحرب على الإرهاب في أفغانستان وخارجها فقد أوضح بأن إدارته مستعدة لمواصلة الحرب على الإرهاب لأطول فترة ممكنة طالما ظل هذا الأمر ضروريا هذا يعني أن التدخل العسكري والعمل السياسي والدبلوماسي سوف يستغرق وقتا طويلا وسيشمل أعداء آخرين للولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد أيام قليلة من هذا الخطاب صرح الرئيس الأمريكي بأن بلاده دخلت مرحلة ثانية من الحرب على الإرهاب ستكون طويلة ولن تتعب منها وحدد استراتيجية المرحلة الثانية من هذه الحرب بقوله إن إستراتيجية هذه المرحلة الجيدة تكمن في جعل كل إرهابي يعيش مطاردا عالميا وهارباً ولا مكان يمكن أن يرتاح ويستقر فيه ولا مكان لإعادة تنظيم قواه ولا مكان يختبئ فيه ولا حكومة يختبئ وراءها، ثم دعا دول العالم والمجتمع الدولي إلى النظر بجدية بالغة إلى نظر الإرهاب ولذلك علينا منع انتشار أسلحة

(131)مقتطفات هذا الخطاب، جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر يوم 12 مارس 2002، ص 3، جريدة القدس العربي الصادر في نفس اليوم، ص ، 7.

الدمار الشامل لأنه لا مجال للخطأ الهامش، ويجب ألا ندع فرصة ولنتعلم من الخطأ أي عدم الانتظار حتى يقع هجوم إرهابي بسلاح كيماوي أو بيولوجي أو نووي[132] .

2 – الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي :

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شكلت نقطة تحول فاصلة في النظام الدولي بعد اجتماع قمة مالطا، حيث أصبح الإرهاب الدولي وفي حلته الجديدة الشكل الرئيس للصراع المسلح على الساحة الدولية والبديل الراهن للحروب التقليدية، والمحفز الحقيقي في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، التي لم تكتف فقط في شن حملة دولية واسعة ضده، بل ستتبنى موقفا تصاعديا في وقفه ومحاسبة الدول التي ترعاه[133] .

ولعل الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي بعد 11 عشر من سبتمبر 2001 بنيت على الاستخدام المكتف للقوات العسكرية حيث سارعت وبمجرد وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن بالتلويح بالقيام برد عسكري على هذه الأعمال الإرهابية ضد الأطراف التي تقف وراءها ومر المجتمع الدولي للاصطفاف وراءها في تحالف غير مسبوق في التحالفات الدولية يغلب عليه الجانب السياسي بالدرجة الأولى، كما يرتكز على التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والاستخبارية والمالية من أجل تعقب وضرب الجماعات والأطراف الدولية التي ترعاه وتجفيف موارده المالية من أجل شل حركته.

ومن أجل تطبيق هذه الاستراتيجية سعت الولايات المتحدة الأمريكية وكما هو دأبها في إدارة الأزمات الدولية التي تدخل ضمن مصالحها وإستراتيجيتها على استثمار الشرعية الدولية من خلال الارتكاز على قرارات الأمم المتحدة لتتدخل بموجبها زجريا وبشكل عسكري أو غير عسكري في هذه الأزمات، أما الأمر يتعلق بإدارة أزمة كانت مستهدفة فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة التحالف الأوروبي

---

(132)محمد صادق ، "المرحلة الأولى من الحرب على الإرهاب انتهت باقتلاع طالبان"، جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر يوم 6 مارس 2002، ص ، 6.

(133)أحمد إبراهيم محمود ، "الإرهاب الجديدة الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002، ص ، 45.

والدولي لمكافحة الإرهاب ودشـــنته في أفغانســـتان بناء على قرار مجلس الأمن رقم 1368 الذي صـــدر بالإجماع يوما واحدا بعد وقوع عمليات الحادي عشـر من سـبتمبر واسـتتبعته بإصـدار قرار ثانٍ من مجلس الأمن القرار رقم 1373 بتـاريخ 28 ســـبتمبر 2001 بضـــرورة مواجهـة مخـاطر الإرهـاب الـدولي بكـل الوسـائل السـياسـية والعقابية. في اتسـاق تام مع السـياسـة الإسـرائيلية الصـهيونية في الأراضـي المحتلة التي تعاملت مع القرار بالتفســـير والفهم الأمريكي في ضـــرب البنيات التحتية للإرهاب دون تمييز بين الإرهاب الدولي وحق النضال والكفاح المشروعين ضد الاحتلال الغاصب من طرف الشعب الفلسطيني المناضل.

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة على حجية تطبيق الشـــرعية الدولية والتي تجســـدها قرارات مجلس الأمن في موضـــوع العقوبات المفروضـــة على العراق وذات العلاقة بنزع أســـلحة الدمار الشـــامل المزعومة توافرها لديه، ســـعت الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بنظام صـــدام حســـين وخرق ســـافر للشـــرعية الدولية التي تحثها على اتباع الوسـائل السـلمية لحل الأزمات الدولية وعدم اسـتعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باســـتعمالها وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول واحترام ســـيادتها، وكان تدخلها في العراق ســـافرا من حيث خرقها قواعد الشـــرعية الدولية لعدم احترامها انتظار صـــدور قرار من مجلس الأمن يجيز اســـتخدام التدابير العسكرية ضد العراق.

وعلى المســـتوى الداخلي ركزت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حليفتها التقليدية بريطـانيا على تطوير تشـــريعات صـــارمة لمكافحة الإرهاب وتشـــديد الإجراءات الأمنية على التدخل إلى الولايات المتحدة والإقامة بها كما تبنت الإســـتراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب على إصـــدار قانون جديد يجهز على الكثير من الحقوق والحريات الفردية. ويشـــدد من الإجراءات الداخلية اللازمة لمحاربة الإرهاب مثل الاعتقالات بدون إذن قضـــائي والمحـاكمـات العســـكريـة واعتراض البريـد الإلكتروني ومواقع الانترنيـت وغيرهـا، وكلهـا إجراءات تتعـارض مع قيم الـديمقراطيـة الكونيـة والغربيـة، هذا بـالإضـــافـة إلى التحرش ببعض الأنظمـة السـياسـية لبعض الدول العربية والإسـلامية للقيام بإصـلاحات جذرية على نظمها الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية وحتى نظم القيم والثقافة السائدة بها.

وبذلك انطلقت الخطوات العملية الموالية في محاربة الإرهاب الدولي على أكثر من واجهة اســـتثمرتها الولايات المتحدة الأمريكية لضـــرب أفغانســـتان في المرحلة الأولى، ثم ضـــرب العراق ونظراً لســـياســـتها

الإســـتراتيجية وتدابيرها الأمنية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ســـواء على المســـتوى الداخلي أو الخارجي واتجاه مختلف حلفائها التقليديين والجدد وكذا اغتصابهما للولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على شـــن حرب على العراق لم يحملها التريث طويلاً لاســـتصـــدار قرار مجلس الأمن يســـمح لها أو يســـبغ شـــرعية على تدخلها وهو مطلب على الأقل كانت تطالب به الدول الممثلة في الأمم المتحدة باســـتثناء بريطانيا ولما فشـــلت في الحصـــول على هذا القرار ســـارعت إلى خوض الحرب دون قرار ودون شرعية دولية تمنعها من شن مثل تلك الحرب[134] .

لقد بدأت الولايات المتحدة الحرب على كل من أفغانســـتان والعراق وصـــنعت نهايتها في المســـتنقع العراقي والأفغاني في تحد ســـافر منها لكل المبادئ العامة المتعارف عليها دوليا، وأعطت لنفســـها الحرية لشـــرعنة تدخلاتها من أجل إسقاط النظم السياسية والحرب الاستباقية هي من بين المبادئ التي أصبحت تستعمل في العلاقات الدولية بدعوى مكافحة الإرهاب والإعداد للخطر، وبذلك اســـتطاعت الولايات المتحدة ممارســـة القوة وخرق القانون تحت مبرر واحد وهو الحفاظ على الأمن الأمريكي والدولي لصلاحيات الأمم المتحدة خصوصا ما يخص شرعية اتخاذ التدابير القمعية من طرف مجلس الأمن الذي أحكمت السيطرة عليه وبدأت في تطبيق السيناريوهات المتعددة لمواجهة تبعات الحادي عشر من سبتمبر2001 ومحاربة الإرهاب الدولي.

وكانت الخطورة الأولى في هذا الاتجاه عملية الانتشـــار الاســـتراتيجي والتي تقضـــي برفع درجات الاســـتعداد العســـكري[126] للقوات الجوية والإســـتراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وتحريك الأســـطول الأمريكي من قاعدته في نورفولك نهاية الشـــواطئ الأمريكية وبالخصـــوص مدنية نيويورك ونشـــر القوات العســـكرية وشـــبه العســـكرية على المواقع والأهداف الإســـتراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية مع تطبيق الإجراءات الأمنية المشددة على المطارات.

---

(134)حاولت الولايات المتحدة أن تستصدر قرار مجلس الأمن يضفي الشرعية على قيامها بالحرب على العراق لكن أغلبية الدول الأعضاء 11 دولة من مجموع الدول الخمس عشر من مجلس الأمن رفضت تأييد مشروع القرار الذي حذا بها للذهاب إلى الحرب مع حليفتها التقليدية إنجلترا وبضعة دول حليفة أخرى بقوات رمزية.

كما أن الولايات المتحدة عملت إلى جانب هذه الإســـتراتيجية في مكافحة الإرهاب إلى القيام بخطوة أخرى كان لها تداعيات وتأثير بحيث أعدت الخطة لإســـقاط النظام العراقي، وتذرعت بمجموعة من الأســـباب حســـب رؤيـة المحـافظين الجـدد على اعتبـار العراق أحـد دول محور الشـــر، ثم التزام العراق بـالقرارات الدولية للتخلص من أسـلحة الدمار الشـامل ثم هناك قول بأن هناك روابط بين العراق ومنظمة القاعدة أخطر المنظمات الإرهابية والمسئولة عن أحداث 11 من سبتمبر فضـلا عن اعتبار النظام العراقي نظاماً استبدادياً يحكم شعبه بالحديد والنار الأمر الذي استوجب إسقاطه واستبداله بنظام ديمقراطي [135] .

ثانياً- انعدام التوازن بين الدول

تختلف الدول عن بعضـــها البعض من حيث عناصـــر القوة التي تملكها وإذا كان من الصـــعب إجراء تقييم دقيق للعناصـــر المادية التي تســـاهم في تكوين قوة الدولة بالمقارنة مع دولة أو دول أخرى، فإنه يمكن التأكيد على أن قوة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط، فالاتســـاع الجغرافي مثلا لا يمكن الادعاء بأنه يشـــكل العنصـــر الحاســـم في قوة الدولة وإن كان عدد الســـكان أو التطور الاقتصـــادي والتكنولوجي أو غير ذلك من عوامل القوة لا يمكن اعتبار أي منها الأســـاس الوحيد لقوة الدولة.فالواقع أن قوة الدولة لا تنبني على عامل واحد فقط وإنما ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب[136] .

وهناك أيضـا ما يسمى بالعناصـر المكتسـبة والتي تشـكل عناصـر القوة للدولة والتي تزيد وتنقص تبعا لمستوى التقدم الاقتصـــادي والتكنولوجي ودرجة الاســـتعداد العســـكري وكفاءة القيادة الســـياســـية والروح المعنوية، فهذه العناصر تساهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر.

1- مستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي :

ويمكن التمييز بين ثلاثة عناصـــر أســـاســـية تبرز دول العالم الاقتصـــادي كعامل من عوامل القوة في المجال الدولي، وهذه العناصـــر هي التقدم الصـــناعي ومدى التطور التكنولوجي والمصـــالح الاقتصـــادية، وامتلاك

---

(135)صلاح الدين عامر : "القانون الدولي في عالم مضطرب"، مجلة السياسة الدولية،القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 153 يوليو 2003، ص : 85.

(136)محمد طه بدوي ، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، بيروت 1972، ص ، 103.

الدولة للموارد الطبيعية لا يعتبر في حد ذاته مصـــدرا من مصـــادر القوة إذا لم تكن تملك إلى جانب ذلك الوسـائل الكافية لاسـتعمال هذه الموارد في الأهداف العسـكرية والصـناعية ولذلك فإن التقدم الصـناعي الذي تعكســـه الطاقة الإنتاجية والآلات الحديثة وخبرة العمال ومهارة المهندســـين والعبقرية الابتكارية، وحســـن الإدارة هو من العوامل الهامة التي تؤدى بدون شـــك إلى التأثير في الشـــؤون الدولية، ومن الملاحظ أن التغيير في درجة التقدم الصـــناعي كان مصـــحوبا في العادة بتبدل ميزان القوة، فقد ظلت بريطانيا أقوى دولة في العالم طيلة المدة التي لم يوجد فيها من ينافســـها كدولة صـــناعية كما أن تدهور مركز فرنســـا كدولة عظمى بالنسـبة إلى ألمانيا تزامن مع تأخر فرنسـا وتفوق ألمانيا صـناعيا بحيث أصـبحت هذه الأخيرة الدولة الصـــناعية الأولى في القارة الأوروبية في فترة ما بين الحربين العالميتين، وعندما يقال اليوم بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة في العالم فإن المقصـــود بذلك هي الدولة الصـــناعية الأولى، وليس هناك أدنى شـــك أن تفوق الولايات المتحدة واحتكارها للأســـلحة النووية في الســـنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية كان ثمرة لتفوقها الصـــناعي، وإن كان الاتحاد الســـوفيتي اســـتطاع أن يبرزها في بعض الميادين كميدان الفضـاء، ويحقق توازنا إسـتراتيجيا منذ نهاية الخمسـينات فإن كفة التقدم الصـناعي مازالت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع روســـيا وريثة الاتحاد الســـوفيتي ويمكن القول بأن التقدم الصـــناعي تختلف درجته من دولة إلى أخرى، ولكن التقدم الصـناعي والتحسـن الكبير لوسـائل الإنتاج الذي حصـل في أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان، أدى إلى قيام تفاوت بين الدول وانقســـام العالم إلى دول صـــناعية متقدمة تحظى بالرفاهية ودول تعاني من التخلف الاقتصـــادي، ولذلك فإن الأمل معقود على تصـــنيع دول العالم الثالث المتخلفة للقضـــاء على هذا التخلف الناتج عن تخصـــص المركز المتقدم في الإنتاج الصـــناعي والإنتاج الصـــناعي الأكثر تطورا، وتخصـــص الأطراف أو المحيط في الإنتاج الأولي والإنتاج الصـــناعي الهامشي[137] .

ومؤدى ذلك أن جوهر التقدم الصـناعي يتمثل في إقامة الصـناعات التحويلية وحدها والمقصـود بالصـناعات التحويلية الصـناعة التي تنصـب على تحويل المواد الخام والمواد الأولية إلى سـلع مصـنعة ونصـف مصـنعة بينما تنصـب الصـناعات الاستخراجية على استخراج المواد الخام ومعنى ذلك أن التقدم الصـناعي يعني قيام قطاع تحويلي هام متقدم تقنيا بحيث يصـــبح هو القطاع القائد في الهيكل الاقتصـــادي المحلي، ويصـــير

(137)عبد الواحد الناصر ، "التفاوت بين الدول"، مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب، ص ، 146-147.

الاقتصـــاد الوطني كله بالنتيجة اقتصـــادا صـــناعيا وهذا ما ينطبق على أوربا والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الروســي، والواقع أن هناك علاقة بين التقدم الصــناعي والتكنولوجي، فالدول المتقدمة صــناعيا هي في ذات الوقت دول متقدمة تكنولوجيا وعلى العكس من ذلك فالدول المتخلفة صـــناعيا هي دول متخلفة تكنولوجيا.

التقدم الصـناعي والتكنولوجي يتجلى في مسـتوى النمو الذي وصـلت إليه الدولة من حيث الصـناعة والكفاية الاقتصـــادية والتنظيم، فمهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية فإن هذه الموارد تظل من قبل الإمكانات المعطلة أو المهدورة إذ لم يتم اســـتغلالها بكفاءة من الناحيتين الاقتصـــادية والتكنولوجية ويمكن من واقع المقارنات بين الدول الصـــناعية والدول التي لازالت تحارب التخلف الاقتصـــادي والاجتماعي، تلمس الفارق في مســـتوى القوة الاقتصـــادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من الدول، فحينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوســـط الدخل الفردي، وتتســـع قاعدة الإنتاج وتزداد معدلات الاســـتهلاك عند الفئة الأولى، فإنه يلاحظ بالنسـبة للفئة الثانية هبوط الدخل القومي وانخفاض مسـتوى المعيشـة وتزايد الاعتماد الاقتصـادي على الخارج وليس من قبيل الصـــدفة أن نجد أقوى دول العالم اليوم هي أقواها اقتصـــاديا وأرقاها في مســـتويات التطور الإنتاجي والتكنولوجي[138] .

وفي تاريخ العلاقات الدولية أمثلة عديدة للمنازعات والصـراعات التي حدثت بسـبب المصـالح الاقتصـادية، ويدخل في هذا الإطار الصـراع الذي أعقب الثورة الصـناعية في أوروبا خلال القرن التاسـع عشـر من أجل التحكم في المواد الأولية والسـيطرة على منافذ التجارة الدولية، أو الحصـول على الأسـواق اللازمة لتصـدير المنتجات المختلفة لقد أدت الحاجة إلى الأسـواق الجديدة بسـبب الإنتاج المتعاظم للمصـانع الكبيرة إلى تزايد التنافس الاســتعماري ونتيجة لذلك اشــتد الصــراع من أجل الســيطرة على إفريقيا وآســيا وأوربا فإنها إلى جانب ذلك تتميز بوجود مخزونات ضخمة من البترول[139] .

---

(138) إسماعيل صبري مقلد ، "العلاقات السياسية الدولية"، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الرابعة الكويت، 1985، ص ، 179-180

(139)سامي منصور ، "الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية"، مجلة السياسة الدولية يناير 1984، ص ، 100.

كما أنها من الأسواق الكبرى لاستهلاك سلع ومنتجات الدول الصناعية وخاصة الأسلحة، فقد تضاعفت قيمة الأسلحة المستوردة من قبل الدول العربية في الشرق الأوسط من سنة 1973 إلى سنة 1976، كما أن ثلاث دول بترولية هي السعودية والعراق وإيران استوردت سنة 1979 ما يعادل 64% من واردات السلاح. وكل ذلك يعني أن المصالح الاقتصادية جعلت الدول الكبرى تتنافس من أجل الحصول على امتيازات ومكاسب في هذه المنطقة، وقد كان ذلك هو السبب الذي دفع ببريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى اتباع ما سمي بدبلوماسية البترول في الشرق العربي، أي إقامة مناطق النفوذ التي تمكنها من الوصول وحدها إلى مخزونات البترول في هذه المنطقة والملاحظ أن هناك ارتباطا تاريخيا بين المصالح الاقتصادية للدولة ومصالح الرعايا التابعين لها[140] .

هذا الارتباط كان نتيجة منطقية للأخذ بمفهوم الدولة الليبرالية التي لم يكن لها مصالح مباشرة في الخارج غير مصالح رعاياها، وبواسطتهم وكانت وظائفها تقتصر على الدفاع الوطني والأمن الداخلي والقضاء والتمثيل الدبلوماسي مع ترك النشاطات الأخرى للمبادرة الفردية وعدم التدخل في العلاقات بين الأفراد والاكتفاء بدور الحكم.

لذلك كان من الطبيعي أن يقوم الاتفاق والتلاقي بين مصالح الخواص والمصالح الحيوية للدول، فالقوة الاقتصادية للدول في الخارج تدعم نفوذها السياسي وعلى أساس هذه الوحدة بين مصالح الدولة ومصالح الخواص التابعين لها، سيطرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على النشاط الاقتصادي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال القرن الماضي واتبعت حكومات هذه الدول أسلوبين لتدعيم قوتها الاقتصادية في الخارج وهما أسلوب التغلغل الاقتصادي وأسلوب الضغط العسكري، في الوقت الحاضر يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية للدول الغربية لها ثلاث مجالات رئيسة في الاستثمارات والتجارة والمواد الأولية، فما من شك في أن ضخامة الاستثمارات العربية في دول العالم الثالث تجعل مصلحة الدول الغربية في المحافظة على هذه الاستثمارات وضمان مردوديتها.

---

(140)عبد الواحد الناصر ، "مدى مشروعية استخدام القوة لحماية الرعايا الموجودين بالخارج"، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، كلية الحقوق الرباط، 1986.

ومن حيث التجارة فمن مصلحة هذه الدول المحافظة على الأسواق وعلى طرق الوصول إليها وربما أنها تزود بنسب متزايدة من المواد الدولية، فمن المهم اقتصاديا إستراتيجيا لها أن تستمر هذه المواد في تغذية الأسواق الغربية مع حد أدنى من التقلبات سواء في الأسعار أو الكميات.

لكنه لا يمكن إغفال عامل مهم يؤثر على المصـــالح الاقتصـــادية للدول العربية في العالم الثالث وهو أثر الصراعات الداخلية المسلحة، على هذه المصالح فعند تصعيد العنف المسلح تصبح التكاليف الاقتصادية أكثر ارتفاعا وتصبح الاستثمارات والأموال الغربية مهددة مباشرة، فالاقتصاد الذي تضر به الحرب يصبح غير مربح كما في الماضي وعبء الحرب يثقل اقتصاد الدولة ويكون له أثر سيء وضار على الصادرات الغربية لاسيما إذا لم تستطع الدول الغربية بيع الأسلحة للدولة التي يوجد فيها ذلك الصـــراع العنيف لكن الآثار تكون أخطر وأســـوأ فيما يتعلق بإمدادات المواد الأولوية إذا كانت هذه الإمدادات غير منتظمة وغير متحكم فيها فإن ذلك سيحدث أثار اقتصادية وسياسية ضارة بالنسبة للغرب ومنها ارتفاع الأسعار وهذا ما يفسر قيام معظم الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة بإرسال أساطيلها الحربية إلى منطقة الخليج سنة 1987 نتيجة لتصـــعيد حرب الناقلات من جهة وزرع الألغام في مياه الخليج من جهة أخرى ومشـــاركتها في حرب الخليج ضد العراق في يناير 1991. [141] .

أما بالنسبة للمصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث فيمكن القول بأن هذه الدول رغبة منها في الحصول على منافع أكبر تلجأ إلى اتباع سياسات مشتركة في مجال إنتاج وتسويق المواد الأولية وذلك عن طريق التكتلات الاقتصادية مثل منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك التي تسمح لها بالدفاع عن مصالحها المشتركة وتنسيق مواقفها ويمكن اعتبار الأوبك من أهم التكتلات الاقتصادية للدول النامية وأكثرها دفاعا عن مصالح هذه الدول منذ منتصف السبعينات كما أنها من أكثر القنوات تأثيرا ونفوذا لدى الدول الصناعية.

والواقع أن المصـــالح الاقتصـــادية للدول كثيرا ما تنعكس على مواقفها الســـياســـية وتعاملها الدولي وتدفعها بالتالي إلى تمتين روابط التعاون الاقتصـــادي المشـــترك فيما بينها ويتجلى ذلك بصـــورة أوضـــح في التعاون

---

(141)هاشم محمد السعيدي : "المفهوم الأمريكي للقوة الناعمة من خلال الحرب على العراق"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط سنة 2004، ص : 36.

الاقتصـــادي المشـــترك بين الدول الأوروبية، فالرغبة هي عقوبة التعاون بين الدول الأوروبية التي تربطها مصـالح متبادلة هي التي شـجعتها على إقامة تكتلات اقتصـادية بين دول أوروبا الشـرقية سـابقا والسـوق المشـتركة بين دول أوروبا الغربية، وإلى جانب عامل الاقتصـادي توجد عوامل أخرى مكتسـبة من أهمها درجة الاستعداد العسكري والتي تفرق بين قوة الدول إلى جانب الروح المعنوية.

2-جاهزية الاستعداد العسكري :

يمثل الاسـتعداد العسـكري المظهر الرئيس للقوة في المجال الدولي فمن البديهي أن تكون أقوى الدول هي أقواها من الناحية العسـكرية وهذا ما يجعل الولايات المتحدة وروسـيا القوتين الرئيسـيتين في العالم بحيث أن التوازن الإسـتراتيجي يقتصـر عليهما ولا يمكن للدول الأخرى ولو كانت مجتمعة أن تعادل من حيث القوة العسكرية ما تمتلكه إحداهما من هذه القوة وهذا ما يؤكد أن الاستعداد العسكري يضفي الأهمية الفعلية على عوامل القوة الأخرى وبالتالي يكون أسـاسـيا وضـروريا لدعم وتنفيذ الدولة لسـياسـتها الخارجية، وتتجلى درجة الاسـتعداد العسـكري في تقنية الحرب والقيادة ونوعية وضـم القوات المسـلحة فالتفاوت في تقنية الحرب جعل الدول الاسـتعمارية في أوروبا تفوق البلاد الأخرى في إفريقيا وأسـيا وتسـيطر على العالم الجديد في النصـف الغربي من الكرة الأرضـية ذلك أن إدخال سـلاح الإشـارة والمدفعية على أسـلحة الحرب التقليدية في القرنين الرابع عشـر والخامس عشـر أدى إلى تحول ضـخم في توزيع القوة لفائدة الدول الأوروبية التي تمتلك هذه الأسلحة الجديدة قبل غيرها.

وقد شـهد القرن العشـرون ابتكارات جديدة في تقنية الحرب، وأعطت ميزة مؤقتة للجانب الذي اسـتخدمها قبل خصـمه أو قبل أن يتمكن هذا الخصـم من وقاية نفسـها منها. وكانت الغواصـة هي الابتكار الأول في الحرب العالمية الأولى إذ استخدمتها ألمانيا ضـد السـفن البريطانية، وظهرت في وقت ما كافية لتقرير نتيجة الحرب لصـالح ألمانيا إلى أن وجدت بريطانيا في نظام القوافل، الرد على هذا التهديد الشـديد الخطورة وكانت الدبابة السـلاح المبتكر الثاني إذ اسـتخدمتها بريطانيا بأعداد كبيرة ومركزة ضـد ألمانيا التي لم تعرفها إلا في المرحلة النهائية في الحرب العالمية الأولى، ولاشـك أن الدبابة كانت عاملاً من عوامل انتصـار الحلفاء في هذه الحرب وكان الابتكار الثالث هو التنسـيق والتعاون بين القوات الجوية والبرية

والبحرية مما أســـهم إلى حد كبير فيما حققته ألمانيا واليابان من تفوق في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت الهزائم الذريعة التي ألحقها اليابانيون بالأمريكان والبريطانيين والهولنديين برا وبحرا في 1941 و1942 أهمية تفوق اليابان في تقنية الحرب وأساليبها[142] .

وإلى جانب ذلك ظهر في الحرب العالمية الثانية، إبتكاراً جديداً في تقنية الحرب أثر في مجرى الحرب وهو استخدام المطارات العائمة المنتقلة المتمثلة في حاملات الطائرات من قبل الولايات المتحدة واليابان.

ولكن أهم ابتكارات تقنية الحرب تتمثل في إنتاج واستخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية. بل إن احتكارات الولايات المتحدة للسلاح النووي ببضعة أعوام بعد الحرب العالمية الثانية منحها ميزة تقنية ضخمة في مجال القوة العسكرية ولم يتبدل هذا الوضع إلا في نهاية الخمسينات حينما بدا واضحا أن الاتحاد السوفياتي حقق توازنا إستراتيجيا في الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة وأصبح في إمكانه إصابة الأهداف الأمريكية بواسطة الصواريخ العابرة للقارات.

والواقع أن ظهور تقنية الحرب النووية كان بداية لجيل جديد من الابتكارات العسكرية التي لم تعد تقتصر على الحرب في الأرض وفي أعماق البحار والمحيطات وإنما أصبحت تتعدى ذلك إلى الفضاء الخارجي بسبب اختراع الأسلحة الفضائية والإشعاعية التي قد لا يستدعي استخدامها سوى بضع ثوان ومؤدى ذلك كله أن الدول المتقدمة تكنولوجيا من الناحية العسكرية تستطيع أن تحرز ميزات حاسمة على أعدائها الذين لم يحرزوا مثل هذا التقدم التكنولوجي رغم قدرتهم على حشد قوات ضخمة غير مدعمة بأساليب الحرب الحديثة، وهذا ما تجلى واضـــحا في حرب المالوين بين بريطانيا والأرجنتين عام 1982 وحرب الخليج عام 1991 وحرب كوسوفو عام 1999.

وإلى جانب التقنيات الجديدة في مجال الحرب تلعب القيادة العســـكرية دائما دورا حاســـما في مجال القوة العسكرية فقوة بروسيا في القرن الثامن عشر كانت إلى حد كبير تشكل انعكاسا للعبقرية العسكرية التي امتاز بها فريدريك الأكبر ولكن فن الحرب تبدل تبدلا كبيرا بعد موت فريدريك الأكبر عام 1786 عندما

---

(142)إسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق، ص ، 175.

استطاع نابليون في معركة فيينا عام 1806 تحطيم الجيش البروسي الذي كان من ناحية مستواه العسكري وقوته معادلا تماما لما كان عليه قبل عشرين عاما ذلك أن قادة الجيش البروس أصبحوا يفتقرون إلى العبقرية العسكرية التي امتازوا بها في معارك فريدريك الأكبر في أوربا بأسرها، إذ انتقلت هذه العبقرية إلى الجانب الآخر ممثلة في نابليون الذي طبق أفكاره الجديدة في فن القيادة التي قررت دون شك مصير المعركة لفائدة فرنسا[143] .

وقد أصبحت نفسية خط ماجينوا التي سيطرت على القيادة العليا الفرنسية في فترة ما بين الحربين العالميتين مثالا للتفكير العسكري الخاطئ، ففي الوقت الذي مالت فيه اتجاهات التقنية الحديثة نحو حرب الحركة السريعة واستعمال الآليات في النقل والمواصلات ظلت القيادة العامة الفرنسية تفكر في إطار حرب الخنادق التي سادت الحرب العالمية الأولى، أما القيادة العامة الألمانية فقد أدركت من ناحية أخرى المزايا العسكرية للحرب الآلية لذلك وضعت خططها على أساس حركية لم يسبق لها مثال وقد أدى التصادم بين هذين المفهومين وليس في معركة فرنسا وحدها ولكن في معارك بولونيا والاتحاد السوفيتي أيضا إلى أن حققت حرب الصاعقة الألمانية تفوقها، كاد يصل بها إلى حد النصر النهائي لولا أن الدول المغلوبة على أمرها وجدت سندها في التقنية المتفوقة للولايات المتحدة وفي القوة البشرية الهائلة للاتحاد السوفيتي من أجل إحباط إبتكارات هتلر وإلحاق الهزيمة بجيوشه[144] .

ولكن عناصر القوة في المجال العسكري لا تقتصر على الأخذ بتقنيات الحرب الحديثة وكفاءة وعبقرية القيادة العسكرية وإنما تشمل أيضا نوعية وكم القوات المسلحة، فقد يتيسر للدول الحصول على تقنيات الحرب الحديثة وقد يتفوق قادتها العسكريون في مجال فنون الحرب ولكنها مع ذلك تظل ضعيفة من الناحية العسكرية. وبالتالي من الناحية السياسية إذ لم يتوافر لها الجهاز العسكري اللازم لأداء المهام الموكولة إليه سواء من حيث الكم أومن حيث الكف.

ولاشك في أن متطلبات القوة العسكرية الكافية كما وكيفا تختلف من دولة إلى أخرى لعدم وجود تجانس بين الدول من الناحية المادية فهل يتحتم على الدولة أن تحتفظ بقوات عسكرية كثيرة العدد أو من الناحية

---

(143)عبد الواحد الناصر ، "التفاوت بين الدول"، مرجع سابق، ص ،

(144)المرجع السابق، ص ، 153.

المادية، فهل يتحتم على الدولة أن تحتفظ بقوات عسكرية كثيرة العدد أو من الأفضل لها أن يكون لها جيشها مكونا من وحدات صغيرة عالية التدريب والتجهيز ؟ وهل من المفيد للدولة عسكريا أن تتسلح بالأسلحة الدفاعية أو بالأسلحة الهجومية ؟ وهل يمكن الوصول بالحرب إلى نتيجة حاسمة عن طريق سلاح جديد كالمدفعية في بداية القرن الخامس عشر والغواصة والدبابة في الحرب العالمية الأولى والطائرة بالنسبة لفترة ما بين الحربين العالميتين والأسلحة النووية والفضائية بعد الحرب العالمية الثانية ؟

إن الإجابة الخاطئة على مثل هذه الأسئلة أوصلت كلا من بريطانيا وفرنسا إلى حافة الهزيمة في الحرب العالمية الثانية التي تطلبت أساليبها التقنية العسكرية ردودا مغايرة لتلك الأسئلة وما من شك في أن الإجابة على هذه الأسئلة بصورة صحيحة أو خاطئة تؤثر تأثيرا مباشرا على قوة الدولة فحجم القوات المسلحة وحده لا يكفي وإنما يلزم أيضا التركيز على الجوانب الكافية في إعداد القوات وتجهيزها للقيام بمختلف المهام التي ستسند إليها ورفع مستوى قدرتها القتالية.

وإلى جانب ذلك فالاستعداد العسكري يتطلب من الدولة القدرة على حشد طاقاتها وإمكاناتها بأكبر ما يمكن من السرعة لأن الدول التي تفشل في التعبئة الشاملة والسريعة لقواتها في الوقت المناسب تفقد ميزات في مواجهة أعدائها كما أنه يستدعي إلى جانب ذلك إعداد الجبهة الداخلية لخدمة الجهود العسكرية، فحشد إمكانات وطاقات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الإطار العسكري وحده وإنما يجب أن يمتد إلى الجبهة العسكرية والمدنية في نفس الوقت[145] .

(145)نصير عاروري ، جدور الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي رقم 392 شهر 2003/6.

المبحث الثانى

دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين

الحقيقة أن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضـعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها، حيث لم تستند هذه المنظمة على أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها للقدرة على التأثير من مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى والمحصـلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من اسـتخدام المنظمة عدة وسـائل لمواجهة الأحداث وحفظ السـلم، إلا أنها قد فشـلت في حفظ الأمن الدولي وبذلك برزت طلبات عديدة في أروقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاح حال الأمم المتحدة لتكون تعبيرا حقيقيا عن حال العالم اليوم. (146)

المطلب الأول :

بعض نماذج النزاعات الدولية التي أخفقت الأمم المتحدة في إنهائها

لقد فشـلت المنظمة الدولية في حل النزاع الإسـرائيلي المزمن الذي نتج عن عدوان إسـرائيل على الأراضـي العربيـة في 6 يونيو 1967 والـذي أصـدر على أثره مجلس الأمن الـدولي قراره رقم 242 في نوفمبر 1967 والقاضـي بإلزام إسـرائيل الانسـحاب إلى حدود ما قبل السـادس من يونيو لعام 67 ولازال النزاع مسـتمرا وقائما حتى اللحظة، كذلك عجزت الأمم المتحدة عن حفظ السـلام في كافة العالم وليس حرب أفغانسـتان والوجود الدولي غير المشـروع على أراضـيها من قبل قوات التحالف الأنجلو الأمريكي ببعيد، أضـف إلى ما تقدم فشـل الأمم المتحدة في منع عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراق، رغم تأكيد فريق التفتيش الدولي عدم العثور على أية أدلة لحيازة أو امتلاك العراق لأسـلحة الدمار الشـامل أو معدات إنتاج وتطوير ونقل وتخزين مثل هذه النوعية من الأسـلحة الأمر الذي انتفى معه مبرر الولايات الأمريكية وحلفائها للتدخل في شـؤون العراق ومن ثم ضـرب العراق، واحتلت أراضـيه بالكامل بالقوة دونما مبرر أو سـبب معقول من الواقع أو القانون، الأمر الذي يؤكد من جديد فشـل الأمم المتحدة في حل

---

(146)رجب عبد المنعم متولي ، "الأمم المتحدة بين الإلغاء والإبقاء في ظل التطورات الراهنة"، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004-2005، ص،135-136.

النزاعات الدولية وحفظ السـلم والأمن الدوليين، وهو ما يدعونا إلى تناول بعض النماذج التي فشـل منظمة الأمم المتحدة أمامها دون الوصول إلى حل هذه النزاعات[147] .

أولاً: الأمم المتحدة والنزاع العراقي الكويتي :

لقد تفجرت قضـية النزاع العراقي الكويتي عقب الغزو العراقي لدولة الكويت والاحتلال الكامل لأراضـيه في الأول، من أغسـطس 1990 وذلك اسـتنادا من العراق على مجموعة من الحجج والأسـانيد دارت كلها حول وجود حق تاريخي للعراق في الكويت بوصـفه أن الكويت كانت أثناء الحكم العثماني وما قبله جزءا من لواء البصـرة العراقي، وبالتالي كان يحكمها حاكم واحد يسـمى بالقائم مقام العثماني وإلى جانب هذا فإن هناك منازعات حدودية بين البلدين نشـأت عقب وقوع حالات عدوان من قبل حرس الحدود وخفر السـواحل الكويتية على الحدود العراقية إلى جانب أن العراق لـه دين ثابت في ذمة الكويت ناتج عن حرب العراق مع إيران بوصـفه أن العراق حامي البوابة الشـرقية للعرب جميعا وللكويت خاصـة، وفضـلا عما تقدم به أدعى العراق عدوان الكويت المتكرر على البترول العراقي من خلال حقل الرميلة الواقع في الأراضـي العراقية مع أحقية العراق في جزيرة وربه وجوبيان حتى يجد لـه منفذا بحريا على الخليج العربي وذلك لرغبة العراق في بناء وتطوير أسلحة أسطوله الحربي في الخليج العربي.

جدير بالذكر أن جميع حجج العراق سـالفة الذكر حجج واهية وليس لها سـند مطلق من الواقع والقانون، مما جعل هذه الحجج تذحوضـه وباطلة، ولم تنطل على أحد من أعضـاء الجماعة الدولية مما دعا الأمم المتحدة إلى التدخل من أجل إنهاء النزاع ولم تحظ مشـكلة أو نزاع بعناية الأمم المتحدة مثلما حظيت مشـكلة النزاع العراقي الكويتي، فلقد أصـدر مجلس الأمن فيها عددا من القرارات لم يسـبق صـدورها في أي نزاع من قبل والتي بدأت بالقرار 660 الخاص بإدانة العراق وحته على سـحب قواته إلى حدود ما قبل الأول من أغسـطس عام 1990 وانتهاء بالقرار 678 الخاص باسـتخدام القوة ضـد العراق أو بالتصـريح لجميع الدول الصـديقة والحليفة لدولة الكويت باسـتخدام كافة الوسـائل الممكنة ضـد دولة العراق من أجل تحرير الكويت وعودة حكومتها الأصـلية والشـرعيه، ففي صـبيحة يوم السـادس عشـر من يناير 1991 انطلقت شـرارة الحرب ضـد العراق بتوجيه ضـربة جوية قاسـية للقوات العراقية في الكويت تلتها حرب برية في العشـرين

---

(147)المادة الأولى في فقرتها الأولى "مقاصد الأمم المتحدة".

من مارس 1991 انتهت بتحرير الكويت وعودة حكومتها الشـــرعية، ورغم مشـــروعية الهدف من هذه الحرب وصـــحة تكييفها القانوني إلا أنها كانت حرباً متجاوزة حدود الدفاع الشـــرعي بكل المقاييس والســـبب أن هذه القوات التى خاضـــت الحرب كانت تعمل بمفردها وليس تحت إمرة مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة وإنما كانت تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فهي حرب ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله العذاب ورغم انتهاء مهمة القوات الأمريكية في هذه الحرب إلا أنها ظلت باقية في صـــور قواعد عســـكرية وهو عبارة عن احتلال مقنع للولايات المتحدة الأمريكية لدول هذه المنطقة وهو أمر مخالف للشـــرعية الدولية، وهذا مما يؤكد فشل الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي وحفظ السلم والأمن الدوليين [148] .

ثانياً- النزاع الأنجلو أمريكي الأفغاني :

والذي بدأ عقب أحداث الحادي عشـر من سـبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وهو العدوان الذي ادعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنه من تخطيط وتنفيذ أسامة ابن لادن السعودي الجنسية والمقيم في أفغانســتان وهو الذي يهول العمليات الإرهابية ضــد الولايات المتحدة والعالم. وكانت الولايات المتحدة قد استندت على مجموعة من الأدلة كان أهمها شريط الفيديو المسجلة لإحدى خطب بن لادن وهو يعلق على الأحداث الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مجموعة من المعلومات الاســـتخباراتية المعصـــومة والمدســـوســـة، وبالتالي تم إنشـــاء لجان تحقيق من طرف بريطانيا وأمريكا والتي من خلالها تمت الدعوة إلى خوض الحرب في العراق.

وقد فشـــلت الأمم المتحدة في مواجهة هذا الموقف ومنع العدوان الأنجلو أمريكي على أفغانســـتان رغم أن العدوان أمرا مخالفا للقانون الدولي وانتهاكا صـــارما لميثاق الأمم المتحدة، مما يســـتلزم تدخل مجلس الأمن بوصـفه صـاحب الاختصـاص الأصـيل بردع العدوان وحفظ السـلم والأمن الدوليين أو الجمعية العامة عند عجز مجلس الأمن عن ذلك ملحقا لقرار الاتحاد لأجل السلم الذي منح الجمعية العامة الاختصاص بمواجهة جميع حالات تهديد الســـلم والأمن الدوليين أو أعمال العدوان عند عجز أو فشـــل مجلس الأمن عن مواجهة

---

(148)نهى شافع توفيق محمود ، الدفاع الوقائي عن النفس : دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام القانون الدولى المعاصر 2001 –2007 ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 ،ص54.

أو تحقيق ذلك، وهذا لا يمكن أن يستخلص منه إلا نتيجة واحدة مؤداها فشل المنظمة الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين في تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها.

ثالثاً- الأمم المتحدة والنزاع الأنجلو أمريكي العراقي :

بدأت وقائع هذا النزاع منذ حدوث ضربة الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 للولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الولايات المتحدة من القيام بحرب دولية ضد الإرهاب على مستوى العالم ووضع مجموعة من الدول ذات الأنظمة المارقة والتي ترعى الإرهاب وعلى رأسها العراق وأفغانستان وإيران وليبيا والسودان.

فبدأت بأفغانستان وأجهزت عليها ثم أعادت الكرة على العراق وبدأت رحلة طويلة مع النظام العراقي لتبادل الاتهامات وتدرج الحجج المختلفة لتدبير هجومها وعدوانها على العراق واحتلال أراضيه. وكانت أول الخطوات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها هي السعي وراء استصدار قرار يسمح بعودة المفتشين الدوليين للعراق ويلزم العراق بفتح أبوابه أمام فرق التفتيش الدولية دونما أن تفرض على عملها أية قيود أو شروط مما دعاها إلى استصدار القرار 1441 في 8 نوفمبر 2002، وقد صدر هذا القرار بالإجماع نظرا لإحساس النظام العراقي بأن هذا القرار يعد بادرة عدوان على العراق وأن الولايات المتحدة عازمة على غزو العراق، لذلك أخضعت العراق لهذا القرار رغم ما يمثله من فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم[149] ورغم إعلان رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي وكذلك رئيس فريق التفتيش الدولي في التقرير الذي رفعاه عن أسلحة العراق وقدماه لمجلس الأمن وتمت تلاوته بجلسته على خلو العراق بالكامل من أسلحة التدمير الشامل، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت مجلس الأمن بالمرة وسعت إلى عقد قمة الأزور في البرتغال في 2003/3/16 والتي ضمت رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا وأسبانيا وكانت بمثابة شرارة الحرب التي أشعلت نارها، لذلك فعقب هذه القمة أمهل الرئيس بوش رئيس العراق صدام حسين مهلة 48 ساعة للخروج من العراق وإلا سيواجه تدخلا مسلحا للإطاحة به كرها وبذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول

---

(149) عبد العزيز سرحان ، "جريمة القرن الحادي والعشرين الغزو الأمريكي الصهيوني الأمبريالي للعراق"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص ، 46-51.

على تفويض بالحرب من مجلس الأمن في 2003/3/25 في جلسة مغلقة استمرت قرابة الفجر واستئنفت في اليوم التالي ولكنها باءت بالفشل بسبب عدم قبول مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم هذا خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق بمساعدة حلفائها من 16 دولة وانتهت هذه الحرب باحتلال العراق وإسقاط النظام العراقي وهذا يفيد عجز الأمم المتحدة عن مواجهة أي عدوان أو حرب تتم بالمخالفة لنصوص الميثاق والقانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفوضى الدولية وسيطرت الولايات المتحدة على مقدرات الشعوب، وبعد ذلك تعالت الأصوات بتعديل وإصلاح الأمم المتحدة حتى تساير المستجدات الدولية والأحداث التي تواجهها، وهو ما يدعونا إلى التساؤل هل يمكن أن تستجيب منظمة الأمم المتحدة للمستجدات الدولية ؟ .

المطلب الثاني :

تطوير الأمم المتحدة استجابة للمستجدات الدولية .

من المؤكد أن النظام العالمي الحالي له سمات أو خصائص تميزه عن النظام العالمي الذي كان سائدا في الحقبة الماضية مما جعل التغيير يلقي بظلاله على هيكل التنظيم الدولي المعاصر والنظام القانوني السائد فيه، ولعل أهم ما يميز النظام القانوني الدولي الحالي أنه نظام يتميز بريادة القطب الواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة لا منافس لها، وسيادة القيم والمفاهيم الغربية فإنها تقلص الدور الحقيقي للمنظمات الدولية في حل المنازعات الدولية كذلك الطابع المؤقت للنظام العالمي الجديد.

ولعل تغير ملامح النظام العالمي أدى إلى تغير شكل ودور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في المنازعات الدولية وهو أمر بدت سماته بوضوح من خلال مسلك المنظمة الدولية ذاته في ظل هذا النظام حيث كثر تدخل المنظمة في الشؤون الدولية واتسع مدلول التدخل وتعددت أسبابه ومبرراته وكذلك كثر اللجوء إلى التدخل المسلح وظهرت له أسباب جديدة إلى جانب الأسباب القديمة والتقليدية فظهر إلى جانب جريمة الحرب والعدوان المسلح الإرهاب الدولي كمبرر وسبب حقيقي وراء التدخل المسلح من قبل المنظمة الدولية، كذلك انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كذلك إهدار الديمقراطية داخل البلاد.

وغير ذلك الكثير مما يستلزم ضرورة تعديل وتغيير أو بمعنى أوضح تطور المنظمة الدولية استجابة للظروف والمستجدات الدولية التي ظهرت حديثا ولم يكن لها وجود من قبل ولكن كيف السبيل إلى تطوير دور منظمة الأمم المتحدة حتى يمكن أن تستجيب للظروف الحالية.

أولا : الإفراط في استعمال التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع

إن مواجهة الأمم المتحدة للعدوان العراقي على الكويت أذهل المجتمع الدولي لما اتسمت به هذه المواجهة من حسن نية وجدية غير معهودة في تاريخ المنظمة الدولية، ولذلك كان أسلوب المنظمة الدولية في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت فاصلا مميزا بين مرحلتين هامتين من تاريخ المنظمة الدولية.

المرحلة الأولى : وتمثل مرحلة الفشـــل والعجز التام للمنظمة الدولية في مواجهة المنازعات الدولية وحالات تهديد السلم والأمن الدولي عموما وذلك بسبب انقسام الدول الكبرى على نفسها وسيادة مفاهيم الحرب الباردة بين القطبين العظيمين الاتحاد الســـوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وظلت هذه المرحلة ردحا من الزمن حتى بداية التسعينات حتى حدت العدوان العراقي على دولة الكويت.

المرحلة الثانية : فتتمثل في مواجهة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن للعدوان العراقي على الكويت وقد مثل أسلوب المواجهة تحولا جذرياً في أسلوب المنظمة في مواجهة الأحداث الدولية، حيث كانت جميع قرارات مجلس الأمن تشير إلى أحكام الميثاق من غير الفصل السابع رغم أن القلة منها كانت تشير على استحياء إلى الفصل السابع وكان من أهمها قراراته التي صدرت بمناسبة العدوان على كوريا الجنوبية عام 1950، وترجع مقدرة مجلس الأمن على مواجهة الظروف والأحداث إلى استعادة التعاون فيما بين القوى العظمى على صـعيد العلاقات الدولية والذي جاء كرد فعل لانتهاء الحرب الباردة بين القطبين العظيمين فلم يعد حق الفيتو حائلا يقف أمام قيام مجلس الأمن وممارسته لوظائفه وسلطاته، فلقد واجهت الأمم المتحدة مشكلة الخليج وأصدر بمناسبتها مجلس الأمن عددا من القرارات غير مسبوق صدورها في أي نزاع آخر وكلها كانت مستندة إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق.

ولقد عكســـت كل هذه القرارات من حيث اعتمادها على معايير جديدة في تكييف ما يعتبر تهديداً مع أداء مجلس الأمن منذ عام 1990 على عكس ما كان متبعا وســائدا في الفترة الســابقة، ومن ثم فاســتنادا إلى السلطة التقديرية الواسعة لمجلس الأمن والمستمدة أصلا من المادة 49 من الميثاق قام مجلس الأمن بتحديد الأعمال التي تشـكل تهديدا للسـلم والأمن الدوليين ولم تعد تلك العوامل قاصـرة على المنازعات بين الدول وأعمال القتال واسعة النطاق داخل حدود الدول بل أصبح تهديد السلم يشمل قمع الأقليات وكذلك الأعمال الإرهابية. وكافة المآسي الإنسانية الناتجة عن الاقتتال الداخلي وكذلك إهدار الديمقراطية في الداخل[150] .

---

(150)ولقد عبر البيان الصادر عن مجلس الأمن في القمة المنعقدة بتاريخ 31 يناير 1993 عن الفكرة الجديدة لتوسيع مفهوم تهديد السلم على النحو التالي إن غياب الحروب العسكرية بين الدول لا يعني بالضرورة استتباب الأمن والسلام العالميين لقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار تشكل تهديدا فعليا للسلام والأمن الدوليين وتلك المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية.

ولقد بدأ هذا المفهوم لمجلس الأمن من خلال القرارات التي اتخذها لمواجهة الأزمات التي عاصـــرت هذا المفهوم وتجدر الإشارة هنا إلى بعض النماذج منها :

فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت أصـــدر المجلس قراره 688 في 5 أبريل وجاء فيه إن المجلس منزعج مما يتعرض له المدنيون العراقيون من قمع في أماكن متعددة في العراق وفي المنطقة التي يســكنها الأكراد أيضـــا مما أدى إلى نزوح مكتف للاجئين نحو الحدود أو حتى عبورهم الحدود مما نتج عنه بعض الصدمات الحدودية مما يهدد السلام والأمن الدوليين، أو من حيث أسلوب صياغة القرارات بحيث أصبحت أكثر دقة ووضـــوحا وتحديدا ولعل هذا التطور يصـــور في مضـــمونه بعدين ، إيجابي يتمثل في قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات ســـريعة وحاســـمة تتناســـب مع ســـرعة وخطورة المواقف المهددة للســـلم والأمن الدوليين، أما البعد السلبي فيتمثل في المصـادر الناتجة عن إطلاق يد مجلس الأمن في العمل استنادا إلى الفصل السابع بما قد يحمله ذلك من استغلال للسلطات الخطيرة التي يتمتع بها المجلس طبقا لهذا الفصل في قضـــايا لا يتطلب حلها اللجوء إلى إجراءات القســـر بما قد يؤدي في النهاية إلى تحول نظام الأمن الجماعي إلى نظام غير مضمون ومنعدم القيمة[151] .

ثانياً- اتساع مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين:

من المقرر أن ميثاق الأمم المتحدة لم يضـــع تعريفاً محددا وواضـــحا للأعمال التي من شـــأنها تهديد الســـلم والأمن الدولي فإن كان هذا الأمر لم يخل من الاجتهادات الفقهية وذلك لتحديد مفهوم تهديد الســـلم وفقا لأحكام المادة 39 من الميثاق حيث اســـتقر الرأي على أن كل عمل صـــادر عن الدولة ينطوي على التهديد بالحرب أو التدخل أو استخدام إحدى صور العنف ضد دولة أخرى، ففي هذه الحالة يقوم تهديد السلم ولو لم يتبع ذلك الاســـتخدام الفعلي للعنف المســـلح ومرجع ذلك إلى وجود تلك الحالات قد يؤدي إلى قيام خطر حال من شأن وقوعه الإخلال بالسلم ويتحقق تهديد السلم في حالة وقوع صدام مسلح داخل إقليم الدولة متى اتســـم هذا الصـــدام بالقوة والعنف إلى الحد الذي يعرض مصـــالح الدول الأخرى للخطر أو عند الاعتراف لأحد الطرفين المتنازعين بوصـــف المحارب من قبل مجموعة كبيرة من الدول. وقد بدأ واضـــحا أن مجلس

---

(151)نبيل العربي ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 114 أكتوبر 1993، ص ، 153.

الأمن أصـــبح يتبنى مفهوما واســعا جدا لكل عمل يشــكل تهديداً للســلم والأمن الدوليين وهذا المفهوم أكثر اتســاقا، أما في الصــومال فقد قرر مجلس الأمن في القرار رقم 794 في 3 فبراير 1993 أن حجم المأســاة الإنسانية الناتجة عن النزاعات في الصومال يشكل تهديد للسلام وللأمن الدوليين.

وفي الحالة الليبية الغربية أوضـح مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 748 الصـادر في 31 مارس 1992 أنه إيمانا من المجلس أن قمع أي عمل دولي يعد أمرا ضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وكذلك عقب أحداث الحادي عشـر من سـبتمبر توسـع مجلس الأمن في هذا المفهوم واعتبر ما تعرضـت له أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر عملا إرهابيا وقرر بأن جميع الأعضـاء متفقون على أن الإرهاب جريمة دولية يجب القضـاء عليها أيضـا اعتبر المجلس أن حيازة بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل مما يخشى من أنظمتها وسـياسـتها مع الدول المجاورة عملا من الأعمال التي تشـكل تهديدا للسـلام والأمن الدوليين بدليل إصـداره 1441 بإلزام العراق يفتح حدودها ومنشـأتها النووية والحربية أمام فريق التفتيش الدولي عن أسـلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي ترتب عليه العدوان على العراق وأفغانستان واحتلال أراضي العراق بكاملها.

والنتيجة المنطقية على توســع مجلس الأمن في مفهوم تهديد الســلم والأمن هي زيادة قدرة مجلس الأمن على التدخل وهي نتيجة ليس من ورائها إلا هدف واحد هو إطلاق يد مجلس الأمن في التدخل بمعاونة وتوجيه من الدول الكبرى في أي وقت شـــاء وبأي كيفية شـــاء، ولذلك أثارت تدخلات المجلس في شـــمال العراق وليبيا والصـــومال والبوســـنة والهرســـك وهاييتي، ومن بعد في فتح الباب أمام الولايات المتحدة وحلفائها للتدخل في الشـــؤون العراقية وإســـقاط نظام الحكم فيه واحتلال كامل أراضـــيه العديد من التســـاؤلات حول مدى حرية المنظمة الدولية وعلى الأخص مجلس الأمن في التدخل في شـــؤون الدول تحت شـــعار حفظ السلم والأمن الدوليين[152] .

والســـؤال المطروح دائما هل يمكن الإبقاء على الأمم المتحدة مع إدخال مزيد من التطورات والتعديلات عليها وجعلها أكثر اســـتجابة للظروف الحالية ؟ وهل التطوير ســـوف يفتح لها الهيمنة على ســـيادة الدول

---

(152)رجب عبد المنعم متولي ، المرجع السابق، ص ، 218-219.

بصـــفة عامة ؟ وهل يمكن أن تكون المنظمة عبارة عن حكومة عالمية أم يمكن الإبقاء عليها كمنظمة دولية فاعلة على الســـاحة الدولية قامت على العديد من المبادئ الأكثر عدالة وديمقراطية وحماية للتربية الدولية مع إدخال التعديلات على أحكام وبنود ميثاقها ؟

ثالثاً- الأمم المتحدة حكومة عالمية :

الحقيقة أنه قد أثيرت فكرة الحكومة العالمية عند التحضـــير للمنظمة الدولية وإعداد ميثاقها على أســـاس أن تكون هذه المنظمة كما لو كانت حكومة عليا ولها جيش منظم يعاونها على تحقيق أهدافها وتكون لهذه الحكومة ميزانية عالمية تســاهم في رأســمالها الدول الأعضــاء بنصــيب، وكذلك تشــارك الدول في جيشــها بوحدات عسكرية خاصة بها تكون على درجة عالية من التدريب.

ورغم ما لهذه الفكرة من مميزات تتمثل في وحدة المعيار والضـــابط الذي على أســـاســـه تتم مواجهة الموقف أو النزاع وأنها الأقرب إلى تطبيق العدالة الدولية بين جميع دول العالم، كما أنها تحقق المســـاواة بين جميع الدول كبيرها وصـــغيرها بالإضـــافة إلى ما تقدم فإن الحكومة العالمية تكون على درجة عالية من القدرة والكفاءة اللازمين عن طريق جيشـــها الموحد لوقف العنف وحفظ الســـلام والأمن ومنع العدوان وأعمال الحروب في مختلف بقاع العالم إلا أن هذه الفكرة لها عيوب ومساوٍ عدة تجملها فيما يلي :

1) خيانة الفكرة وعدم إمكانية تطبيقها على أرض الواقع فوجود حكومة عالمية لها ســـيادة وإرادة تعلو إرادة وســـيادة الدولة مســـألة مســـتحيلة نظرا لعدم التوافق الدولي حول هذه الفكرة وعدم تلاقي إرادات الدول على سياسة وأسلوب واحد.

2) صـعوبة تشـكيل جيش دولي موحد يضـم كافة الوحدات المسـلحة للدول لما يحتاجه هذا الجيش من إمكانية وقيادة موحدة قلما تتوافر في ظل الاختلاف في الرؤى والمذاهب والأيديولوجيات السياسية.

3) تعارض فكرة الحكومة العالمية من أهم المبادئ المســـتقر عليها في العلاقات الدولية ومن أهمها مبدأ المساواة في السيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4) ســـيطرة القوى العظمى على هذه الحكومة لكونها الأكثر إمدادا لها والأكبر عبئا في المنظمة، مما يجعل هذه الحكومة أداة طيعة لتحقيق مصالحها الخاصة وأغراضها الذاتية.

وإذا كانت فكرة الحكومة العالمية فكرة غير قابلة للتطبيق العملي فما هو البديل للإبقاء على هذه المنظمة كمنظمة فاعلة على الصعيد الدولي.

رابعاً- التوسيع في استخدام وسائل الدبلوماسية الوقائية لحل المنازعات الدولية :

هذه الوسيلة قد تبدو في ظل العصر الحاضر ضرورة ملحة ووسيلة مطلوبة على الصعيد الدولي وتعتمد هذه الوسيلة على الوساطة بين الدول وعلى المساعي الحميدة التي تبذل لحل المنازعات الدولية، وهذا ما أكده مجلس الأمن بعد مناقشات مكثفة في دورته التي عقدت في 18 و19 يناير 1995 حيث صدر عن رئيس المجلس بيان أيد فيه الموقف الدولي و أعرب فيه المجلس عن ترحيبه بالأولوية التي أولاها لإجراءات حل المنازعات الدولية وشجع من خلاله جميع الدول الأعضاء على أن تفيد إلى أقصى حد ممكن من أدوات الإجراءات الوقائية بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام وإيفاد مبعوثين خاصين وذرع بعثات ميدانية صغيرة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بموافقة البلد المضيف أو البلدان المضيفة.

أما على مستوى الجمعية العامة فقد واصل فريق العمل غير الرسمي المفتوح العضوية المعنى بحفظ السلام أعماله خلال عام 1995 بشأن العديد من القضايا الواردة في خطة السلام وفي الملحق وشجع هذا البيان الاهتمام بالإنذار المبكر لمنع المنازعات والدبلوماسية الوقائية من خلال الوازع الوقائي في كثير من الحالات[153] .

(153)صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 22 أكتوبر 1995، ص ، 19-20.

خامسا – ضرورة التوسع في احترام حقوق الإنسان وحرياته الإنسانية .

وتعد حقوق الإنسان من الموضوعات الساخنة والحساسة على مستوى العالم والتي يعد الاهتمام بها ضرورة حالة لضمان الاستقرار والأمن لدى مختلف شعوب العالم.

في أغسطس من عام 1992 عقدت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان دورة استثنائية ولأول مرة في التاريخ للنظر في مسالة حقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة وطالبت بأن يعين لها مقرر لتقديم التقارير المختلفة عن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة وقد قام المقرر فعلا عام 1995 بتقديم تقارير منتظمة عن مسألة حقوق الإنسان بصفة منتظمة إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة، وبالفعل طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يرفع هذه التقارير لمجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا، وفعلا اتخذت لجنة حقوق الإنسان القرار رقم 75/1994 بشأن حالات الاعتداء على المدنيين وحالات الاغتصاب والاختفاء وعن الإجراءات التي اتخذتها لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن رقم 780 لسنة 1992 والمحكمة الدولية والمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا وقوة الأمم المتحدة للجماعة ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وترتيباً على ما سبق فقد اتخذت عدة إجراءات لحماية حقوق الإنسان في يوغسلافيا، ومنها تشكيل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك وتوجيه الاتهام إلى العديد من الشخصيات التي تبث من خلال التحقيقات تورطها في عدة جرائم ضد حقوق الإنسان ومنها جرائم القتل الجماعي والإبادة الجماعية وكذلك جرائم الاعتداء على السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وكذلك جرائم الحريق وهدم المنازل والتخريب وغيرها من الجرائم التي اقترفت ضد حقوق الإنسان وإن كان الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية يعد أحد المتطلبات الملحة لتفعيل دور المنظمة الدولية وتطوير أدائها العملي إلا أن هذا المطلب يحتاج إلى مزيد من بدل الجهد حتى يساهم هذا في دفع عجلة المنظمة الدولية للأمام وتطويرها بما يتناسب والظروف الدولية الحالية.

أ – تفعيل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية :

تحقيق التعاون والتفاعل فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر ضـــروري تتطلبه الحالة العالمية الدائمة التغير من خلال تفعيل تطبيق الفصـــل الثامن من الميثاق ويأخذ التعاون والتفاعل فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية خمسـه صـور أو خمسـة أشـكال أهمها التشـاور المسـتمر الذي تقوم به هذه المنظمات مع الأمم المتحدة كذلك الدعم الدبلوماســي لتشــجيع هذه المنظمات على المشــاركة في الجهود الدبلوماسـية المبذولة لحفظ السـلام وردع العدوان وإعمال حق الدفاع الشـرعي المشـترك لهذه المنظمات من خلال إرســال البعثات والوفود إلى بؤر التوتر في العالم كبعثة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية الحالية لحقوق الإنســان في هايتي، وهو ما يســمى بالعمليات المشــتركة التي تتم بالمشــاركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ب – حفظ السلم والأمن الدولي :

لابد من تفعيل دور مجلس الأمن في هذا المجال من خلال الحد من اســتخدام حق الفيتو أو على الأقل ترشـيد اسـتخدام هذا الحق في مواجهة أزمات ذات طبيعة معينة من شـأنها أن تؤثر في مسـألة حفظ السـلم والأمن الدوليين فضــلا عن التوســع في العضــوية الدائمة في مجلس الأمن وعدم قصــرها على مجموعة الدول الخمس الكبرى فقط لأن هناك العديد من الدول الكبرى التي تشــكل قوى فاعلة على المســتوى الدولي وتلعب دورا ملحوظا في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين(154)

ج – تحديث نظام الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية :

لما كان من الثابت أن قضـايا الأمن والسـلام تعتبر وثيقة الصـلة والارتباط بالتنمية الاقتصـادية والاجتماعية للأمم والشــعوب ويترتب على هذه نتيجة مؤداها أن قضــايا الأمن والســلام لا يمكن أن تكون بمعزل عن باقي القضــايا الأخرى ومنها القضــايا الاقتصــادية والاجتماعية، ذلك أن المســار واحد لكل القضــايا على

(154)خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن كيفية الارتقاء بأداء المنظمة بما يسمح تحقيق السلام وتعزيزه على امتداد العالم.

المســتوى الدولي وهو ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى الالتجاء إلى ضــرورة تطوير الأمم المتحدة من خلال الارتقاء بمستوى أدائها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[155].

جدير بالذكر أن خطة الأمين العام ســـالفة الذكر لم تكن هي الوحيدة من نوعها بل طرحت هناك العديد من الأفكار والمقترحات لتطوير أداء الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نعرض لأهمها :

– ضرورة التفكير في إيجاد نظام دولي متكامل في إطار الأمم المتحدة لإدارة المساعدات الدولية ذات الصلة يدعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول عموما وخاصة الدول النامية وهذا مقترح يقضي نهائيا على الازدواج المؤسس داخل الهيئة الدولية نفسها، ويتسم تطبيقه باليسر بمكان من خلال إجراء حوار دولي تسهم فيه كافة المؤسسات والأجهزة ذات الصلة بهذا الموضوع وذلك بهدف تقديم الدعم المناسب للمجتمع الدولي لمواجهات العقبات التي تعترضه في هذا المجال كذلك ضرورة دفع المنظمات المتخصصة ذات الصلة بالأمم المتحدة للاضطلاع بدور أكبر من الدور الحالي والتوصل إلى صيغة بقبوله لتخصصه وتقسيم العمل بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة العاملة في مجال التنمية الدولية.

– دعم الدور الإشرافي للمنظمة الدولية ووكالاتها المتخصص للإشراف والرقابة على كافة المشكلات المتعلقة بالتطور الدولي الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك يجب إنشاء جهاز دولي عالي المستوى والكفاءة تناط به مهمة توجيه كافة الجهود الدولية المبذولة في إطار الأمم المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم.

– ضــرورة الاهتمام بالعنصــر البشــري داخل الجهاز الإداري للمنظمات الدولية من خلال الدقة في اختيار موظفي الأمانة العامة وتفعيل دور الأمين العام المســـاعد للارتقاء بمســـتوى الأداء الإداري داخل الجهاز الإداري للمنظمة وهو أمر يعتمد على وضع معايير وأسس واضحة للاختيار مع عدم إهمال أصحاب الخبرة والتخصص.

– تعزيز أداء المنظمة الدولية فيما يتعلق بمواجهة حالات الطوارئ وكذلك الحالات الإنســـانية غير العادلة فهناك من الأجهزة داخل المنظمة الدولية، ما هو قادر على تقديم الكثير من المســـاعدات في الظروف الطارئة والإنسانية كمفوضية الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين خاصة عندما تتوافر لها الظروف الموضوعية

---

(155)مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995، ص ، 21–22.

الملائمة وللمنظمة الدولية أن تفيد في هذا الخصـــوص من جهود المنظمات غير الحكومية من خلال التواصل المستمر معها فضلا عن تشجيع الإسهامات التطوعية لتغطية بعض أوجه القصور في الجوانب التمويلية للمنظمة .

الخـاتمـــة

يعتبر استعمال القوة في العلاقات الدولية والقوة المسلحة عموما من بين الأساليب التي كانت تستخدمها الدولة لحماية وجودها ضد الأخطار الخارجية، كما اتخذتها الدولة وسيلة لفرض وجهة نظرها على الدول الأخرى وتوضح السوابق الدولية أن القوة قد استخدمت لتغيير أوضاع غير مقبولة أو ضارة أو لاحترام حق يخشى من تجاهله أو عدم الاعتراف به كما لجئ إلى القوة أيضا كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ولقد كان من مبررات استعمال القوة اعتبارها كمظهر من مظاهر السيادة الكاملة نظرا لما أحاط استعمال القوة من أخطار جسيمة بحيث اتجه الفقه وسايرته في ذلك دول منذ وقت بعيد نحو الحد منها وتجنبها وقد تم ذلك عن طريق تعهدات متبادلة تضمنت تنظيمات وقيوداً متشعبة، ومنذ ذلك الحين بدأت الدعوة الملحة نحو إداعة الحرب على أساس من اعتبارات تجد مصدرها في الوحدة الأساسية والمعنوية والإحيوائية للجنس البشري كالحرب، لا تنتج سوى الدمار في الأنفس والأموال دون أن تؤدي إلى حل المنازعات أو استقرار الأوضاع. ومن هنا كان حظر استخدام القوة أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمات الدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، كما أن عهد عصبة الأمم المتحدة لم يغفل على تقنين هذا الاستخدام وجاء ميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك لكي يؤكد على منع استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها وبالرغم من هذا المنع فإن الواقع الدولي لا يبرهن سوى عن مظاهر خرق السلم والأمن الدوليين وبذلك لم تعد الدول تتقيد بمبدأ تحريم القوة وأصبحت تستند في أفعالها إلى حقها في الدفاع عن النفس،

من خلال دراسة واقع استعمال القوة في العلاقات الدولية يمكن أن نلخص مجموعة من النتائج التالية :

1- اســـتطاعت القوى العظمى أن تتحكم في واقع القوة على مســـتوى العلاقات الدولية وتوظفها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والجغرافية والاقتصادية .

2- أن الدول قد تلجأ أحيانا إلى خرق قاعدة تحريم اســتعمال القوة أو تحريم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الأخرى إلا عن إدراك ووعي كاملين وهو ما يكرس مجموعة من النتائج السياسية والقانونية.

3- هناك دول تســـعى حثيثا إلى الظهور بمظهر من يحترم القانون الدولي ويمتثل لأحكامه وهي تعمل في مجال تحريم استخدام القوة على تبرير سلوكها وإضفاء الشرعية عليه .

4- في ظل الأزمات التي تعصف بالمجتمع الدولي نجد الأمم المتحدة تعيش تهديدا يشبه انقلابا عميقا في المركز والدور، وحتى في مجال التدخل.

أصبحت لعبة القوة من صميم اختصاص هذه الدول ولا ينازعها في ذلك أحد بحيث استطاعت أن تفرد قاعدة الانتصار الكامل مع إلغاء الطرف المفاوض وهذه قاعدة تزعمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من خلال ممارستهما لمجموعة من الأفعال التي تخالف قواعد القانون الدولي، بحيث نجد أن هذا القانون لم يستطع ضبط سلوك الدول في مجال استعمال القوة بحيث مازالت هناك فجوة بين النظرية والممارسة الفعلية للدول في هذا المجال والمسلم به أن فعالية أي قانون لا تتم إلا بعد نزول الدول تحت طاعة الخطاب القانوني الموجه إليهم.

أن الإكثار من استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية لن تكون له سوى نتائج متصلة بعدم الاستقرار ولا توازن وهي الحالة التي أصبح المجتمع الدولي يعايشها في ظل المتغيرات الدولية التي استطاعت أن تنعكس على واقع الفعل الدولي الذي أصبح يعاني من كثرة اللجوء إلى القوة العسكرية والتعسف في استعمالها على مستوى العلاقات بين الدول. هذا الأمر سوف يساهم في خلق مجموعة من التغيرات التي من خلالها سوف يعتاد المجتمع الدولي أن ينصت لخطاب التهديد والوعيد الأمريكي الموجه للدول بعينها إذا لم تمتثل لأمور معينة، ومن هنا تطعن الخطورة في الخطاب الأمريكي الذي يهدف إلى خرق السيادة الوطنية للدول وذلك من أجل السيطرة على مقدرات العالم والإمساك بزمام الأمور فيه حتى لا يقف مبدأ السيادة الوطنية عقبة أمام الهيمنة الأمريكية وتوجهاتها وهذا مما سوف يجعل الولايات المتحدة تركز على مبدأ التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

في ظل الأزمات التي تعصف بالمجتمع الدولي نجد الأمم المتحدة تعيش تهديدا يشبه انقلابا عميقا في المركز والدور، وحتى في مجال التدخل. ومن المؤكد أن جوهر الأزمة التي تعاني منها الأمم ومن خلالها القانون الدولي والشرعية الدولية هي طبيعة العلاقات التي شرعت الولايات المتحدة في تشكيلها

غداة انفرادها بقيادة العالم دون منافس أو رادع مما يؤشـــر لبداية تاريخ جديد للإنســـانية إحدى مقوماته ســـيادة قانون الأقوى واســـتبعاد القانون الدولي التقليدي وفرض الهيمنة على الأســـرة الدولية، فالولايات المتحدة اسـتطاعت أن تحول الأمم المتحدة إلى هيئة أشـبه بحكومة ديكتاتورية غير مسـئولة وغير شـرعية ومعرضـة لإصـدار قرارات لا تخضـع لرقابة سـياسـية وقضـائية، وأما الشـوكة التي قسـمت ظهر الأمم المتحدة وهو العدوان الأمريكي على العراق وهذا العدوان هو الذي كرس النظام الأحادي القطبية وأكد بأن لا معارضة حقيقية تشكل تحديا للقوة الأمريكية.

إن الأزمات التي تعصـــف بالأمم المتحدة أضـــعفت من مصـــداقيتها وبدورها في حفظ الســـلم والأمن الدوليين وهذا مما ســـاعد في ارتفاع الأصـــوات التي تدعو إلى النظر في هذه الهيئة وجهازها التنفيذي حتى تكون المنظمة في مســـتوى التحديات المطروحة على مســـتوى العلاقات الدولية، وذلك من أجل تجاوز عجز مجلس الأمن عن النهوض بالواجبات الأســاســية الملقاة على عاتقه في مجال حفظ الســلم والأمن الدوليين.

أن الإصـــلاح يجب أن ينطلق من مجلس الأمن في الأمم المتحدة حيث تنطلق دعوى من حقيقة مفادها أنه في حالة عدم وجود نظام دولي فاعل ومتطور فإنه من الصـــعب القيام في ظله بأعمال أحادية وبالعكس في ظل نظام دولي جامد ومعرقل باســـتمرار لا يتحرك إلا في الأزمات فإن ذلك يبرر بشـــكل واقعي الفعل الأحادي.

إن المشـــكلة لا تتعلق بصـــلاحية ووجاهة إصـــلاح الميثاق لمقابلة والحد من الأعمال الانفرادية ولكن المشكلة تقع في عدم الاستجابة للإصلاح وأما على مستوى الإصلاح فمن المهم أن يتضمن الإصلاح توسـيع عضـوية مجلس الأمن ثم إيجاد نوع من الضـبط المعياري لاسـتخدام حق الاعتراض المعرقل داخل مجلس الأمن.

وبذلك فإن العلاقات الدولية أصـــبحت تعبر عن الجانب المتأزم من الوضـــع الدولي والناتج عن مجموعة من الخلافات وصـراعات ومواجهات بين الدول من أجل تحقيق مكاسـب اقتصـادية وسـياسـية من أجل

الاســـتفراد بالمرتبة الأولى بين الدول المتســـابقة. فالحروب والنزاعات أصـــبحت تشـــكل عائقا أمام تقدم المجتمع الدولي الذي أصـــبح يواجه تأويلا مغلوطا وغير صـــحيح وذلك من خلال قراراته العســـكرية التي تكون لها في غالب الأحيان عواقب وخيمة وتســـاهم في تغذية الصـــراعات وتشـــجيع ســـياســـة التســـلح والتسـابق نحو امتلاك الأسـلحة وذلك غالبا ما يتم من أجل السـيطرة على مقدرات الآخرين ثم رسـم مشـهد دولي يتوافق مع مصالح الدول القوية دون الاهتمام بمصير السلام والأمن الدوليين.

فـالواقع الـدولي اليوم في حـاجـة إلى شـــركـاء وأطراف يؤمنون بحتميـة ضـــرورة توفير منـاخ الاســـتقرار والســـلام العالمي وذلك من أجل تحقيق التنمية البشـــرية وتعزيز فعالية القانون الدولي مع احترام الحريات وحقوق الإنســـان وذلك من أجل صـــون الســـلم والأمن الدوليين على مســـتوى العالم بأســـره دون اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) إبراهيم محمد حسن ، "الصراع الدولي في الخليج العربي ، العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية"، مؤسسة الشراع، الطبعة الأولى، 1996

2) أريك لوران ، حرب أل بوش، ترجمة سلمان حرقوش، بيروت دار الكبال للطباعة والنشر 2003

3) إسماعيل صبري مقلد ، "العلاقات السياسية الدولية"، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الرابعة الكويت، 1985

4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبية الأكاديمية، القاهرة، 1991

5) أمين هريدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، ط 1 ، القاهرة ، دار الشروق ، 1991 م .

6) أيان رتليدج، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006،

7) تأمر كامل الغزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط 1 ، عمان ، دار مجدلاوي لنشر و التوزيع، 2005 م .

8) جعفر بنموسى ، "مدخل لدراسة المشاكل السياسية"، الطبعة الثانية 2005

9) جيف سيمونز ،"استهداف العراق ، العقوبات والغازات في السياسة الأمريكية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2003

10) خليل حسين، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013

11) خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 253 وما يليها.

12) رجب عبد المنعم متولي ، "الأمم المتحدة بين الإلغاء والإبقاء في ظل التطورات الراهنة"، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004-2005

13) روبرت جاكسون ، "ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول"، ترجمة فاضل جكتر، الرياض مكتبة العبيكان 2003

14) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1999

15) سعيد اللاوندي ، "أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة"، الطبعة الأولى 2003

16) سيرغو بيريا، أبي لا فرنتي بيريا، مرآة ستالين الدموية، ترجمة وتحقيق بسام مقداد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

17) صالح الشاعرى ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، 2006

18) صالح جواد الكاظم ، "دراسة في المنظمات الدولية"، بغداد 1975

19) عبد العزيز سرحان ، "جريمة القرن الحادي والعشرين الغزو الأمريكي الصهيوني الأمبريالي للعراق"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة 2004

20) عبد القادر القادري ، "القانون الدولي العام"، الطبعة الأولى، الرباط، 1984

21) عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، دون تاريخ

22) عبد الله يوسف الغنيم ، "دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين"، دراسة للحالة العراقية الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية 1990.

23) عبد الواحد الناصر ، "التفاوت بين الدول"، مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب

24) عبد الواحد الناصر ، "العلاقات الدولية الراهنة"، مطبعة النجاح الرباط، 2003

25) عبد الوهاب الأفندي ، "كوميديا وتراجيديا الحرب على الإرهاب أفغانستان نموذجا 12، بيروت، سبتمبر 2006

26) علي شقيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث ، دار نشر المعرفة، الرباط، الرباط، 1990،

27) محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، مناهج البحث العلمي الجزء الثاني، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة، الطبعة الثانية،1980

28) محمد حسنين هيكل ،"قراءة في أوراق إدارة بوش وعقلها"، مجلة الكتب وجهات نظر، العدد 53 يوليو 2003

29) محمد طه بدوي ، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، بيروت 1972

30) محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، منشورات المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى،1978

31) ميشيل راتز وجيني غرين وبربارة أولشانكسكي،ضد الحرب في العراق، ترجمة ابراهيم الشهابي، دمشق دار الفكر 2003

32) منصور ميلاد يونس مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر،1991

33) ناصيف يوسف حنى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1985،

34) نهى شافع توفيق محمود ، الدفاع الوقائي عن النفس : دراسة نظرية تطبيقية فى ضوء أحكام القانون الدولى المعاصر 2001 –2007 ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011

35) ويسلي كلارك ، "الانتصار في الحروب الحديثة العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، 2004

ثانياً- الرسائل الجامعية :

1) سمير عبد العزيز المزغني ، "النزاعات المسلحة في القانون الدولي وطبيعة الحرب اللبنانية"، رسالة ماجيستير في القانون، كلية القانون والسياسة جامعة بغداد 1978

2) سناء الأنباري ،"الحرب الوقائية في منظور القانون الدولي –العراق كنموذج–"، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، 2005–2006

3) شكري عاشور رجب السويدي ، دور جامعة الدول العربية تجاه العدوان الأمريكي – البريطاني علي العراق ، رسالة دكتورة ، المنظمة العربية لتربية والتفافه والعلوم ،**2007 م**

4) عبد السلام محمد اسماعيل عون ، "التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، سنة 2003–2004

5) عبد السلام محمد إسماعيل عون ، "التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، شعبة القانون العام جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط 2003–2004.

6) علاء الدين مكي خماس ، "استخدام القوة في القانون الدولي"، رسالة الماجيستير، كلية القانون والسياسية بغداد سنة 1982

7) محمد عبد الشفيع عيسى، العلاقة بين الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث من 1970 . 1980، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1990

8) محمد محفوظ ولد العبادي ، "العلاقة بين القانون والواقع في الحرب على العراق"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، أكدال، الرباط، 2003–2004.

9) هاشم محمد السعيدي ،" المفهوم الأمريكي للقوة الناعمة من خلال الحرب علي العراق "،الرسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ،الرباط 2004 م .

ثالثاً- الدوريات :

1) أحمد ابراهيم محمود ، "الإرهاب الجديدة الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002

2) أحمد باباتا العلوي ، مجلة "العصر منتدى العصر الحرب والسياسة ومنطق الصراع"، http//www.alasr.ws.

3) أحمد سيد أحمد ، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 يوليو 2003

4) أحمد سيد أحمد ، "الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدولي"، مجلة السياسة الدولية،القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 153 يوليو 2003

5) أحمد سيد أحمد ،الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام لدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 153، يوليو 2003

6) أحمد عبد الحليم ، "الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية السياسة الدولية"، عدد 147 يناير 2002.

7) ألان غريش حرب التحرير ، جرائم حرب وأكاذيب لوموند دبلوماتيك، مايو 2003، www.mondiploar.com.

8) ايفورد دالدر ، "هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق"، ترجمة د.محمد توفيق البيجرمي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 114، سبتمبر 2002

9) خليل العناني ، النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك"، قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد 127 خريف 2006.

10) رامونة إنياسيو ، " الحرب مستمر " ، مجلة لوموند ديبلوماتيك ، مارس 2003 م .

11) سامي منصور ، "الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية"، مجلة السياسة الدولية يناير 1984

12) سميح فرسون ، "جذور الحملة الأمريكية على الإرهاب"، مجلة مجلس المستقبل العربي، 292 شهر 2003/6

13) سيد أبو ضيف أحمد ، "الهمينة الأمريكية ، نموذج القطب الواحد"، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 31 يناير مارس 2003

14) شـــريف بســـيوني ، الحرب الأمريكي على العراق :مشـــروعية اســـتخدام القوة ، القاهرة ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 151، يناير 2003 ، ص 44.

15) صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 22 أكتوبر 1995، ص ،مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995

16) صلاح الدين عامر ، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، مجلة السياسة الدولية، ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 153 يوليو 2003

17) عبد الإله بلقزيز ، "ندوة الحرب على العراق طبيعتها وتداعياتها المستقبلية"، مجلة نوافذ، عدد 21/20 سنة 2003

18) عبد الرءوف ستو باحث وأستاذ التاريخ في الجامعة الخاصة اللبنانية، الحرب الإسرائيلية اللبنانية 2006، الخلفيات والمواقف والأبعاد مجلة حوار العرب، سبتمبر 2006

19) عبد الواحد الناصر ، "المتغيرات الدولية الكبرى"، مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب، مايو 2004

20) عبد الواحد الناصر ، "حرب كوسفو الوجه الآخر للعولمة"، منشورات جريدة الزمن أكتوبر 1999.

21) عبد الواحد الناصر ، "مدى مشروعية استخدام القوة لحماية الرعايا الموجودين بالخارج"، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، كلية الحقوق الرباط، 1986.

22) قرار مجلس الأمن رقم 217 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 1965.

23) محمد الأمين الركالة ،"أحداث 11 سبتمبر محاولة لفهم ما يجري"، مجلة وجهة نظر، العدد 13/12- 2001

24) محمد الهزاط ، "الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، المستقبل العربي، العدد 292

25) محمد صادق ، "المرحلة الأولى من الحرب على الإرهاب انتهت باقتلاع طالبان"، جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر يوم 6 مارس 2002

26) مقتطفات هذا الخطاب، جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر يوم 12 مارس 2002، ص 3، وجريدة القدس العربي الصادر في نفس اليوم

27) منير محمود بدوى، مفهوم الصراع ، دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث ، جامعة أسيوط، دراسات المستقبل ، يوليو 1997

28) نبيل العربي ، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 114 أكتوبر 1993

29) ندوة السيناريوهات والتطورات الدراماتيكية لسير العمليات العسكرية ضد العراق، مجلة دراسات شرق أوسطية رقم 23 سنة 2003، ص ، 102.

30) نصير عاروري ، "جدور الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي رقم 392 شهر 2003/6

31) نصير عاروري ، جدور الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي رقم 392 شهر 2003/6.

32) نعوم تشومسكي ، "الحرب الوقائية ضد العراق الذي سيلازمه العار"، مجلة المستقبل العربي، العدد 2003/11297

33) وثيقة ، العراق مذكر حول بواعث القلق المتعلقة بالقانون والنظام، منظمة العفو الدولية رقم الوثيقة 2003/157/14، بتاريخ 23 يونيو 2003،www.amnesty.arabic.org.

34) وثيقة بيان السناتور الأمريكي روبرت سي بيرد أمام مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء 24 يونيو 2003، مجلة المستقبل العربي، عدد 274-8-2003

35) وليام سي وولفورت ، "تأملات في أبعاد القوة الأمريكية الراهنة"، ترجمة محمد عالي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، العدد 115، السنة الحادية والعشرون نوفمبر/ديسمبر 2002

رابعاً-المراجع الأجنبية :

1) Anderson, The Rise of Modern Diplomacy, 1450 – 1919, Wesley (1993)

2) Bowett d.w.، "self defence in international law", manchester, 1958

3) Brownlie، "international law and use of force by states", oxforde, 1966

4) C. MacMillan, Strategy Formulation: Political Concepts, St Paul, MN, West Publishing: (1978), 2nd Ch.

5) David L. Coombes (Author), Representative Government and Economic Power, Ashgate Pub Co. (1982

6) French, J. R. P., & Raven, B.; "The bases of social power, in D. Cartwright (ed.) Studies in Social Power, Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, (1959), Ch 5.

7) Hans Morgenthau, Power Politics, The University of Chicago Press, 1946

8) John Keegan (Author); Intelligence in War, Ventage, (2004.

9) Joseph S. Ney Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs; 2005

10) Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, Hard Power: The New Politics of National Security, Basic Book, (2006

11) , Oxford University Press, USA, (1997

12) Mc dougal andf elliciano، "law and minimum world public order", nbw haven london, 1961

13) Peter Karsten, Peter D. Howell, Military Threats: A Systematic Historical Analysis of the Determinants of Success, Military Affairs, Vol. 50, No. 4, 1986

14) Ralph E. Tarter, Principles of Solid – State Power, SAMS, (1985

15) Randall Schweller; "The Progressiveness of Neoclassical Realism", pp. 311 – 347, in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds, Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass.: MIT Press, (2003).

16) Robert J. Waltz, Kenneth N. Art, The Use of Force, Rowman & Littlefield Publishers, Ine.; 5th Edition, (1999

17) Sorensen max، 1968، "manual of public international law", n.y,

18) Swards into plans hares the problems progress of international organization, n.y, 1959

19) Wright Quincy، 1961، "International law and the united nation", N.Y,

20) Yukiko Tanaka (Author), Toshiyuki Tanaka (Author), Japanese War Crimes in World War II, West Vies Press; 1998

خامساً- الانترنت

1) محمد محمود نصيري ، "استخدام القوة في العلاقات الدولية"، مجلة الحرس الوطني ،2003/09/01، http،haras.naseej.com//.

2) أفغانستان ، الموقف من الحرب على أفغانستان تاريخ الإضافة 12/03108، http،www.islamstory.com//.

3) جعفر وفياء وجعفر نعمان ، "أسلحة الدمار الشامل في العراق الاتهامات والحقائق"، المستقبل العربي، العدد 306

4) فرانك رايتش فيط ، جديد حول أسباب حرب العراق"، العدد 11068، بتاريخ 2005/24/10.

5) www.wajhat.com

6) أمين محمد حفيظ ، "الخلفيات والأهداف الإستراتيجية للحرب على لبنان"، http،www.aljazeera.net//.

7) باتريك سيل ، "أهداف الحرب الإسرائيلية على لبنان 2008/10/12"، مركز الدراسات الدولي العرب وأمريكا، http،www.icaws.org/site//.

8) موقع إسلام أولين ، الصراع بين مهارات المساومة وبناء التحالفات، www.islamonline.net.

9) نظام بركات ، "تداعيات 11 سبتمبر على النظام الدولي"، http،www.aljazeera.net//.

10) هيثم مناع ، "جريمة العدوان في تاريخ القانون الدولي والثقافة الإسلامية والعربية"، http،www.hrinfo.net//، 2005/02/24.

11) رزاق حمد العوادي ، "جرائم الحرب والعدوان إخلال بالشرعية الدولية وإنتهاكا للقانون الدولي الإنساني"، الحوار المتمدن، العدد 26،2080/10/2007. www.ahewar.org

12) عبد الله أسبري ، "ماذا عن ما يسمى بالإرهاب الدولي"، الحوار المتمدن، العدد 1584- 7/6/2006، www.ahewar.org.

13) وجدي أنور مردان ، "انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي 2004/10/6"، http//www.kefaya.org.

14) حيدر محمد حسين محاسنة ، "تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة 2007/12/10"، http،www.alzuytouna.net//.